جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد – حالة الجزائر–

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد التنمية

إعداد الطالبتين:

– بن علو مخطارية

– بوقلمونة سارة بركاهم

الأستاذ المشرف:

– د. حواس أمين

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية:2016–2017

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد حمدا يصعد أوله ولا ينفذ اخره، اللهم لك الحمد حمدا تضع لك السماء كنفيها و تسبح لك الأرض ومن عليها .

اللهم صل وسلم على سيد المرسلين محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين وصحابته أجمعين.

يسعدني أن أتوجه بالشكر الكبير الى فضيلة الأستاذ المحترم المشرف على هذا العمل الدكتور حواس أمين الذي تعب كثيرا معنا فرغم ارتباطاته الكثيرة لم يبخل في تخصيص وقته لنا

نسأل الله أن يطيل في عمره، ويجعله سندا قويا للجامعة. بورك في علمه وعمله .

كما أتوجه بالشكر الجزيل الى:

كل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة على انجاز واتمام هذا العمل.

الشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة.

الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

الى من قال فيهما عز وجل(وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا)

اللذان يرفعان أيديهما لله تضرعا من أجل توفيقي وحفظي الوالدين الكريمين مع أخلص دعواتي لهما بالصحة والعافية وطول العمر ان شاء الله.

الى روح جدتي الغالية التي كانت سندا لي في هذه الحياة، وأسأل الله عز وجل أن يجعل صالح علمي وعملي في ميزان حسناتها وأن يتغمدها برحمته الواسعة انه ولي ذلك والقادر عليه.

الى خالي محمد الذي مهما شكرته فلن اوفيه حقه حفظك الله لنا.

الى خديجة التي كانت سندي الأول والأكبر ونعم العون.

الى أحبتي فاطمة الزهراء، هديل ، خديجة، ومحمد رياض ،لؤي .

الى كل أفراد العائلة.و الى أختي وزميلتي في المذكرة سارة بركاهم.

الى كل معلمي وأساتذتي من التعليم الابتدائي حتى التعليم العالي لهم فائق الاحترام والتقدير.

الى كل من عرفني في مشواري الدراسي.

مخطارية

اهداء

اهدي ثمرة هذا العمل :

الى من حرمت نفسها وأعطتني .....الى من وهبتني الحياة ومنحتني الحب والحنان.... الى امي الحنونة حفظها الله

الى من كان حلمه ان يراني في هذه المرتبة الى من ارساني الى بر الامان ..... الى والدي حفظه الله

الى من طالما شجعوني وأعانوني على اتمام مستواي الدراسي الى اخواتي وأخواني الغالي عبد القادر ورؤف محمد عبد النور عزيز عمرو عبد الكافي وحبيباتي اخواتي حبيبتي خديجة وعزيزة حنان ونبع الحب صبرينة ولا انسي الغاليين لزهاري وجيلالي وأحلا وأجمل بسمة العائلة الحفيد انس قصي والى كل من ساعدني من قريب وبعيد ولو بكلمة طيبة وصدقتي خديجة و زميلتي في مذكرة مخطارية والى كل اصدقائي والى كل من علمني حرفا من بداية مشواري الدراسي الى الجامعة واشكر كل من هم موجودين في حياتي من احبيتي في الله.

سارة بركاهم

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
شكر وتقدير	
الاهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	01
الفصل الأول: شراكة القطاع العام – الخاص و علاقتها بالتنمية الاقتصادية	
مقدمة	08
المبحث الأول : التحديد المفاهيمي للشراكة بين القطاعين العام و الخاص	09
المطلب الأول :تعريف الشراكة بين القطاعين العام و الخاص	09
المطلب الثاني: أنواع الشراكة بين القطاعين العام والخاص و أهدافها	12
المطلب الثالث: مبررات المشاركة بين القطاعين الخاص و العام	14
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	16
المطلب الأول: ماهية وعناصر النمو الاقتصادي	16
المطلب الثاني : مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية	18
المطلب الثالث: الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية	20
المبحث الثالث: علاقة القطاع العام – الخاص و التنمية	22
المطلب الأول: استعراض الأدبيات النظرية	22

المطلب الثاني: الدراسات التطبيقية	25
المطلب الثالث :علاقة الاستثمار العام بالخاص	28
خاتمة	34
الفصل الثاني: نظرة عامة حول الاقتصاد الجزائري	
مقدمة	36
المبحث الأول :الوضعية التنموية في الجزائر	37
المطلب الأول :الهيكل الاقتصادي في الجزائر	37
المطلب الثاني:المؤشرات التنموية في الجزائر	41
المطلب الثالث : الامكانيات التنموية في الجزائر	46
المبحث الثاني: الاصلاحات الاقتصادية في التسعينات	48
المطلب الأول : اتفاق الاستعداد الائتماني ماي 1989	49
المطلب الثاني: اتفاق الاستعداد الائتماني جوان 1991	50
المطلب الثالث : اتفاق التصحيح الهيكلي ماي 1995 – ماي 1998	51
المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري ما بعد التسعينات	54
المطلب الأول: برنامج لدعم الانعاش الاقتصادي 2001 -2004	54
المطلب الثاني: برنامج التكميلي لدعم النمو 2004 – 2009	56
المطلب الثالث: الاقتصاد الوطني 2010 – 2014	60
خاتمة	65
الفصل الثالث: دور الشراكة بين القطاع العام – الخاص في تعزيز الاقتصاد الوطني	
مقدمة	67
المبحث الأول: دور القطاع العام في الاقتصاد الوطني	68
المطلب الأول: دور القطاع العام في النمو الاقتصادي	68
المطلب الثاني: دور القطاع العام في التشغيل	75

المطلب الثالث: دور القطاع العام في الصناعة و الخدمات	78
المبحث الثاني : مكانة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني	81
المطلب الأول: مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة	81
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الخاص في التشغيل و الاستثمار	84
المطلب الثالث: دور القطاع الخاص في الصادرات	88
المبحث الثالث : واقع الشراكة بين القطاع العام و الخاص في الجزائر	90
المطلب الأول: تجارب من الشراكة في القطاع العام والقطاع الخاص	90
المطلب الثاني: تقييم الامتياز كطريقة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	95
المطلب الثالث: الدور التنظيمي للدولة في تشجيع و ترقية الاستثمار الخاص	97
خاتمة	102
الخاتمة العامة	104
قائمة المراجع	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	الاختلاف بين نوعي الشراكة حسب معايير مختارة	13
2.1	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	21
3.1	العلاقة بين الاستثمار العام والخاص نتائج بعض الدراسات التطبيقية	25
1.2	صادرات المحروقات ونسب مساهمتها خلال فترة 2000-2014	38
2.2	مؤشرات المقياس التقليدي للتنمية في الجزائر	42
3.2	بعض المؤشرات التنمية البشرية في الجزائر	45
4.2	سعر الصرف الدولار الأمريكي بالدينار الجزائر خلال الفترة 1986-1991	50
5.2	البرنامج الوطني لدعم الإنعاش الاقتصادي2001-2004	54
6.2	البرنامج الوطني التكميلي لدعم النمو 2005-2009	57
7.2	المؤشرات الكلية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1998-2008	58
8.2	حصة القيمة المضافة للقطاعات في تكوين المنتوج بين سنتي 2007-2008	59
9.2	البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 الوحدة بالمليار دج	62
1.3	تطور معدلات النمو الاقتصادي وقيم الاستثمارات العمومية خلال الفترة 2001-2014	69
2.3	تطور معدلات النمو الاقتصادي خارج المحروقات وقيم الاستثمارات العمومية خلال الفترة 2001-2014	73
3.3	معدلات البطالة خلال الفترة 1990-1999	75
4.3	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	77
5.3	معدلات نمو قطاع صناعة ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي	79
6.3	مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في الفترة 1985-2011	82

7.3	تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في مختلف النشاطات الاقتصادية	83
8.3	التطور السنوي الاستثمار في الجزائر 1993–2001 المصرحة لدى وكالة APSI	85
9.3	التطور السنوي لمشاريع الاستثمار المسجلة لدى ANDI خلال الفترة 2002–2013	86
10.3	الاستثمارات على حسب القطاع القانوني	87
11.3	تطور مجمل قيمة القروض الممنوحة خلال 1993–2013	88

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	أثر الازاحة	31
2.1	أثر ميل منحنى LM على المزاحمة	32
1.2	متوسط مساهمة صادرلت المحروقات خلال الفترة 2001-2004	39
2.2	تطور معدل نمو اناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2004	43
3.2	متوسط نصيب الفرد من ن م الإجمالي خلال الفترة 2001-2014	43
1.3	تطور الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفتلرة 2001-2014	70
2.3	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	70
3.3	معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2001-2014	74
4.3	البطالة والاستثمار العمومي في الجزائر	76
5.3	معدلات نمو قطاع الخدمات خلال الفترة 2001-2014	80
6.3	بنية القيمة المضافة للقطاع الخاص لسنة 2011	84
7.3	تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2001-2013	89

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تشهد المنطقة حاليا ظهور استرتجيات جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الأداء الحكومي، وبالتالي فان الحدود التقليدية بين القطاعين العام والخاص بدأت تتغير أيضا في الوقت الذي تبين فيه أن الشراكة بين هذين القطاعين هي احدى أكثر الأليات شيوعا لتحقيق التنمية ، ويكتسب دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص أهمية متنامية في تعزيز التعاون في مختلف الأطراف المعنية من أجل تطوير مختلف جوانب المجتمع في المنطقة بما في ذلك التنمية الاقتصادية، وهناك عوامل عديدة تدعو بالحاجة الى التفكير بطرق جديدة لتسليط الضوء على أليات تتيح التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص. وعليه فان مثل هذه الشراكة نجحت فوق تحقيق مكاسب للطرفين وكي تتكامل أي شراكة بين القطاعين الخاص والعام بنجاح ينبغي عليها أن تراعي الظروف وواقع السياسة والفرص المحلية وافساح مجال للمشاركة لأوسع الجهات المستفيدة.

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال عدة تحولات اقتصادية مهمة ، حيث في بداية عهد الاستقلال تم انتهاج سياسة اقتصادية مبنية على أساس النظام الاشتراكي ، نبعت عن ارادة سياسية قوية تهدف الى انشاء دولة تتميز بتدخل استراتيجي للسلطة السياسية لكافة النواحي الاقتصادية وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ، الأمر الذي أدى الى احتكارات عامة وحصر القطاع الخاص في أنشطة معينة و هامشية، ولكن مع التطورات السياسية و الاقتصادية أصبحت تلك السياسات لا تلبي متطلبات الواقع الاقتصادي المعاش، بالاضافة أنها أورثت البلاد اقتصادا هشا ، وأيضا تراجع الانتاج الصناعي كما ونوعا و هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني، لذلك حاولت الدولة تدارك أخطائها الناتجة عن سياساتها الاحتكارية بفتح المجال ولو بشكل محدود أمام القطاع الخاص ليساهم بشكل أفضل في التشغيل و الانتاج، ولعبه دور رئيسي و محوري في كثير من الدول في عملية التنمية الاقتصادية و مساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية ،وذلك في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

الاشكالية:

ارتباطا لما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تؤثر الشراكة بين القطاعين العام و الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟.

وعلى أساس هذه الإشكالية، هناك جملة من الأسئلة تطرح نفسها والتي سنحاول الاجابة عليها من خلال الدراسة وهي:

-ما هي أهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص في احداث تنمية اقتصادية ناجحة؟

-ما هي أهم ملامح الاقتصاد الجزائري ؟ و ماهي مختلف القطاعات المؤثرة فيه؟

-ما مدى مساهمة كل من القطاع العام و الخاص في التنمية الاقتصادية في الجزائر؟ و ما هي أهم التجارب الناجحة للشراكة؟

فرضيات البحث:

لكي نجيب على الإشكالية الرئيسية و الإشكاليات الفرعية و نتعمق في دراستها ،و نضع منهجا للبحث، فإننا نقترح مجموعة من الفرضيات التي نراها تساهم في بلورة و تحديد معالم الموضوع و المتمثلة فيما يلي:

1- يمكن للشراكة ما بين القطاع العام – الخاص أن تمارس تأثيرات تكاملية و تحفيزية متبادلة تؤدي الى زيادة الانتاجية، توسع السوق و رفع معدلات النمو للبلدان .

2- يبدو أن الاقتصاد الجزائري يعاني اختلالا هيكلي قطاعي لصالح النشاط الريعي البترولي.

3- من المتوقع أن القطاع العام في الجزائر مازال المساهم الأول في جل القطاعات الاقتصادية مع وجود نمط تصاعدي لزيادة مساهمة القطاع الخاص

أهداف البحث

ان اهمية الموضوع تتمثل في الوقوف على مدى تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ودور كل من القطاع العام و الخاص في ازدهار التنمية الاقتصادية،وذلك باضهار ابرز الجوانب التي تتاثر وتؤثر بدمج العوامل الاقتصادية بتكامل دور القطاعين معا.

ان الاهداف التي نسعي للوصول اليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع هي :

1- تسليط الضوء على مفهوم وآلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، ومعرفة خصائصها و شروطها ومتطلبات نجاحها ، مع تحديد امكانية تبني الشراكة في الجزائر .

2 –بهدف الى توضيح الدور المهم الذي يمارسه القطاع الخاص من خلال الشراكة الحقيقة مع القطاع العام للمساهمة في تعزيز دور الاستثمارات التنموية في الاقتصاد الجزائري.

3_ السعى من اجل ايجاد القارئ ايا كان دراسا او مزاولا اضافة حقيقية نظرية وتطبيقية

4–مختلف المفاهيم و الخصائص المنصبة حول دور الدولة والقطاع الخاص معا في عملية التنمية ، وما يتطلبه ذلك من حدوث تغيرات حقيقية في مضمون هذا الدور وفي الناتج المرجو لذلك الدور. ليكون ذلك بداية انطلاق التوعية بأهمية الشراكة.

4- اكتشاف ابعاد دور القطاعين معا والتعرف على القيود وعراقيل الشراكة وخاصة القطاع الخاص في الجزائر .

أسباب اختيار الموضوع

من الناحية الذاتية:

-الرغبة الملحة لدراسة هذا الموضوع لارتباطه ارتباطا مباشرا بتخصصنا.

-من أجل تنمية وتوسيع معارفنا العلمية.

-إثراء المكتبة بإحدث البحوث المتجددة والتي تمتاز بالتغير المستمر.

من الناحية الموضوعية:

تكمن أهمية هذا الموضوع من الدور الريادي الذي أصبح يلعبه القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في كثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، و أيضا تزايد الاهتمام به خلال العقود

الماضية في الجزائر من أجل تخفيف الأعباء عن الدولة لتمويل المشاريع العامة والدفع بعجلة النمو الاقتصادي.

صعوبات البحث

تلخصت صعوبات البحث أساسا في: كثرة المراجع مع استحالة الإحاطة والتمحيص لكل الجوانب ووجهات النظر واستنتاج أصحها، فكلها تحمل جزءا من الحقيقة مما يستدعي عمل مجموعات وليس أفراد. بالإضافة إلى كثرة مصادر البيانات والإحصائيات بما يوافق عادة وجهة نظر أصحابها.

الدراسات السابقة و الجديدة

-دراسة مولاي لخضر، عبد الرزاق .(2009 -2010). أطروحة في " متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر-"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان -الجزائر-.

تهدف الدراسة إلىتحديد وتحليل العوامل الإستراتيجية لنمو القطاع الخاص في الجزائر وذلك في ضوء الإصلاحات الاقتصادية وما مدى جدوى هذه الإصلاحات في تنمية القطاع الخاصمن جهة، ودراسة العلاقة بين القطاعين العام والخاص من جهة أخرى.

توصل الباحث في هذه الدراسة إلى أن القطاع العام والقطاع الخاصغير متكاملين بينهما وذلك للحدود التي تفصلهما وتحقيق التنمية هو نتيجة تكاتف جهودهما من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية . مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري تبقى محتشمة وهذا رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة من تحفيزات وتشريعات تنظم عمله. ضعف بيئة الأعمال في الاقتصاد الجزائري وراء ضعف نمو القطاع الخاص رغم استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية.

- دراسة عماري، هشام.(2008). بعنوان الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة، رسالة ماجستير، غير منشورة باللغة العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر-.

فيها حاول الطالب البحث حول ماهية طبيعة التحولات الراهنة التي يعرفها الاقتصاد العالمي، و ماهي اثارها على الاقتصاد الوطني عامة .

- بابا ،عبد القادر.(2003 – 2004). "سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة "، أطروحة دكتوراه مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر السنة الجامعية 2003 – 2004 ، وقد تناولت هذه الدراسة اشكالية سياسة الاستثمارات المحلية و الأجنبية في الجزائر و أثرها على التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة، وقد جاءت هذه الدراسة في الجانب النظري بمفاهيم الاستثمار و علاقته بالتنمية الاقتصادية في اطار الفكر الاقتصادي، وفي الجانب التطبيقي قامت الدراسة بتحليل سياسة الاستثمارات في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في ظل التطورات الدولية ، كما قامت بتحليل مدى فعالية قوانين الاستثمار و أثرها على واقع الاستثمار الأجنبي و المحلي في الجزائر، وتوصلت الى أن سياسة الاستثمارات المنتهجة لم تصل بعد هدف تنمية القطاعات خارج المحروقات، وقد ركزت هذه الدراسة على كيفية زيادة الاستثمارات المحلية و الأجنبية ولم تسمح حدود الدراسة الزمنية بمواكبة برامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة 2001 – 2014 .

المنهج العلمي المتبع، فترة الدراسة ومصادر البيانات

إن طبيعة موضوع الدراسة تتطلب منا الاعتماد علىمنهجٍ علمي مبدؤه المنهج الوصفي والمنهج التحليليو المنهج النظري من جهةٍ أخرى، وسبب لجوئنا إلى ذلك يعود إلى كيفية دراسة وتشريح موضوع البحث ،من خلال عرض مختلف المصطلحات والتعاريف المرتبطة به ،مع تحديد الأسس النظرية والفكرية التي جاء بها البحث .

والمنهج النظري لتبيان أهمية الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في التنمية الاقتصادية للبلدان ، بعد ذلك تم استخدام المنهج الوصفي و التحليلي لوصف واقع الاقتصادي الجزائري و أدائه وتحليل مدى مساهمة القطاع العام و القطاع الخاص كل على حدى منذ الاستقلال هذا من جهة ، وابراز أهم التجارب الناجحة للشراكة بين القطاعين في الجزائر خصوصا خلال السنوات الأخيرة .

أما الأدوات المستخدمة في الدراسة، فقد اعتمدنا على المراجع المختلفة من كتب وأطروحات ومجلاتٍ وأبحاثٍ ودراساتٍ وندوات ودراساتٍ علمية مختلفة .كما اعتمدنا علىالبيانات الإحصائية ، معتمدين في ذلك على مختلف الجداول والأشكال المقدمة لنا ،والموجودة في مختلف المراجع .

خطة وتبويب العمل

طبيعة الدراسة والمنهجية التي اعتمدنا عليها فرضت علينا تقسيما لدراستنا على النحو الاتي:

خصص الفصل الأول لدراسة علاقة شراكة القطاع العام – الخاص بالتنمية الاقتصادية ،حيث نقوم بالحديث على التحديد المفاهيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص مع ابراز أنواعها وأهدافها، ثم نقوم باعطاء مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ،من ثم سنتطرق الى علاقة القطاع العام–الخاص والتنمية بحيث يتم استعراض الأدبيات النظرية و الدراسات التطبيقية ثم نعرض علاقة الاستثمار العام بالخاص.

أما الفصل الثاني فيبحث عن نظرة عامة على الاقتصاد الجزائري، نتطرق فيه الى دراسة وتحليل الوضعية التنموية في الجزائر، والتعرف على الهيكل الاقتصادي والمؤشرات والامكانيات التنموية في الجزائر،و من ناحية أخرى سنتطرق الى الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في التسعينات ومابعد التسعينات.

الفصل الثالث جاء بعنوان امكانية الشراكة الناجحة بين القطاع العام – الخاص لتعزيز الاقتصاد الوطني، حاولنا من خلاله معرفة الوزن الحقيقي لكل من القطاع العام و القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني،من خلال عرض دور القطاع العام في النمو الاقتصادي ، التشغيل وفي الصناعة والخدمات، ومن ناحية أخرى مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة ،التشغيل والاستثمار ودوره في الصادرات. لنصل في نهاية هذا الفصل لمعرفة واقع الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر ،مع بعض التجارب من الشراكة بين القطاعين.

الفصل الأول

شراكة القطاع العام – الخاص و علاقتها بالتنمية الاقتصادية

مقدمة

حظي موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص اهتماما كبيرا من قبل الاقتصاديين ، وفي ظل التوجهات العالمية المتزايدة نحو تفعيل نظام السوق، ووضع الأنظمة والقوانين الملائمة لذلك وتعزيز التجارة وتحريرها وإعطاء دور متزايد للقطاع الخاص، ارتبطت قضايا تسريع وتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ارتباطا مباشرا ووثيقا بإعادة تقويم دور القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وقد تبلور توجه جديد في الأعوام الأخيرة يسعى لإعادة صياغة دور الدولة في الاقتصاد الحديث من مهيمن على النشاط الاقتصادي ومنفذ للمشاريع الإنتاجية إلى منظم للحياة الاقتصادية ، كما تزايد الاهتمام بتنمية القطاع الخاص كوسيلة لتحقيق الأهداف التنموية في البلدان النامية وكأسلوب لتسريع خطى النمو وخلق فرص العمل وتعزيز قدرة الصادرات على المنافسة، هذا إلى جانب تخفيف العبء على ميزانية الدولة لتمويل مشاريع الخدمات العامة، غير أن مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني ظلت متدنية و لم تصل إلى مستوى الطموح على الرغم من الاهتمام الكبير الذي حظي به القطاع الخاص من حيث الحوافز والتشريعات التي تنظم عمله .وعليه في هذا الفصل سنتعرف في المبحث الأول على التحديد المفاهيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص،وسنقوم باعطاء مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في المبحث الثاني،اما في المبحث الثالث سنتطرق الى علاقة القطاع العام-الخاص والتنمية.

المبحث الأول: التحديد المفاهيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من المفاهيم الحديثة التي إنتشرت بشكل كبير في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، ومع تزايد عدد سكان العالم خاصة في الدول النامية أدى إلى تزايد نمو الطلب على خدماتها، ونتيجة لذلك و لعوامل أخرى أهما عدم استيفاء الاحتياجات التمويلية لهذه المشاريع خاصة في الدول النامية أدى أيضا إلىضرورة إقامة شراكات مع وحدات من القطاع الخاص، وذلك بعد أن تبين أن تحقيق عمليتي التنمية الإقتصادية والإجتماعية لا تحدث إلا من خلال تكاتف الجهود بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال حشد كافة الإمكانات المادية والبشرية للقطاعين. وعليه فإننا في هذا المبحث سوف نتطرق إلى التعريف بالشراكة بين القطاعين العام والخاص من وجهة نظر رجال الإقتصاد، ثم نتطرق على تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص من المنظور الواسع وفق ثلاث مداخل،ثم على أنواع الشراكة بين القطاعين وأهدافها بما يخدم دراستنا، وأخيرا مبررات المشاركة بين القطاعين.

المطلب الأول:تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تعد سياسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص من المفاهيم الجديدة،وقد طرحت عدة تعاريف من عدة جهات بهدف تحديد مفهوم شامل لها ،وعليه سوف نتطرق إلى أهم هذه التعريفات الواردة في هذا المجال من وجهة نظر اقتصادية ،ثم نتعرض إلى تحديد مفهوم الشراكة على النطاق الواسع.

أولا :تعاريف من وجهة نظر اقتصادية

-حسب **صندوق النقد الدولي** :يشير مفهوم الشراكة بين القطاعين العام إلى الترتيبات التي تسمح للقطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات البنية التحتية والتي كانت تقدما تقليديا من خلال الحكومة، وتدخل الشراكة في عدة مجالات للبنية التحتية الإقتصادية والإجتماعية، وغالبا ما تتركز في بناء وتشغيل المستشفيات والمدارس، والسجون والطرقات والأنفاق وشبكات إنارة الطرق والمطارات والموانئ ومحطات المياه والكهرباء.[1]

[1]-*FMI.(2004).Public,Private Partnerships,The Fiscal Affairs Development,P.04.*

-حسب **المجلس الإقتصادي والاجتماعي الأوربي** : الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي أداة إقتصادية مرنة وديناميكية والتي يمكن استعمالها لتحقيق العديد من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية كالتنمية المستدامة والتشغيل. [2]

-حسب **بنك التنمية الأسيوي** :يشير مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى العلاقة التعاقدية طويلة الأجل بين القطاعين العام والخاص في مجال تمويل وتصميم وتنفيذ وتشغيل مشروعات وخدمات البنية التحتية، والتي كانت تقدم بشكل تقليدي من طرف القطاع العام.[3]

-حسب **اللجنة البريطانية للشراكة بين القطاعين**:هي علاقة مشاركة بالمخاطرة بين القطاعين العام والخاص ، بناء على طموح مشترك من أجل تحقيق الهدف المأمول للسياسة العامة للبلد .[4]

-حسب **الأمم المتحدة** :يشير مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى التعاون والأنشطة المشتركة بين القطاعين العام والخاص بغرض تنفيذ المشروعات الكبرى، وبحيث تكون الموارد والإمكانيات لكلا القطاعين مستخدمة معا، وذلك بالطريقة التي تؤدي إلى اقتسام المسئوليات والمخاطر بين القطاعين بطريقة رشيدة لتحقيق التوازن الأمثل لكل شريك. [5]

-حسب **حكومة دبي** :الشراكة هي أحد أشكال التعاون بين القطاعين العام والخاص يتم من خلالها وضع ترتيبات يستطيع بمقتضاها القطاع العام توفير السلع والخدمات العامة والإجتماعية ،من خلال السماح للقطاع الخاص بتقديمها بدلا أن يقدمها القطاع العام بنفسه أي بصورة مباشرة .وبشكل أكثر تحديدا فإن المفهوم يشير إلى السيناريوهات التي بمقتضاها يكون للقطاع الخاص دورا أكبر في تخطيط وتمويل وتصميم وبناء وتشغيل وصيانة الخدمات العامة .[6]

---

[2] -الرشيد،عادل محمود.(2006).ادارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص-المفاهيم-المناهج-التطبيقات،المنظمة العربية للتنمية الادارية،مصر،ص.04.

[3] -رمضان توفيق،عبد الله.(2012).الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية الاساسية واثرها على النمو الاقتصادي-دراسة مقارنة-،رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد،جامعة حلوان،مصر،ص.84.

[4] -الرشيد،عادل محمود.(2006).نفس المرجع السابق،ص.04.

[5] -رمضان توفيق،عبد الله.(2012).نفس المرجع السابق،ص.83.

[6] -ادارة الدراسات الاقتصادية والمالية-دائرة المالية.(2010).الشراكة بين القطاعين العام(الحكومة) والخاص،حكومة دبي،الامارات العربية المتحدة،ص.04.

-حسب **الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص -وزارة المالية المصرية** -الشراكة مع القطاع الخاص تعد بمثابة علاقة طويلة الأجل بين الجهات الإدارية للدولة والقطاع الخاص ،تهدف إلى قيام القطاع الخاص بتقديم خدمات أو تنفيذ مشروعات كانت أجهزة الدولة مرتبطة بتنفيذها وذلك دون الإخلال بدور الحكومة في النهوض بالخدمات والمشروعات العامة والإشراف عليها ولكن فقط من خلال نظام جديد للتعاقد وتقديم الخدمة. [7]

-حسب Brinkerhoff : فإن أي تعريف للشراكة بين القطاعين العام والخاص يجب أن يتضمن عنصرين أساسيين هما.[8]

التبادلية:والتي تعزى إلى التداخل والالتزام بين الشركاء، والمساواة في اتخاذ القرار والحقوق، والمسؤوليات اتجاه بعضهم البعض.

الهوية التنظيمية:والتي تعزى إلى المحافظة وليس التسليم الكامل على هوية كل شريك وقناعاته، وقيمته.

إن مدى تحقيق التبادلية والهوية التنظيمية في أي شراكة حقيقية قائمة، يعتمد على القوى الإجتماعية والاقتصادية والسياسية للشركاء، وأن القوة التبادلية للشريك الأكثر قوة وهويته التنظيمية هي التي تسود.

ثانيا :مداخل أخرى لتعريف الشراكة بين القطاعين

توجد ثلاث مداخل مفاهيمية ذات البعد الواسع للشراكة بين القطاعين العام والخاص وهي:

مدخل السوق مقابل التدخل التنظيمي :يعد هذا المدخل قاعدة أساسية للنظر في الطريقة المثلى من أجل توفير السلع والخدمات التي تحتاجها المجتمعات بكفاءة. [9]

مدخل الاعتماد على الموارد : ويقوم هذا المدخل بتحديد الطريقة التي تستطيع المنظمة من خلالها أن تحدد علاقتها ببيئتها وكيفية السيطرة على الموارد الأساسية التي تعتمد عليها من أجل تحقيق نموها واستمراريتها، وفقا لهذا المدخل تم تحديد ثلاث إستراتيجيات تساعد على نمو المنظمة وهي:

-إستراتيجية الملكية المباشرة.

-إستراتيجيات المنافسة.

---

[7] -عثمان،وفاء.(2008).الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص،المنظمة العربية للتنمية الادارية،مصر،ص.285.

[8] - الرشيد،عادل محمود.(2006).نفس المرجع السابق،ص ص.06-05.

[9] - نفس المرجع السابق،ص ص.29-30.

-إستراتيجية التعاون.

مدخل التطوير الحضري : ويعنى هذا المدخل بدراسة عدد من المفاهيم التنافسية التي تساعد في فهم الشراكات المحلية وطبيعتها وتأثيرا من أجل إعادة التطوير الحضري.

المطلب الثاني:انواع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأهدافها

بعد أن تطرقنا فيما سبق إلى تحديد مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، سنحاول في هذا المطلب تحديد أنواع الشراكة وذلك من أجل تحديد توجه البحث وما يخدمه من أنواع الشراكات بين القطاعين العام والخاص ، ثم نتطرق إلى اهدافها وهذا كما يلي :

أولا :انواع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تصنف الشراكة من خلال المفاهيم والتوجهات والمعايير المعتمدة في التصنيف مثل نمط التنظيم، واتخاذ القرار، نوع القطاع، طبيعة النشاط، طبيعة العقد .حيث يتحدد الدور الذي يقوم به كل من القطاع العام والقطاع الخاص ضمن الشراكة .وأكثر التصنيفات قبولا من قبل الكثير من الباحثين يندرج على أساس. [10]

شراكات تعاونية :وتدور حول إدارة وتنظيم الشراكة على أساس تشاركي بين القطاعين العام والخاص، حيث تتصف الشراكة بعلاقات أفقية بين أطراف الشراكة ويتم اتخاذ القرار بالإجماع ويشترك جميع الشركاء بأداء المهام والواجبات بصورة جماعية ويكون القطاع العام هو المنظم الأول والأخير لذلك. فكلاهما يتحمل المخاطر ويحصل على المنافع المتحققة عن النشاط.وعليه فان نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص(PPP) Public and Private Partnership يدخل ضمن هذا النوع من الشراكة.[11]

شراكات تعاقدية :وتعنى بترتيبات توصيل الخدمات بموجب عقد بين طرفين وتكون العلاقات بين أطراف الشراكة عمودية مع وجود جهة مرجعية واحدة تمارس الرقابة والسيطرة على النشاط،وعلى الأطراف الأخرى المساهمة في الشراكة وهذه الجهة لا تمارس أداء المهام بل تعتمد على الأطراف الأخرى

[10] -ذكوري،محمد متولي.(2008).دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية،وزارة المالية-ادارة البحوث والتمويل-،مصر،ص.05.

[11] -الريس، عفيف علاء الدين.(1999). مدخل الى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وزارة الصناعة والمعادن،مجموعة الاصلاح الاقتصادي، ص.4.

في ذلك وتكون قادرة على إنهاء الشراكة أحيانا أحاديا ،استنادا إلى معيار العقد الذي يحكم العلاقة بين القطاعين العام والخاص. ووفق هذا التصنيف يدخل نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضمن الشراكات التعاونية بينما تأخذ الشراكات التعاقدية أشكال عديدة مثل التأجير، الإدارة، الخدمة، البيع الكلي أو الجزئي، الشريك الإستراتيجي والامتياز .

يتحمل القطاع الخاص المخاطر غالبا مع قيام القطاع العام باحتواء المخاطر التي ضمن مسؤوليته بدون أن يتحمل أي تكلفة مقابل ذلك، ويدخل نظام بناء ، تشغيل، تملك Bot ضمن هذا النوع من الشراكة[12] والجدول يبين الاختلافات بين نوعي الشراكة:

الجدول رقم1.1.الاختلاف بين نوعي الشراكة حسب معايير مختارة

المعيار	الشراكة التعاونية	الشراكة التعاقدية
أطراف الشراكة	القطاع العام،القطاع الخاص،القطاع التعاوني	القطاع العام،القطاع الخاص
العلاقات التنظيمية	افقية	عمودية
الإشراف والرقابة	اشراف جماعي غير منفرد	الرقابة والسيطرة من قبل جهة واحدة(القطاع العام غالبا)
اداء المهام واتخاذ القرار	جماعي	المرجعية لا تمارس المهام وهي صاحبة القرار النهائي
الملكية	عامة	يتم تحويل الملكية الى الدولة بعد انتهاء المدة العقدية

المصدر: ذكوري،محمد متولي.(2008). نفس المرجع السابق،ص.05 .

ثانيا : أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص

إن الأهداف المتوخاة من الشراكة تختلف تبعا لإختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية للدول ومبررات تطبيق الشراكة فيها ويمكن ذكر أهم الأهداف في مايلي:

1- تخفيف الأعباء التمويلية على الموازنة العامة للدولة ،فالملاحظ بصورة عامة أن المالية العامة في أغلب الدول النامية تتميز بوجود فجوة في توفير الإستثمارت اللازمة لانشاء وتطوير وصيانة البنى التحتية مما يعيق النمو ،إذ أثبتت التجارب الدولية أنه يمكن اعتبار الشراكة المعدة بشكل جيد ومدروس أن تساعد في تمويل

[12] -عادل محمود،رشيد.(2006).المنظمة العربية للتنمية الادارية،ادارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص،بحوث ودراسات،الكويت،ص.15.

وإقامة مشاريع ذات جودة عالية وكلفة منخفضة [13] مما سيؤدي الى زيادة الكفاءة والفعالية للانفاق العام وانخفاض تكاليفها وخصوصا (التعليم ،الصحة وغيرها من الخدمات).

2-تشجيع الاستثمار وتحفيز النمو بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، اذ ان الشراكة تؤدي الى تحفيز وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل وانخفاض معدلات البطالة في المدى الطويل.[14]

3-التوسع في الاعمال من خلال تحفيز القطاعات الإقتصادية الأخرى على العمل وإقامة مشاريع جديدة لتوفير ما تحتاجه مشاريع الشراكة من مستلزمات وسلع .

4-التأثير على سوق العمل في المدى البعيد حيث تقوم بتوظيف المزيد من العمالة العاطلة [15] مما يؤدي إلى حركة إقتصادية كبيرة تساعد في نتائجها مع عوامل أخرى إلى الإستقرار الأقتصادي إلى حد بعيد.

5-تعزيز دور القطاع الخاص وفاعليته في التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع وتسريع الإستثمار في مختلف الأنشطة الإقتصادية وتوجيه الفائض المالي بما يعزز المشاريع التنموية.

6-تغيير في بعض أنشطة الدولة من التشغيل للبنية الأساسية والخدمات إلى التركيز على وضع السياسات والأوليات لأهداف ومشروعات البنى التحتية مع مراقبة مقدمي الخدمات ومهمة الإشراف عليها.

المطلب الثالث :مبررات المشاركة بين القطاعين الخاص والعام

في الواقع أن قرار الدولة بالدخول في مشاركة مع القطاع الخاص من أجل تقديم الخدمات يعود إلى مجموعتين أساسيتين من المبررات وهما :

تخفيض التكلفة (الكفاءة):فالقطاع الخاص لديه القدرة على تقديم الخدمات بتكلفة منخقصة ودرجة عالية من الجودة اذ ان لديه الدوافع لتخفيض التكلفة .هذه الدوافع تفرضها المنافسة مع الشركات الاخرى في حين لايتوافر ذلك لشركات القطاع العام.ويسمح تخفيض التكلفة بتخفيف العبء المالي على الموازنة

---

[13] - Hofmeister , A and Borchert ,H.(2004). Public- Private Partnerships in Switzerland : Crossing the Bridge with Aid of New Governance Approach , Interational Review of Administrative Sciences , P.217.

[14] – القيسوي ، ليث.(2010). البرنامج التدريبي / نظام الشاركة بين القطاعين العام والخاص كنموذج لتمويل مشاريع البنية التحتية ، المعيد الاسلامي للبحوث والتدريب ، بيروت / لبنان ،ص.12.

[15] – هانكي ، ستيف .(1990). تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية في الشرق والغرب ، ترجمة محمد مصطفى غنيم ، دار الشرق ، القاهرة،ص.46 .

العامة ومن ثم تقليل المديونية العامة ،أو تحقيق أعلى مردود للنفقة العامة أو لمشاركة المخاطرة عند تقديم وتوفير الخدمات العامة، وهو مايسمح بصورة أخرى بتوفير موارد لأغراض أخرى يتم تخصيصها في الموازنة.وتتوافر مجموعة من العوامل تساعد القطاع الخاص على تخفيض النفقة لا توجد لدى المؤسسات العامة منها المنافسة ووجود نظام للحوافز (De Bettignies and Ross 2004).كما أن التزام القطاع الخاص بتوفير الخدمة أو القيام بالتجهيزات في المواقيت الزمنية المحددة في العقود وألا تعرض لغرامات تأخير يعني أنه سوف يسعى دائما للالتزام بالوقت على عكس القطاع الحكومي الذي يبرر التأخير ولا يتم عادة عقابه.كما يحقق ذلك انجاز الأعمال في مواقيتها نتيجة التزام الحكومة تجاه القطاع الخاص وذلك لإدراكها أن للقطاع الخاص الحق في المطالبة بالخسائر في حالة عدم إلتزام الحكومة بالعقود المبرمة في حين لا يحدث ذلك في ظل قيام القطاع العام بالتنفيذ (Ugaz 2003) .

ضمان جودة الخدمة :أحد المبررات الأساسية لعمليات التعاقد مع القطاع الخاص لتقديم الخدمة العامة أن القطاع الخاص ونتيجة للمنافسة غالبا مايقوم بتطوير قدراته وإدخال تحسينات مستمرة على الخدمة المقدمة، وهو مايسمح بتقديم الخدمة وفقا لرغبات المستهلكين.وتؤدي المنافسة بين الشركات المتقدمة للمشاركة قبل البدء في التنفيذ إلى قيام تلك الشركات بإبراز قدرتها على أنها الأقدر و الأحق بالدخول في عملية التعاقد وتوفير السلعة أو الخدمة بالجودة المطلوبة (IMF 2004) .

تلك المبررات تنطبق أيضا على مجال الخدمات الاجتماعية والتعليم بصفة خاصة ،إذ أن مبررات الدخول في نماذج المشاركة لتقديم الخدمات التعليمية بمفهومها الواسع ترجع إلى رغبة الدولة في القضاء على عدم الكفاءة في تقديم الخدمات التعليمية وتقليل تكلفة تقديمها .إذ يرى مؤيدو نماذج المشاركة في مجال التعليم أنها قادرة على تخفيض النفقة ،تحقيق فاعليتها والإرتقاء بالأداء مقارنة باضطلاع الدولة بتقديم الخدمة من خلال مؤسساتها العامة (La Rocque 2006).

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

إن النمو الاقتصادي في الحقيقة هو أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية وهو أساسي لها ، لأن النمو وإن كان أساسيا فإنه ليس مرادفا تماما للتنمية الاقتصادية .إن التنمية بالنسبة للبلدان النامية لا تعني النمو الاقتصادي فقط، بل و أيضا تعني اللحاق بالدول المصنعة واستبدال العمل البشري المرهق بالآلات والتكنولوجيا والقضاء على الجوع والمرض ونشر العدالة الاقتصادية .

المطلب الأول: ماهية وعناصر النمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي أحد العناصر الأساسية المكونة لعملية التنمية أي أنه جزء منها و يطلق الاقتصاديون تعبير النمو على التطور الاقتصادي اللاحق بالدول المتقدمة في حين يستخدم مصطلح التنمية ليلائم ظروف الدول النامية .

أولا : تعريف النمو الاقتصادي

يقصد به حدوث الزيادة في إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أو هو الزيادة السنوية الحقيقية في إجمالي الناتج الوطني، أي الزيادة في حجم السلع و الخدمات المنتجة خلال سنة معينة التي تعبر عن التغير السنوي في متوسط المستوى المعيشي المادي للفرد[16].

ثانيا :عناصر النمو الاقتصادي

1-العمل

هو مجموع القدرات الفيزيائية و الثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع و الخدمات الضرورية لتلبية حاجياته.حيث أن استمرار التدريب و التعليم يزيد من التطوير النوعي للعمالة، و إنتاجية عنصر العمل تحدد بدرجة كبيرة حسب العمر و التعليم و التدريب و الخبرة ،و التأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية .[17] وتحسب إنتاجية العمل كما يلي:

[16] – رواسكي ، خالد .(2013).اثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على النمو الاقتصادي في إقليم شمال إفريقيا و الشرق الأوسط :دراسة قياسية الفترة 2001-2011،مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصاد الكمي ،جامعة الجزائر ،الجزائر ،ص.14.

[17] –رفيق ،نزار .(2008).الاستثمار الأجنبي المباشر ،و النمو الاقتصادي ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة ،جامعة لخضر باتنة، الجزائر ،ص .74.

– الإنتاج المحقق.

–إنتاجية العمل = عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه

حيث إذا زادت إنتاجية عنصر العمل فان ذلك يؤدي إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو ساعات العمل بقيت على حالها.

2– رأس المال

إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية و نوعية المعدات الرأسمالية،تلك السلع تستخدم في إنتاج سلع و خدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي ومساعد على تحقيق تقدم التقني ،وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة .

3–التقدم التقني

هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح ب[18]:

– إنتاج كمية أكبر من المنتوج بنفس كميات عناصر الإنتاج.

– أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات أقل من عوامل الإنتاج.

أي أن التقدم التقني يعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية وبالتالي فإنه حتى و إن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج و تحقيق النمو الاقتصادي .

[18]– بلوناس ،عبد الله .(2005).الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف التنمية الاقتصادية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه،غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و نقود ،غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، ص.273.

المطلب الثاني : مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية

أولا: ماهية التنمية الاقتصادية

التنمية لم تعد مجرد زيادة في الناتج القومي الإجمالي فاخذ يتحول بعيدا عن الحاجات القومية وبدا يشير إلى العنصر البشري المتمثل بالإنسان وضرورة منحه ما قرت به جميع الأديان والكتب السماوية ومكانته ودوره بالتغير وضرورة تحسين أوضاعه الحياتية كما بدا ينتقل من مفهوم الاقتصادي المحض إلى المفهوم الثقافي العام الذي يهدف إلى الرفاه الاجتماعي.

وتعرف التنمية الاقتصادية وفق مفهوم الدول النامية بأنها العملية التي يتم من خلالها تحقيق أعلى ناتج إجمالي ممكن وتعد بناء العلاقات الإنتاجية المؤدية لتحقيق العدالة الاجتماعية [19].

ويفترض "الكورى" أن التنمية الاقتصادية تتضمن عناصر عدة يضع أهمها فيما يلي:[20]

أ-إن التنمية عملية مستمرة ومتصاعدة تعتبر تحدد احتياجات المجتمع وتزايدها.

ب- يجب إشراك كل الفئات والقطاعات والجماعات في التنمية بوصفها عملية مجتمعة لا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.

ج -التنمية عملية واعية وهذا يعني انها ليست عملية عشوائية وإنما عملية محددة الغايات ذات استراتيجية طويلة المدى وأهداف مرحلية لموارد المجتمع إنتاجا وتوزيعا.

هـ- إيجاد تحولات هيكلية في الاطار السياسي الاجتماعي كما هو الحال في الاطار الاقتصادي وعرضها بأنها وسيلة لبلوغ المجتمع غايته النهائية .[21]

وقد عرفت الامم المتحدة التنمية بانها مجموعة من الوسائل والطرائق التي تستخدم من اجل توحيد السكان والسلطات العامة بهدف تحسين المستوي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات، وان

[19]- النجفي ،سالم.(1987) . "التنمية الاقتصادية الزراعية " ،ط 2، جامعة الموصل،ص. 25.

[20] - الكوارى ،على خليفة. (1983). " نحو فهم افضل لتنمية باعتبارها عملية حضاري المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية العدد 49، ص .4 .

[21] - النجار، يحي غني و شلاش ،امل .(1991) . " التنمية الاقتصادية " دار الكتب للطابعة والنشر ، جامعة الموصل ، ص .31-309 .

التنميةو النمو التغير اللذان يجب ان يتما بالضرورة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما وكيفيا في ان واحد والعناصر الاساسية التي توضح مفهوم التنمية الاقتصادية [22]:

– التنمية مفهوم حضاري ومعنوي مادي لعملية ديناميكية موجهة اصلا إلى الانسان.

– التنمية من أجل الكل ومجهود الجميع ويعتمد على المشاركة الشعبية.

– التنمية مفهوم شامل وعملية أساسية لاستغلال امكانيات المجتمع وموارده المادية والطبيعة والبشرية المتاحة لتحقيق اقصى منفعة باقل تكاليف في اقصر وقت، ويفضل الكثيرون أن يفسروا التنمية الاقتصادية على أنها أكثر من مجرد زيادة في الناتج الاجمالي، ولابد من أن يرافقها ارتفاع في مستوى المعيشة وبموجبه تعرف التنمية على انها عملية يرتفع فيها الدخل القومي الحقيقي الفردي في بلد ما باستمرار خلال مدة طويلة الأجل، وبهذا التعريف تقترن التنمية بمشكلة التغلب على الفقر فالتنمية بالمفهوم الحديث تعني عملية خفض أو القضاء على الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل وذلك خلال الرفع المستمر لمعدلات النمو الاقتصادي، فإذا خفضت حدة هذه المشكلات الثلاث فقد حدثت تنمية اقتصادية وأما إذا استمرت واحدة أو أكثر من هذه المشكلات على ماهي عليه أو زادت حدتها سوف يكون من الغريب أن نسمي ما حدث في هذا البلد التنمية حتي لو ارتفع فيه متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بشكل مضاعف.

[22]– عبد المنعم احمد ، شكري . (1999) . " التنمية المستدامة " مابين المفهوم والتطبيق دارسة تحليلية مقارنة للفترات (80-90-1995) رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، مصر ، ص.11.

ثانيا:ركائز التنمية الاقتصادية

تقسم ركائز التنمية الاقتصادية إلى:

أ- **رأس المال:** المتمثل بحجم مناسب لتراكم الاستثماري وتحقيق معدل ملائم من الاستثمار(الدخل والناتج المحلي).

ب- **خبرة الأيدي العاملة** : تحتاج التنمية الاقتصادية إلى أطر فنية على مختلف المستويات ،حيث تتمثل المستويات الدنيا بالأطر التنفيذية والمستويات العليا تتمثل بالأطر التخطيطية الإشرافية .

ج- **السوق:** تعاني البلدان النامية خاصة من ضيق حجم السوق في الوقت الذي نعلم فيه أن عدد السكان في البلدان النامية كبير جدا وبالتالي توثر إيجابيا على حجم السوق، ولكن هذه الكثرة من المستهلكين ترتبط بمعامل الدخل الذي يتميز بالانخفاض في البلدان النامية، وبالتالي عدم القدرة على الشراء وبالتالي لابد من إيجاد سوق رحبة ومفتوحة وذات كلفة أقل سيؤدي إلى حدوث طلب أكبر عرض أكبر .

المطلب الثالث:الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

أو لا: الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية

تختلف التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي الذي يعني زيادات في السكان ضمن منطقة محددة ، أو زيادات في كمية أو قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي، لا يقود بالضرورة إلى تحسينات نوعية في الحياة.[23]

أما التنمية فهي تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة الذي يكون مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و العلاقات الخارجية.[24]

ومن خلال هذه المقارنة تستنتج أن التنمية الاقتصادية أوسع مضمونا من النمو ،حيث يمكن وصف التنمية على انها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية،التي يجب أن تشمل الاقتصاد الوطني و تسعى كذلك لتنويع مصادر الدخل فيه .

[23] –القريشي، محمد و تركي ،صالح .(2010).*علم اقتصاد التنمية* ،اثراء للنشر و التوزيع ،الاردن ،ص.40.

[24] – حلاوة ،جمالوعلي ،صالح .(2009).*مدخل الى علم التنمية* ،دار الشروق للنشر و التوزيع ، الاردن ،ص.36.

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها، الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما أمثل، عن طريق إحداث تغييرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات [25].

ومما سبق يمكن تبيان الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجدول الموالي.

الجدول رقم 1. 2 . الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
-يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغير هيكلي للمجتمع. -يركز على التغير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. -لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. -لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	-عملية مقصودة مخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. -تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. -تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. -تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر: بنابي،فتيحة.(2009).السياسة النقدية و النمو الاقتصادي ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،ص.4.

ومنه نستنتج أن التنمية الاقتصادية هي أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي.

[25] – عبد الرحمان ، إسماعيل و حربي ،عريقات .(2004). مفاهيم ونظم اقتصادية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، ص . 273 .

المبحث الثالث:علاقة القطاع العام–الخاص و التنمية

يزخر الأدب الاقتصادي بالعديد من الكتابات التي أولت عناية فائقة لتحليل سلوك الاستثمار ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي من الناحيتين النظرية والتطبيقية. وبمراجعة الفكر الاقتصادي المعني بتحليل وتفسير العلاقة بين الاستثمار العام و الخاص تحديدا، يمكن أن نميز بين أثرين مختلفين من الممكن أن يمارسهما الاستثمار العام على الاستثمار الخاص.الأثر الأول هو أثر المزاحمة Crowding-out Effect، فاذا ترتب على زيادة الاستثمار العام تراجع لمعدلات الاستثمار الخاص، يقال ان الاستثمار العام يزاحم أو ينافس الاستثمار الخاص وتأخذ العلاقة بينهما في هذه الحالة شكل عكسي. بينما الأثر الثاني هو أثر التكامل Crowding-in Effect (علاقة طردية)، بمعنى أن المزيد من الاستثمار العام يدفع الى زيادة الاستثمار الخاص، أي أن العلاقة بينهما تكون تكاملية أو طردية (Odedokun, 1997 Monadjemi and Huh, 1998)

وفيما يلي عرض موجز بدراسة تلك العلاقة.

المطلب الأول: استعراض الأدبيات النظرية

تجد العلاقة بين الاستثمار العام والخاص أساسها النظري في كل من النماذج المفسرة لسلوك أو دالة الاستثمار Investment Models ،و النظريات المهتمة بادارة الاقتصاد الكلي Macroeconomic Management Theories ،وأخيرا نظريات النمو النابع من الداخل Endogenous Growth Theories .وعلى الرغم من اتفاق هذه التيارات الفكرية الثلاثة على أن الاستثمار العام يؤثر على الاستثمار الخاص ،الا أنها تختلف في المدخل الذي تتبناه لدراسة هذه العلاقة، وفي تحديد القنوات أو الأليات التي يمارس من خلالها الاستثمار العام تأثيره على الاستثمار الخاص،وأخيرا في تحديد طبيعة واتجاه التأثير.[26]

فبالنسبة للنظريات والنماذج الاقتصادية المعنية بتفسير سلوك الاستثمار الخاص، يلاحظ أن اهتمامها ينصب أساسا على تحديد العوامل أو المحددات التي تحكم القرار الاستثماري (Agenor, 2000)ومن

[26] –الخواجة،ليلى.(1995).المحددات الاقتصادية الكلية للاستثمار الخاص: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري ،مصر المعاصرة،عدد 439 – 440 ،ص ص.121–160 .

أهم هذه النماذج نموذج المعجل المرن The Flexible Accelerator Model، والنموذج النيوكلاسيكي Neo –Classical Model، ونموذج التدفقات النقدية Securities Valuation-Cash Flow Model ، (Erenburg and Wohar , 1995) .وينطلق التحليل من هذه النماذج من فرضية أساسية فحواها أن قرار الاستثمار يرتبط في الأساس بمستوى الأرباح المتوقعة،ومن ثم فهو يتوقف على ثلاثة عناصر رئيسية:الايرادات والنفقات والتوقعات.وعليه،فان المستثمر يتخذ قراره بالاستثمار بعد مراجعة العوامل المختلفة التي تؤثر في هذه العناصر الثلاثة.وبالتالي،اذا أسفرت تلك المراجعة عن قيمة حالية صافية موجبة للاستثمار ،أو اذا فاقت الكفاءة الحدية لرأس المال (معدل العائد للاستثمار) سعر الفائدة فانه يتخذ قراره بالاستثمار.[27]

وفي هذا الاطار ،اذا كان الاستثمار العام يؤدي الى زيادة الكفاءة الحدية للاستثمار الخاص (في حالة ما اذا ترتب على الاستثمار العام فب البنية الأساسية أو التعليم أو الصحة أو البحث والتطوير انخفاظ في التكلفة)،أو اذا كان يؤدي الى زيادة في الطلب على منتجات القطاع الخاص نتيجة للعلاقات التشابكية، فان ذلك يحفز على مزيد من الاستثمار الخاص .بينما اذا كان الاستثمار العام يؤدي الى رفع سعر الفائدة نتيجة الاعتماد على الاقتراض لتمويل الاستثمار العام،أو الى خفض الكفاية الحدية للاستثمار الخاص نتيجة ارتفاع أسعار عناصر الانتاج،فان المزيد من الاستثمار العام يؤدي الى ازاحة أو تراجع الاستثمار الخاص.

وفيما يتعلق بالنظريات الاقتصادية المعنية بادارة الاقتصاد الكلي،يلاحظ أنها تتناول بدراسة العلاقة بين الانفاق العام والاستثمار الخاص وذلك في معرض بحثها عن أفضل السياسات الاقتصادية ،المالية والنقدية الكفيلة برفع مستوى الطلب الكلي ومن ثم الناتج والتشغيل.وتستند هذه النظريات أساسا في تفسير تلك العلاقة الى نموذج التوازن العام(IS-LM) في سوقي السلع والنقود Dornbusch and Fischer)، 2000).وتبعا لهذا التيار الفكري تؤدي زيادة الانفاق العام–الجاري أو الاستثماري–الى زيادة الطلب الكلي والناتج، وهو مايدفع الى زيادة الطلب على النقود لغرض المبادلات، على حساب الطلب على النقود يغرض المضاربة (تفضيل السيولة) فترتفع أسعار الفائدة ويقل الاستثمار الخاص، وذلك بافتراض أن الكمية

[27] – صبحي،هدى. (1989). القطاع العام والقطاع الخاص(من يدخر ومن يستثمر) في دور الاستثمار الخاص :في تحقيق اهداف خطط التنمية .بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين ، ص ص.302- 322 .

المعروضة من النقود ثابتة،وأن الاقتصاد مغلق. وهكذا يضعف ارتفاع سعر الفائدة من تأثير السياسة المالية التوسعية على المستوى التوازني للناتج بفعل انخفاض الاستثمار الخاص.وفي هذه الحالة،يقال أن الانفاق العام يزاحم الاستثمار الخاص.ويمكن التمييز بين عدة درجات للازاحة:الكاملة والجزئية أو عدم حدوث ازاحة على الاطلاق،وهو مايتوقف بطبيعة الأمر على وضع التشغيل، وفاعلية كل من السياسة المالية والنقدية ،وعلى درجة مرونة المتغيرات الكلية (Dornbusch and Fischer,2000) .

وأخيرا، يلاحظ أن الكتابات الاقتصادية المهتمة بدراسة العلاقة بين السياسة المالية والنمو قد ازدهرت في منتصف الثمانينيات بظهور نظريات النمو النابع من الداخل.ووفقا لتلك النظريات تلعب السياسات المالية دورا هاما في تحقيق النمو من خلال رفع معدلات الاستثمار الخاص وتحسين مستوى كفاءته (Hermes and Lensink,2001, Gemmell,2001)ويرجع فضل هذه النظريات في أنها لفتت الانتباه الى أن السياسة المالية تمارس تأثيرها على الاستثمار الخاص من خلال أدواتها المختلفة من انفاق وضرائب وكذلك من خلال أسلوب تمويل العجز.كما أوضحت أن تأثير الاستثمار العام على الاستثمار الخاص ومن ثم النمو،يتوقف على طبيعة هذا الاستثمار.

فاذا انصرف الاستثمار العام للانفاق مثلا على مشروعات البنية الأساسية المادية أو البشرية،فانه يمارس تأثيرا موجبا على الاستثمار الخاص.بينما في حالة قيام شركات القطاع العام بانتاج سلع منافسة لما ينتجه القطاع الخاص،فانه غالبا ما يؤدي الاستثمار العام الى منافسة أو ازاحة الاستثمار الخاص.وترى هذه المدرسة الفكرية أن اللجوء للضرائب —مثل الضريبة على أرباح الشركات والضرائب على العمل والتأمينات الاجتماعية–لتمويل الاستثمار العام غالبا ما يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص، لأنه يؤدي الى زيادة التكلفة وانخفاض الأرباح.كذلك فان اللجوء لتمويل الاستثمار العام من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي قد يكون على حساب توافر التمويل اللازم للاستثمار الخاص ويؤدي الى مزاحمته.كما تشير الى أن حجم العجز في الموازنة العامة يؤثر بشكل عام سلبا على الاستثمار الخاص،لأنه يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي،فضلا عن أنه يزيد من توقعات ارتفاع العبء الضريبي في المستقبل.

المطلب الثاني:الدراسات التطبيقية

أما فيما يتعلق يالدراسات المهتمة بتقدير وتحليل العلاقة بين الاستثمار العام والخاص في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء،فيلاحظ أنها توصلت الى نتائج متعارضة كما يوضح الجدول التالي، والذي يعرض نتائج بعض الدراسات التطبيقية المعنية بتقدير وتحليل طبيعة هذه العلاقة في العديد من الدول.[28]

الجدول رقم 3.1 . العلاقة بين الاستثمار العام واخاص، نتائج بعض الدراسات التطبيقية

الدراسة	عينة البلدان	النتائج
Mamatzakis (2001)	اليونان	الاستثمار العام يتكامل مع الاستثمار الخاص، ولكنه يزاحمه على الموارد.
Pereira (2001)	الولايات المتحدة الأمريكية	-على المستوى الاجمالي يتكامل الاستثمار العام مع الاستثمار الخاص. -الاستثمار العام في المعدات يتكامل مع الاستثمار الخاص.
Ahmed and Miller (2000)	دول نامية	الاستثمار العام في النقل والاتصالات يتكامل مع الاستثمار الخاص.
Ghura and Goodwin (2000)	دول نامية	-اجمالي العينة ترجح التكامل. - الاستثمار العام يتكامل مع الاستثمار الخاص في افريقيا جنوب الصحراء ويزاحمه في اسيا وأمريكا الاتينية والكاريبي.
Ramirez (2000)	أمريكا الاتينية	الاستثمار العام له أثر ايجابي على الاستثمار الخاص.
Apergis (2000)	اليونان	1948-1980:تكامل بين الاستثمار العام والخاص. 1980-1996 :مزاحمة بين الاستثمار العام والخاص. مما أظهر أن الزيادة الكبيرة في الاستثمار العام تتسبب في مزاحمة الاستثمار الخاص.
De Oliveira Cruz and Teixeira(1999)	البرازيل	الاستثمار العام في البنية الاساسية يزاحم الاستثمار الخاص في المدى القصير ويتكامل معه في الاجل الطويل.

[28] – الخواجة،ليلى.(1995).نفس المرجع السابق،ص ص.121 – 160.

Sobhee (1999)	موريشيوس	الانفاق العام على الصحة والبنية الأساسيةالمادية يتكامل مع الاستثمار الخاص،ولكن الانفاق العام على التعليم لا يشجع الاستثمارالخاص.
Balassa (1988)	دول نامية	الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص.
Monadjemi and Huh (1998)	استراليا،المملكة المتحدة،الولايات المتحدة	أثر المزاحمة بين الاستثمار العام والخاص غير مؤكد.
Looney and Frederiken (1997)	باكستان	الاستثمار العام يتكامل مع الاستثمار الخاص.
Nazmi and Ramirez (1997)	المكسيك	الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص.
Argimon،et al. (1997)	OECD	الاستثمار العام في البنية الاساسية يتكامل مع الاستثمار الخاص من خلال زيادة الانتاج.
Odedokun (1997)	دول نامية	الاستثمار العام في البنية الاساسية يتكامل مع الاستثمار الخاص، بينما العكس يحدث في حالة الاستثمار العام في غير البنية الأساسية.
Heng (1997)	دول نامية	الاستثمار العام قد يتكامل مع الاستثمار الخاص من خلال رفع الانتاجية الحدية للعمال و المدخرات.
Oshikoya (1994)	افريقيا	الاستثمار العام في البنية الاساسية يتكامل مع الاستثمار الخاص.
Clements and Levy (1994)	دول الكاريبي	الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص.
Sakr (1993)	باكستان	الاستثمار العام في غير البنية الاساسية يزاحم الاستثمار الخاص.
Erenburg (1993)	الولايات المتحدة الأمريكية	الاستثمار العام يتكامل مع الاستثمار الخاص.
Greene and Villanueva (1991)	دول نامية	الاستثمار العام يتكامل مع الاستثمار الخاص.
Musalem (1989)	المكسيك	الاستثمار العام يتكامل مع الاستثمار الخاص.
Blejer and Khan (1984)	دول نامية	الاستثمار العام في البنية الاساسية يتكامل مع الاستثمار الخاص.

		الاستثمار العام في غير البنية الاساسية يزاحم الاستثمار الخاص.
Wai and Wong (1982)	اليونان،كوريا، ماليزيا، المكسيك،تايلاند	الأثر الصافي للاستثمار العام موجب،على الرغم من حدوث قدر من المزاحمة على الموارد المالية المتاحة لتمويل الاستثمارات.

المصدر: فوزي،سميحة والمغربل، نهال.(2004). الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر: مزاحمة أم تكامل؟المركز المصري للدراسات الاقتصادية،ص.8.

يلاحظ من الاطلاع على هذا الجدول أن الدراسات التطبيقية لا تحدد بشكل قاطع طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والخاص.ومع ذلك،فهي تؤكد على أمرين هامين ،الأول :أن العلاقة بين الاستثمار العام والخاص تختلف من دولة لأخرى لتأثرها بعدد كبير نسبيا من المتغيرات،وهو ما يستوجب دراسة كل حالة منفردة.الثاني، أن هذه العلاقة تختلف تبعا لأسلوب معالجة الاستثمار العام. بمعنى، هل نتعامل مع الاستثمار العام في صورته الاجمالية ؟،أم نفرق بين الاستثمار العام في البنية الأساسية، وفي غير البنية الأساسية؟.

واجمالا،يمكن أن نلخص من مراجعة الأدب الاقتصادي الى أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، بمعنى هل هي علاقة تنافسية أم تكاملية، وحول القنوات التي يتم من خلالها التأثير،وحول امكانية تزامن الأثر التنافسي و التكاملي في ان واحد. ويرجع عدم الاتفاق الى أن هذه العلاقة من الممكن أن تتم من خلال الطلب أو العرض أو من خلال سوق السلع أو سوق الأصول / النقود، فضلا عن وجود كثير من العوامل التي تؤثر في هذه العلاقة. كما يلاحظ أن التأثير المتبادل بين الاستثمار الخاص والعام (العلاقة الديناميكية) لم يحظ بنفس الاهتمام من الاقتصاديين، وذلك على الرغم من أن بعض الدراسات قد أوضحت أن ارتفاع معدلات الاستثمار الخاص يؤدي الى اتساع القاعدة الضريبية ، وتزايد الحصيلة الضريبية ،مما يسمح للحكومة بالتوسع في الاستثمار العام (Pereira, 2001).

وعليه،يبدو جليا أن الحكم المسبق على طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والخاص هو أمر في غاية الصعوبة والتعقيد،ليس فقط لاختلاف هذه الطبيعة من دولة لأخرى، بل لتباينها في الدولة الواحدة من وقت لاخر، وهو ما يستوجب دراسة هذه العلاقة عمليا.

المطلب الثالث : علاقة الاستثمار العام بالخاص

تفترض النظرية الكينزية حسب المضاعف على أن الزيادة في الإنفاق العام أو التخفيض في معدل الضرائب يولد تغيرات مضاعفة في الإنفاق الكلي، وهذا التحليل يعطي القليل من الاهتمام للطريقة التي يتم تمويل بها الميزانية العامة .فيما يلي عرض لذلك.

أولا :مفهوم الإزاحة وأنواعها

لقد أثار مفهوم الإزاحة اهتماما واسعا من قبل الاقتصاديين، وذلك من منطلق أن العجز المالي للحكومات في الوقت الحاضر سيكون له أثر سلبي على نشاط القطاع الخاص في المستقبل، وعلى العموم لم يتم تحديد بشكل دقيق ونهائي مفهوم خاص بالمزاحمة وذلك راجع إلى تعدد أنواعها، وفيما يلي عرض لبعض الاجتهادات من قبل الاقتصاديين في تحديد مفهوم الإزاحة وأنواعها.

1-1- مفهوم المزاحمة

يقصد بأثر الإزاحة على أنه إبعاد القطاع الخاص أو تقليل حظوظه في النشاط الاقتصادي، إذ أن ارتفاع الإنفاق العام يؤدي إلى تحول الموارد النادرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة ،[29]

كما يطلق مفهوم الإزاحة على تناقص الطلب الخاص الكلي الممثل بالاستثمار والاستهلاك الخاص، نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة الناتجة عن تمويل العجز الحكومي من خلال الدين المحلي، وهذا يؤدي إلى تقليل أثر السياسة المالية على الدخل والناتج المحلي الإجمالي .

تفسر على أن تمويل الإنفاق العام عن طريق الضرائب أو الاقتراض العام هو عبارة عن تحويل للموارد من القطاع الخاص إلى الحكومة، وأن زيادة الإنفاق الحكومي سيكون له أثر حافز للاقتصاد إذا تم تمويل هذا الإنفاق عن طريق خلق النقود .

كما تفسر الإزاحة في مقدار النقص في الاستثمار الخاص الناتج عن ارتفاع في أسعار الفائدة الذي يرجع بدوره إلى زيادة الإنفاق العام .[30]

---

[29]- Leanne .U .(1998). do budget deficits raise interest rates ? a survey of the empirical Literature, new school for social research, working paper n° 3, p. 03.

[30] – السريتيو ،علي محمد ونجا، عبد الوهاب .(2008). النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ص.191 .

كما يمثل أثر الإزاحة على أنه ذلك الوضع الذي يصف أثر زيادة الإنفاق العام في تخفيض كمية واحدة أو أكثر من المكونات الأخرى للإنفاق الخاص . [31]

نستنتج من التحليل السابق أن الدولة عندما تقوم برفع نفقاتها العامة فهي بذلك تزاحم القطاع الخاص في الحصول على قدر من الموارد المتاحة، فينعكس ذلك بارتفاع أسعار الفائدة فيؤدي إلى تراجع الاستثمارات الخاصة في الاقتصاد. [32]

نشير إلى أنه ليتحقق أثر الإزاحة بدرجة كبيرة يجب توفر شرطين أساسيين هما:

1 - وجود حالة التشغيل الكامل.

2- العائد من المشتريات الحكومية الاستهلاكية الاستثمارية من السلع والخدمات أقل من العائد في المشتريات الرأسمالية الخاصة.

1-2-أنواع الإزاحة

تنقسم المزاحمة إلى عدة أنواع وذلك تبعا للنسبة التي يزيح بها الإنفاق العام الإنفاق الخاص، لكن طبيعة هذه النسبة تختلف من اقتصاد لآخر وذلك تبعا لقيمة مضاعف الإنفاق الحكومي، و عليه تنقسم المزاحمة إلى :

مزاحمة اسمية ومزاحمة حقيقية

1-مزاحمة حقيقية :تحدث المزاحمة الحقيقية نتيجة الإجراءات المالية التوسعية، كزيادة الطلب الحكومي على السلع والخدمات الممولة من خلال الاقتراض الداخلي، وبافتراض أن الأثر الصافي لزيادة الطلب الحكومي هي زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات عند أسعار معطاة، في هذه الحالة فإن التوازن الجديد سيكون على خط عمودي بالنسبة لنقطة التوازن الأصلية وبالتالي تحدث الإزاحة الحقيقية، لأن الزيادة في الإنفاق الحكومي الحقيقي سيقابلها تماما انخفاض في الإنفاق الخاص الحقيقي.

2- مزاحمة اسمية :أما المزاحمة الاسمية فهي تحدث عندما تكون الأسعار مرنة، إذ تعبر العلاقة بين الأسعار وكميات الإنتاج عن القيمة الاسمية للناتج المحلي الإجمالي وتأخذ شكل قطع زائد، ففي حالة

[31] – العتوم ،عامر يوسف.(2011) .التوازن الكلي في الإقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ص. 220 .

[32]– العركوب ،هاشم محمد.(2009) .إشكالية السياسات المالية العربية بين تطو ير الإنفاق العام واحتواء الدين العام للمدة 1990 2004/ الحالة دراسية لبعض البلدان العربية) تونس، المغرب، الأردن، مصر-(، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 13 ، العراق ،ص.53 .

الإجراءات المالية التوسعية ستنتقل منحنيات الطلب والعرض الكلية إلى نقاط توازن جديدة على طول منحنى القطع الزائد في هذه الحالة تحدث المزاحمة الاسمية، لأن زيادة الإنفاق الحكومي الاسمية سيقابلها في نفس الوقت انخفاض في القيمة الاسمية للإنفاق الخاص.

كما نشير إلى أنه يمكن أن يظهر كلا النوعين من المزاحمة معا نتيجة للإجراءات المالية التوسعية ، وهذا يعتمد على العوامل التي يشملها العرض والطلب الكليين لتحديد أي نوع من أنواع المزاحمة التي يمكن أن تحدث.

ثانيا :مصدر الإزاحة

تفترض النظرية الكينزية، ومن خلال نظرية المضاعف فإن زيادة الإنفاق الحكومي أو الانخفاض في معدلات الضرائب يؤدي إلى تغيرات مضاعفة في الإنفاق الكلي، [33]أما النظرية الكلاسيكية الحديثة فإنها تؤمن أن الاقتراض الحكومي من القطاع الخاص كونه وسيلة لتمويل العجز المالي، يؤدي إلى توليد ظاهرة الطرد أو المزاحمة للقطاع الخاص التي تؤدي إلى أثر سلبي لعجز الميزانية في الاستثمار الخاص عن طريق رفع أسعار الفائدة . [34]

وتقر النظرية الكلاسيكية الحديثة أن زيادة العجز المالي، إذا تم تمويله عن طريق الضرائب أو الاقتراض العام هو عبارة عن تمويل للموارد من القطاع الخاص إلى الحكومة ، في حين أن زيادة الأنفاق العام إذا تم تمويله عن طريق خلق النقود ستؤدي إلى حفز الاقتصاد، و أن أي عمل مالي توسعي بحت أي غير مصاحب لتغيرات في عرض النقد يؤدي إلى آثار توسعية على الدخل والاستخدام في الآجل القصير وهنا تتفق هذه المدرسة مع الأفكار الكينزية، ولكن الأمر يختلف في الأجل الطويل، لأن الزيادة المستمرة في الإنفاق الحكومي عن طريق الاقتراض من القطاع المصرفي لتمويل عجز الموازنة بإصدار أوراق مالية جديدة وبيعها إلى الجمهور ستؤدي إلى زيادة الطلب على الأموال الخاصة الموجهة للإقراض في السوق المالية مما يترتب عليه ارتفاع أسعار الفائدة السوقية.

إن التزايد في العجز المالي وبحسب النظرية الكلاسيكية الحديثة يؤدي إلى ارتفاع إجمالي للإستهلاك الخاص خلال فترة حياته، وذلك لأن الأعباء الضريبية تنتقل إلى الأجيال القادمة، فإذا كانت الموارد

[33]– الدليمي ،عوض فاضل إسماعيل.(2001). عجز الموازنة الحكومية وظاهرة التزاحم المالي، مجلة جامعة النهرين،العدد 7، بغداد،العراق، ص. 36.

[34] *-David, N. (1999). Economics, Irwin/Mc craw Hill. USA, 4th Edition ,pp. 740- 741.*

الاقتصادية مستخدمة بالكامل فإن هذا الاستهلاك المتزايد لابد من أن يؤدي إلى انخفاض الادخار[35]، ومن ثم إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص، ومن ثم التقليل من الطلب الكلي .

في حين ترى النظرية الكينزية أن عجز الموازنة يكون تأثيره مباشراً على الطلب الكلي في حالة استخدام أدوات السياسة المالية من دون أن تعير أهمية إلى تأثير أسعار الفائدة .ويمكن توضيح ذلك بالشكل البياني الآتي:

الشكل رقم 1 . 1 . أثر الإزاحة

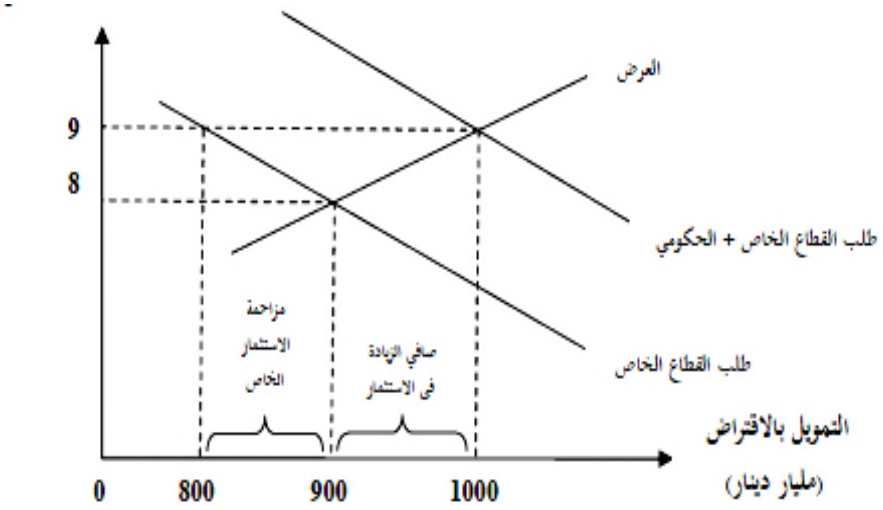

Source: David, N.(1994).op ,Cit,p.419.

يبين لنا الشكل أعلاه أن تزايد الطلب الحكومي على الاقتراض بمقدار 200 وحدة نقدية يؤدي إلى رفع سعر الفائدة بنسبة1 %وانخفاض الطلب الخاص على القروض بمقدار 100 وحدة نقدية فيكون الأثر الصافي هو تزايد الائتمان بمقدار 100 وحدة نقدية فقط.

وخلاصة التحليل السابق نستخلص أنه عند حصول عجز في الموازنة، تلجأ الحكومة إلى إصدار السندات الحكومية لتمويل هذا العجز فتضخ كميات كبيرة منها في السوق المالية، مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها، وبما أن العلاقة بين السندات و أسعار الفائدة علاقة عكسية، فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة في السوق، مما يؤدي إلى زيادة خدمة الدين العام أعبائه، والتي تقود إلى تزايد جانب النفقات، وحصول زيادة جديدة في عجز الموازنة .وفي مثل هذه الحالة يبرز دور البنك المركزي من حيث موقعه في منح السيولة إلى البنوك التجارية، فإذا اتبع سياسة متساهلة فهذا معناه إعادة تمويل البنوك التجارية، ويزداد عرض

[35] *-Guillaume, G et Michel, G .(2002).Privatization and Inrestment, Growding.-out Effect Vs Financial Diversificatia, Fondazione Eni Enrico Mattei, Paris , p .25.*

النقد ويحافظ على سعر الفائدة .ولكن إذا تشدد البنك المركزي في شروطه من حيث منح السيولة إلى البنوك المركزية، فسوف لن يتأثر عرض النقد ولكن أسعار الفائدة تميل إلى الارتفاع .

ثالثا :تأثير ميل منحنى LM على المزاحمة .

يكون تأثير الإنفاق العام على سعر الفائدة كبيرا كلما كان المنحنىLM أكثر ميلا، هذا يعني أنه كلما

كان ميل منحنى LMكبيرا كان أثر المزاحمة كبيرا وبالمقابل يكون أثر زيادة الإنفاق العام على الناتج ضعيفا نسبيا، وعلى النقيض من ذلك فإن ميل منحنى LM إذا كان ضعيفا فإن ذلك سوف يضعف من أثر المزاحمة، وبالتالي يرتفع أثر زيادة الإنفاق العام على الناتج كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 1 . 2 .أثر ميل منحنى LM على المزاحمة

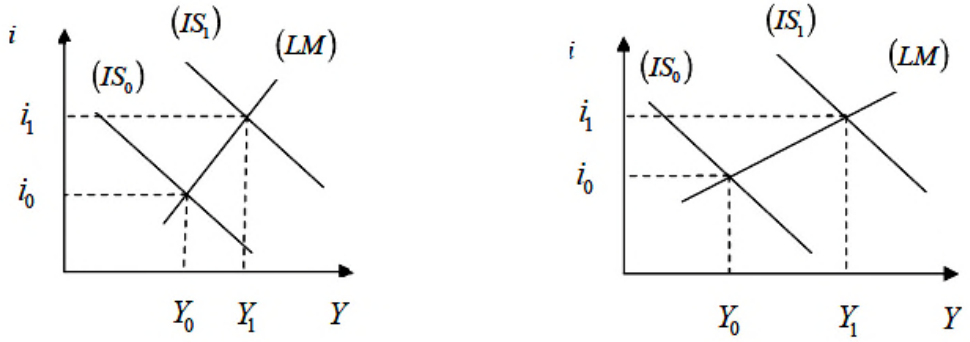

المصدر :صلاح،محمد.(2015). دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الإستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية –حالة بعض اقتصاديات الدول العربية–،أطروحة مقدمة للحصول علىشهادة دكتوراه،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،الجزائر،ص.161.

ونشير في هذا الصدد إلى أنه لزيادة الإنفاق العام في الحالات المختلفة للاقتصاد حيث :

–**حالة ما قبل التشغيل الكامل** :في هذه الحالة فإن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى قيام قطاع الأعمال زيادة حجم الإنتاج عن طريق توظيف عمال جدد .

–**حالة التشغيل التام** :فزيادة حجم الإنفاق العام يؤدي إلى الأثر التام لأثر المزاحمة وينعكس على الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وبالتالي ظهور الفجوات التضخمية.

وعليه، من التحليل السابق وبالاستعانة بالتحليل وفق نموذج التوازن الاقتصادي العام (IS-LM)فإننا نرى :[36]

-كلما كان منحنى التوازن في سوق النقود أكثر أفقية LM كلما زاد الدخل أكثر ويزداد سعر الفائدة بنسبة أقل .

-كلما كان منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات IS أكثر أفقية كلما زاد الدخل بنسبة أقل ويزداد سعر الفائدة بنسبة أقل أكثر .

كلما كان الطلب الكلي المستقل كبيرا – يعني الانتقال في منحنى IS كبيرا– كلما ازداد الدخل وسعر الفائدة أكثر .

[36] – تومي ، صالح.(2004). مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص.285 .

خاتمة

أصبحت شراكة القطاع العام والخاص ظاهرة مسيطرة خلال السنوات العشر الأخيرة لخدمات التي تقدمها المؤسسات والوكالات الحكومية، حيث طبقت شراكة القطاع العام والخاص بشكل رئيسي في مجالات البنية التحتية الاقتصادية مثل :الاتصالات اللاسلكية والطاقة والمياه والنقل، ولكن بدا مؤخرا الالتفات إلى البنية التحتية الاجتماعية مثل :الصحة والتعليم والخدمات الأخرى، من المتعارف عليه أن هذه الخدمات كان يتم تقديمها بشكل أساسي من قبل القطاع العام، إذ يستلزم الكثير منها ضخ استثمارات كبيرة، وتحتاج إلى وقتا في طويل قبل أن تبدأ في إعطاء عائد بلغة اقتصادية، وعادة ما تكون الحكومات راغبة في أن تستمر قدرا للمجتمعات الحديثة ،و تميل عملية تسعير هذه الخدمات نتيجة السيطرة على تقديم تلك الخدمات نظرا لضرورتها لمجتمعات الحديثة ،و تميل عملية تسعير هذه الخدمات نتيجة لاعتبارات اجتماعية إلى عدم المرونة، إلا أن خدمات البنية التحتية المقدمة من قبل القطاع العام اتسمت في الكثير، وارتفاع أسعارها، و قلة انتشارها وإهمال صيانتها من الحالات بانخفاض درجة كفاء باحثون مختصون وكذا جهود المؤسسات كما نشير إلى أنه قد تبين في الكثير من الدراسات التي قام بها باحثون مختصون وكذا جهود المؤسسات لدولية في مجال التنمية الاقتصادية لا تتحقق فقط بفعالية أحد القطاعين، وإنما تعتمد على تكاتف الجهود الدولية في مجال التنمية الاقتصادية أما للتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى بناء والجمع بين دور القطاع العام والقطاع الخاص وحشد كافة إمكانياتهما وتحديث وتشغيل مختلف المشاريع في مجال البنية التحتية وذلك وفق عدة أساليب.

الفصل الثاني

نظرة عامة حول الإقتصاد الجزائري

مقدمة

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيرات هامة والتي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية، وهذا على كافة الأصعدة الاقتصادية والايدولوجية ،السياسية ... فنجدها غداة الاستقلال قد تبنت إستراتجية وفق نظرة اشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد ،لكن سرعان ما بدأت هذه الإستراتجية تكشف عن بوادر الضعف والاختلال وهذا ابتداء من سنة 1986 بفعل الأزمة النفطية المعاكسة وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري الذي دخل في أزمة حادة ابتداء من مطلع التسعينات إلى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل الاقتصاد الموجه .وقد رافق هذا التحول قيام الجزائر بجملة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية المتتالية والواسعة التي مست جميع الجوانب الاقتصادية بمختلف القطاعات ،سواء تلك الإصلاحات الذاتية والتي بدأت معالمها منذ سنة 1986 والتي جاءت في إطار الاتفاقيات المبرمة مع الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي .

سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء علي مسيرة تطور الاقتصاد الجزائري ،في المبحث الأول تناولنا الوضعية التنموية في الجزائر أما المبحث الثاني جاء بعنوان الإصلاحات الاقتصادية في التسعينات والمبحث الثالث الاقتصاد الجزائري مابعد التسعينات .

المبحث الأول :الوضعية التنموية في الجزائر

إن فهم الوضعية الاقتصادية في الجزائر والمكانة التنموية التي تحتلها في العالم يتطلب الإحاطة ببنية الاقتصاد والأهمية النسبية لكل قطاع ومدى الترابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية ،كما يستلزم قياس التنمية عن طريق المؤشرات التنموية التي تسمح بتقييم الجهود والسياسات التنموية المبذولة ومقارنتها مع الأهداف المحققة من أجل إعادة التقييم وتصحيح الأخطاء.

المطلب الأول: الهيكل الاقتصادي في الجزائر

في الجزائر يلعب قطاع المحروقات دوار رئيسيا في الاقتصاد الوطني منذ السنوات الأولى للاستقلال، حيث يعتبر هذا القطاع منذ الستينات الدعامة الرئيسية للتنمية في مختلف المجالات الاقتصادية، وقد كانت السياسة الاستعمارية المنتهجة في الجزائر قبل الاستقلال أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت الاقتصاد الوطني يبقى رهينة عائدات المحروقات حيث ركزت السلطات الاستعمارية على استخراج النفط وتصديره خاما وعدم خلق صناعات أخرى في الجزائر تسمح باستغلال المواد الأولية محليا وفي نفس الوقت تسمح بتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، لذلك شكل القطاع النفطي محور اهتمام السلطات الجزائرية مباشرة بعد الاستقلال حيث اتجهت الجهود إلى استرجاع السيادة الوطنية على الثروات البترولية ووضع حد لاحتكارات الشركات الفرنسية عن طريق سياسات تأميم المنشآت البترولية واستغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني وتمويل مختلف المشاريع التنموية التي تم إعدادها لمواجهة مخلفات الفترة الاستعمارية [1].

كما ازدادت أهمية قطاع المحروقات في الجزائر في السبعينات بعد قرار تأميم هذا القطاع بتاريخ 24 فبراير 1971، وساهم اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973 في زيادة أهمية القطاع النفطي بسبب ارتفاع العوائد البترولية نتيجة ارتفاع أسعار البترول على إثر قرار منظمة أوبك الخفض التدريجي لإنتاجها البترولي[2]، وقد كانت هذه العوائد ركيزة السلطات العمومية في إستراتيجياتها التنموية.

---

[1] *-El-Mellouki,B. (1989). La politique française de coopération avec les états des Maghreb, édition Publisud, Paris, p.105.*

[2] – الدوري ،محمد أحمد.(1983). *محاضرات في الإقتصاد البترولي*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص . 14 .

ومن هذا المنطلق شكل قطاع المحروقات القطاع الرائد والدافع للتنمية الاقتصادية، ومثلت العائدات النفطية وسيلة تمويل مختلف الاستثمارات العمومية ،وانطلاقا من اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل كبير جدا على عائدات صادرات المحروقات، فإن الهيئات الدولية تصنف الجزائر مع الدول النفطية [3].

وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول إذا تتبعنا قيمة عائدات صادرات المحروقات ونسب مساهمتها في الصادرات الإجمالية:

الجدول رقم 1.2. صادرات المحروقات ونسب مساهمتها خلال الفترة 2000-2014

السنة	صادرات المحروقات مليار دولار	نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية %
2000	21.10	97.2
2001	18.52	96.6
2002	18.09	96.3
2003	23.97	97.3
2004	31.30	97.4
2005	45.32	98.1
2006	53.55	97.9
2007	59.19	97.8
2008	77.25	97.5
2009	44.39	97.7
2010	55.72	97.4
2011	71.50	97.2
2012	70.57	97.2
2013	63.50	96.9
2014	58.42	95.4

المصدر: باشوش، حميد.(2016).الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. ص. 100.

[3]- تقرير البنك الدولي .(2009) .التطورات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، واشنطن ، ص.6.

كما يلخص الشكل الموالي بيانيا الأهمية النسبية لصادارت المحروقات:

الشكل رقم 2. 1. متوسط مساهمة صادرات المحروقات خلال الفترة 2000 –2014

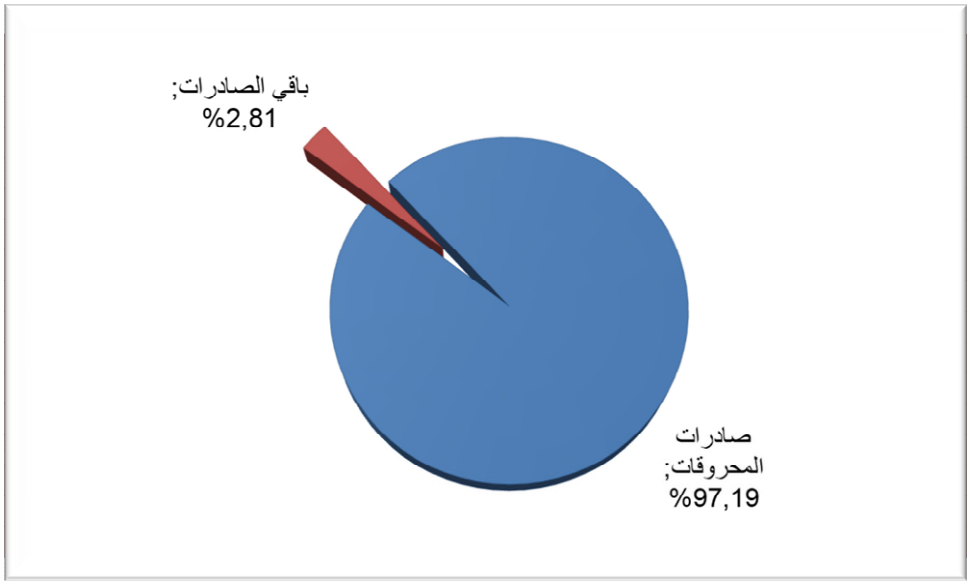

المصدر: باشوش، حميد.(2016). نفس المرجع السابق،ص.100 .

نلاحظ من الجدول والشكل البياني أنّ عائدات صادرات المحروقات تجاوزت قيمة 21 مليار دولار سنة 2000 وانخفضت قليلا سنتي 2001 و 2002 إلى حدود 18 مليار دولار، ثم وصلت إلى حوالي 24 مليار دولار سنة 2003 كما عرفت هذه الإيرادات بعد ذلك ارتفاعا مستمرا طيلة الفترة 2004–2008 حتى تجاوزت 77 مليار دولار سنة 2008 وهذا نظرا للأسعار القياسية التي وصلت إليها أسعار البترول في هذه الفترة، بينما انخفضت بعد ذلك خلال سنة 2009 بسبب تداعيات أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساتها السلبية على أداء الاقتصاد العالمي، كما عاودت هذه العائدات الارتفاع في سنتي 2010 و 2011، غير أنها انخفضت بعد ذلك طوال الفترة 2012–2014.

كما نلاحظ أن نسبة مساهمة صادرات المحروقات تهيمن بشكل شبه مطلق على الصادرات الإجمالية، حيث تراوحت بين 96 % و 98 % خلال الفترة 2000 –2013، وانخفضت انخفاضا طفيف إلى 95.4% سنة 2014.

يلاحظ أن نسبة صادرات المحروقات قد بقيت مرتفعة حتى في السنوات التي عرفت فيها عائدات صادرات المحروقات انخفاضا نسبيا، مما يعني هيمنة صادرات المحروقات وضعف مساهمة باقي الصادرات الأخرى.واضافة إلى الدور الكبير الذي لعبه ارتفاع أسعار النفط في رفع عائدات صادرات المحروقات فإنّ

ارتفاع القدرات التصديرية للجزائر كان له أيضا دور هام في رفع قيمة هذه العائدات، وهذا نتيجة زيادة قدرات الإنتاج وتوسع الاحتياطيات بسبب الاكتشافات الجديدة.

كما تطور إنتاج النفط في الجزائر بشكل ازيد من الكميات المصدرة، ويعود الارتفاع الكبير في معدلات الإنتاج إلى نتائج إستراتيجية وزارة الطاقة التي شُرع فيها سنة 1999 والرامية إلى الرفع من معدلات الإنتاج وقدرات الجزائر التصديرية في القطاع النفطي، حيث سمحت الاكتشافات الجديدة الناتجة عن الاستثمارات الضخمة في القطاع النفطي بتوسيع الاحتياطيات الوطنية مما سمح بزيادة الإنتاج، كما لعبت التكنولوجيات الجديدة دوار كبيرا في تحديث وتطوير وسائل الإنتاج وخفض التكاليف إضافة إلى أهمية ومكانة شركة سوناطراك واعتمادها على أساليب التسيير الحديثة التي سمحت لها بالوصول إلى زبائن جدد.

وشهدت الفترة ابتداء من سنة 2000 نشاطا مكثفا في القطاع النفطي أدى إلى زيادة القدرات الإنتاجية والتصديرية وذلك في مختلف الميادين من استخراج وتنقيب ونقل وتسويق سواء عن طريق شركة سوناطراك لوحدها أو مع شركائها، حيث سجل قطاع الطاقة والمناجم خلال الفترة 2000- 2008 تدفقا للاستثمارات الأجنبية المباشرة قدّر بحوالي 18 مليار دولار بمعدل 2 مليار دولار سنويا.

ويمكن أن نفسر الاهتمام المتزايد بقطاع المحروقات بحاجة السلطات العمومية إلى تمويل مشاريع الاستثمارات العمومية، وباعتبار العائدات النفطية هي الممول الرئيسي لهذه المشاريع فإن ذلك يتطلب اهتماما متواصلا بتطوير القطاع النفطي، كما أنّ مكانة "سوناطراك" في السوق الدولية حيث تعتبر أول شركة بترول إفريقيا وتحتل المرتبة 12 في الترتيب العالمي لشركات الطاقة يجعلها تعمل دائما على تطوير القطاع، إضافة إلى أنّ تعديل القوانين المتعلقة بتنظيم قطاع المحروقات والتحكم في الطاقة قد ساهم في إعطاء نتائج جيدة.

ورغم توفر الجزائر على إمكانيات كبيرة للنهوض بالنشاط الاقتصادي في مختلف المجالات إلاّ أن مساهمة القطاعات غير النفطية في تشكيل الناتج الداخلي تبقى تمثل نسبا صغيرة إذا ما قورنت بمساهمة قطاع المحروقات.

وتعود سيطرة قطاع المحروقات إلى الدور الكبير الذي تلعبه الصناعات الاستخراجية النفطية في الاقتصاد الوطني والاهتمام الكبير للسلطات العمومية بهذا القطاع منذ الاستقلال، أما ضآلة مساهمة القطاعات

الإنتاجية الأخرى فتعود أساسا إلى ضعف المؤسسات الوطنية وعدم قدرتها على تقديم منتجات تنافسية كما يعود أيضا إلى ضعف القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية في هذه القطاعات، إما بسبب العراقيل البيروقراطية وضعف التحفيزات أو بسبب الرغبة في الاستثمار في قطاعات أكثر وأسرع ربحية وأقل مخاطرة كالتجارة.

المطلب الثاني: المؤشرات التنموية في الجزائر

إنّ فهم الوضعية التنموية التي يعيشها الاقتصاد الوطني وتحديد مكانته التنموية ومقارنتها باقتصاديات الدول الأخرى يعتبر ضرورة هامة، وذلك من أجل الوقوف على نقاط الضعف وتثمين المكتسبات، كما أن وضع برامج تنموية طموحة يقتضي تحديد أهداف واضحة ودقيقة تراعي المستجدات في العالم.

ويتم فهم وتحديد الوضعية الاقتصادية التنموية عن طريق قياس التنمية، وذلك بتقييم الجهود المبذولة في إطار مراقبة عملية التنمية، وتتم عملية القياس باستخدام مؤشرات يكون بعضها إحصائي والبعض الآخر وصفي أو تحليلي.

ومن هذا المنطلق تلعب المؤشرات التنموية دورا رئيسيا في تحديد الوضعية التنموية، إذ تسمح هذه المؤشرات بفهم الحالة الاقتصادية وتمكن من توضيح الكثير من المعطيات الخاصة بالتنمية كالناتج المحلي الإجمالي والمستوى المعيشي للأفراد ومستوى الفقر ومستوى التعليم والبطالة ونوعية الخدمات الصحية.

وقد عرفت المؤشرات التي تستخدم في قياس التنمية تطورا كبيرا واكب التطورات التي عرفها مفهوم التنمية، إضافة إلى تنوعها بما يتناسب مع الجوانب المتعددة للتنمية غير أنه لا يوجد مؤشر واحد بإمكانه أن يوضح كل جوانب التنمية كما أن لكل مؤشر مزاياه وعيوبه، وتتمثل أشهر هذه المؤشرات فيما يلي:[4]

1. المقياس التقليدي للتنمية
2. مقاييس التقدم الاجتماعي ومستوى المعيشة
3. المؤشر المركب للتنمية البشرية
4. مؤشرات التنمية المستدامة
5. مؤشرات التنمية المستقلة

[4]- العيسوي ،إبراهيم.(2001). التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، مصر، ص ص .101 -137.

6. مؤشرات الإطار الشامل للتنمية.

وفي الجزائر يسمح لنا الإطلاع على المؤشرات التنموية بفهم المكانة التي تحتلها البلاد على الصعيد التنموي ومعرفة المجالات والقطاعات التي يجب التركيز عليها، وأيضا تسمح هذه المؤشرات بتقييم الجهود المبذولة والسياسات التنموية المنتهجة في هذا الإطار.

ويمكن أن نطلع على بعض المؤشرات في الجزائر على النحو الآتي:

الفرع الأول:مؤشرات المقياس التقليدي للتنمية

يلخص الجدول التالي أهم مؤشرات المقياس التقليدي للتنمية في الجزائر :

الجدول رقم2 .2 .مؤشرات المقياس التقليدي للتنمية في الجزائر

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	متوسط نصيب الفرد من ن.م الإجمالي (بالدولار)
2001	4.6	1733.0
2002	5.6	1774.3
2003	7.2	2094.9
2004	4.3	2600.0
2005	5.9	3102.0
2006	1.7	3467.5
2007	3.4	3939.6
2008	2.0	4912.3
2009	1.9	3875.8
2010	3.6	4473.5
2011	2.8	5421.7
2012	3.3	5457.6
2013	2.8	5504.2
2014	4.1	5498.1

المصدر: باشوش، حميد.(2016).نفس المرجع السابق ، ص. 107.

ويوضح الشكلان المواليان أكثر بطريقة بيانية الاتجاه العام لكل من معدلات النمو ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم 2. 2. تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001–2014 (%)

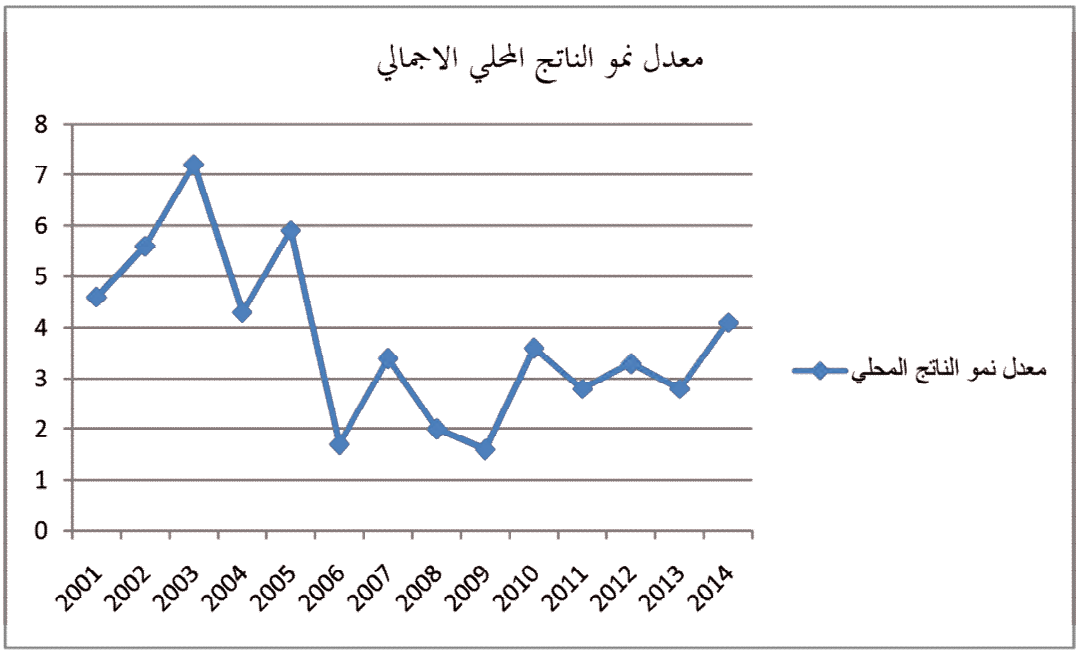

المصدر: باشوش، حميد.(2016).نفس المرجع السابق ، ص. 107.

الشكل رقم 2. 3. متوسط نصيب الفرد من ن.م الإجمالي خلال الفترة 2001-2014

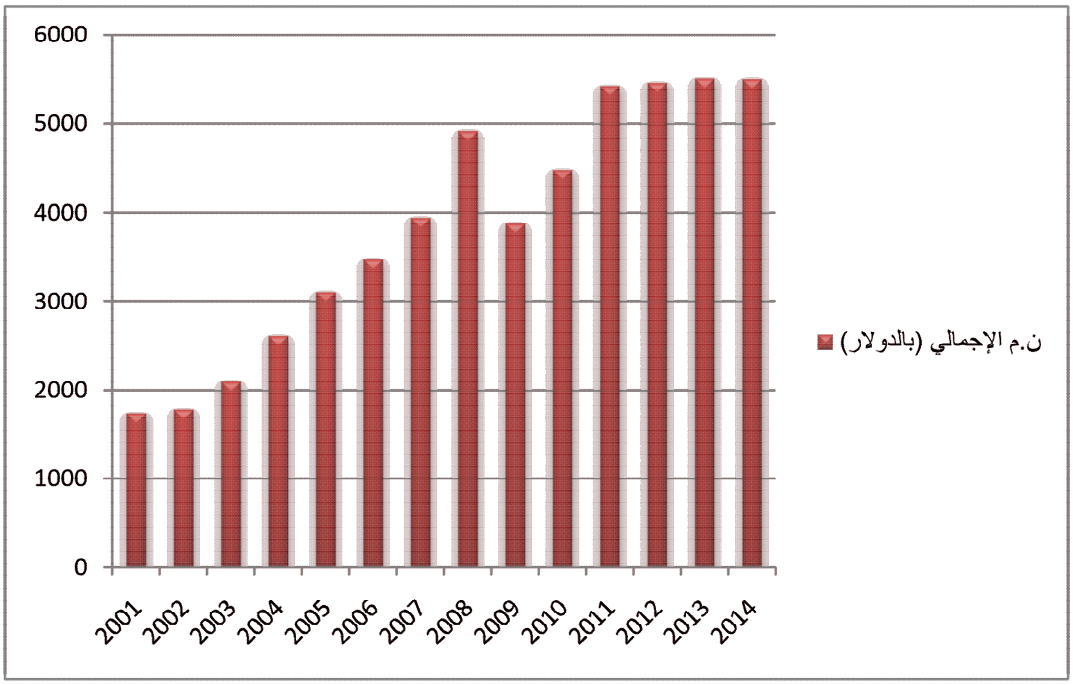

المصدر: باشوش، حميد.(2016).نفس المرجع السابق ، ص. 107.

يتبين من الجدول أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قد عرف أدنى قيمتين له سنتي 2006 و 2009 بمعدلي 1.7% و 1.9% على الترتيب، كما يتضح أن سنة 2003 قد عرفت أعلى معدل نمو بنسبة 7.2% ويلاحظ أيضا أن متوسط الفترة 2001-2005 بلغ 5.52% بينما بلغ متوسط الفترة المتبقية 2006-2014 قيمة 2.81%.

يمكن تفسير هذه الملاحظات بأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مرتبط بمعدل نمو قطاع المحروقات، ونظرا لهذا الارتباط الوثيق بينهما فإنه في السنوات التي ترتفع فيها أسعار النفط يرتفع فيها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يلاحظ طيلة الفترة 2001-2014 حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة أسرع في الفترة 2001 -2005 تبعا لوتيرة ارتفاع أسعار النفط، ثم تباطأت هذه الوتيرة في الفترة 2006 -2014 لأن أسعار النفط عرفت اتجاها نحو الاستقرار عند مستويات مرتفعة من الأسعار فحافظ الناتج المحلي على نموه لكن بوتيرة أقل، وفيما يخص سنتي 2006 و2009 فقد عرفت سنة 2006 أعمال صيانة في حقول النفط الجزائرية أثرت بشكل كبير على الإنتاج ومعدل نمو قطاع المحروقات وبالتالي معدل النمو الإجمالي، بينما عرفت سنة 2009 تداعيات أزمة الرهون العقارية التي أدت إلى انكماش الطلب العالمي على النفط، ومع حزمة الإصلاحات استعاد الاقتصاد العالمي ابتداء من سنة 2010 نشاطه وهو ما جعل معدلات النمو ترتفع من جديد مدفوعة بارتفاع عائدات قطاع المحروقات.

أما بخصوص متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد عرف على العموم منحى تصاعديا طيلة الفترة 2001-2014، نظرا لارتباط هذا المتوسط بقيمة الناتج المحلي الإجمالي. حيث أن ارتفاع العائدات النفطية أسهم في رفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي ارتفاع نصيب الفرد منه، كما يلاحظ أن سنة 2008 عرفت أعلى متوسط وهذا تبعا للارتفاع الكبير لسعر البرميل في هذه السنة حيث وصل متوسط سعر برميل نفط "خليط صحاري الجزائر" في سنة 2008 إلى 98.3 دولار للبرميل[5].

[5]- صندوق النقد العربي .(2010).التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ، الإمارات العربية المتحدة ، ص.109.

الفرع الثاني: بعض مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر

تحسن ترتيب الجزائر وفق دليل التنمية البشرية ابتداء من سنة 2010، حيث تم تصنيفها ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة في المرتبة 84،وهذا بعد أن كان ترتيبها سنة 2009 في المرتبة 104 ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة.

أما حسب دليل التنمية البشرية لسنة 2014 فرغم أنها بقيت طوال الفترة 2012-2014 ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة إلا أنها تقهقرت إلى المرتبة 93 [6] مقارنة بسنة 2010.

ويدل هذا الترتيب الذي تهتم به الكثير من الدول لمعرفة وضعية التنمية البشرية فيها على أنّ الاستثمارات العمومية قد انعكست ايجابيتها على التنمية البشرية في الجزائر، وهذا نظرا للاهتمام الكبير بتحسين المستوى المعيشي للسكان.حيث تضمنت كل البرامج التنموية خلال الفترة 2001 -2014 محاور خاصة بهذا الإطار تضمنت مشاريع كثيرة في كل المناطق متعلقة بتحسين التنمية البشرية، مثل مشاريع انجاز المنشآت التربوية في كل الأطوار (مدارس ابتدائية، متوسطات وثانويات) مما سمح بتقريب المؤسسات التربوية وتسهيل ظروف التمدرس وتحسين نوعيته، كما نال قطاع التكوين اهتماما خاصا من خلال انجاز العديد من مراكز التكوين المهني والملحقات المرتبطة بها مما شجع على استقطاب الكثير من الشباب وفتح آفاق جديدة للتكوين أمامهم لتحسين ظروف معيشتهم، إضافة إلى مشاريع قطاع الصحة حيث تم تشييد الكثير من المستشفيات والعيادات في مختلف البلديات والولايات ومشاريع إصلاح وصيانة المرافق الصحية، ويمكن توضيح بعض المؤشرات المتعلقة بالتنمية البشرية في الجزائر كما يلي:

الجدول رقم 2. 3. بعض مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر

بعض المؤشرات الصحية	
نسبة الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي	% 3.6
نسبة السكان الذي يحصلون على خدمات صحية	% 98
عدد الأطباء لكل 100 ألف نسمة	118
عدد الممرضين لكل 100 ألف نسمة	239

[6]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(2014). تقرير التنمية البشرية ، الأمم المتحدة : نيويورك، ،ص .159 .

عدد السكان مقابل كل سرير (معدل 2000 -2008)	588
بعض مؤشرات التعليم والتكوين	
نسبة الإنفاق على التربية والتعليم العالي والتكوين من الناتج المحلي الإجمالي	% 10
نسبة التمدرس للأطفال من 6-15 سنة	% 95
نسب تمدرس الفتيات إلى الذكور	% 98
عدد المدارس الإبتدائية	17357
عدد مؤسسات التعليم المتوسط	4104
عدد مؤسسات التعليم الثانوي	1538
عدد مؤسسات التكوين المهني	1444

المصدر: باشوش، حميد.(2016).نفس المرجع السابق ، ص . 112.

المطلب الثالث: الإمكانيات التنموية في الجزائر

تحتل الجزائر موقعا جغرافيا هاما شمال قارة إفريقيا، حيث تتوسط بلدان المغرب العربي وتمتد على مساحة تقدر بحوالي 2381741 كلم2 وهي أكبر بلدان إفريقيا مساحة، طول حدودها البرية يبلغ حوالي 6000 كلم تفصلها عن دول تونس، ليبيا، النيجر، مالي، موريتانيا، المغرب والصحراء الغربية، كما تطل من الشمال على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي طوله 1200 كلم، تضاريس الجزائر متنوعة وأهمها:

المنطقة الساحلية: وهي المنطقة المطلة على البحر الأبيض المتوسط عرضها يتراوح بين 80 و190 كلم، تتضمن السهول والمناطق الأكثر خصوبة، يسودها مناخ البحر المتوسط، وتعتبر أكثر المناطق الممطرة في البلاد .

الهضاب والسهول المرتفعة: تمتد من الشرق إلى الغرب الجزائري يتراوح ارتفاعها بين 600 إلى 1000 متر، تتضمن منخفضات تدعى الشطوط، مناخها شبه قاري يسمح بازدهار زراعة الحبوب.

الصحراء: منطقة كبيرة من الجنوب الجزائري تقدر مساحتها بحوالي 2 مليون كم^2، درجات الحرارة المتوسطة فيها خلال النهار 36 درجة مئوية وخلال الليل 5 درجة مئوية، غنية بالبترول والغاز الطبيعي و أيضا بالمعادن النفيسة التي وجدت أثناء التنقيب في كتلة الهقار .

السكان: من الناحية الديموغرافية بلغ تعداد سكان الجزائر حوالي 35.6 مليون نسمة في يوم 01/01/2010وتشير التقديرات إلى حوالي 39.1 مليون نسمة منتصف 2014، كما بلغ عدد السكان الحيوي (La population active) في منتصف 2014 حوالي 11 مليون و500 ألف شخص، وبلغت نسبة البطالة حوالي 10.6 % .

وتتمتع الجزائر بإمكانيات تنموية معتبرة رغم عدم وجود استغلال أمثل لها، ويمكن الإشارة إلى أهم القطاعات على النحو التالي :

الفرع الأول: الفلاحة

يكتسي قطاع الفلاحة أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، بلغ متوسط معدل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001 -2014 حوالي 10%، مع ملاحظة أن معدل نمو القطاع متذبذب حسب الظروف المناخية.

وقد شرعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي بناء على القانون التوجيهي الصادر في أوت 2008 بهدف تمكين قطاع الفلاحة من المساهمة الفعالة في تحسين الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة ، ويتميز الإنتاج الفلاحي في الجزائر بالتنوع، وتتمثل أهم الأنشطة الفلاحية في إنتاج الحبوب، الأشجار المثمرة، الخضر، التمور، تربية الماشية، تربية الدواجن، الصيد البحري وتربية المائيات.

الفرع الثاني: الصناعة

أعطت السلطات العمومية للقطاع الصناعي أهمية كبيرة مباشرة عقب الاستقلال نظرا لوعيها بدوره في التنمية الاقتصادية غير أنّ التركة الموروثة عن الاستعمار جعلت التركيز يبقى على الصناعات الإستخراجية على حساب غيرها من الصناعات باعتبار أن الإستراتيجية الصناعية الاستعمارية كانت تركز على تصدير المواد الخام فقط وعدم الاهتمام بوضع قاعدة صناعية متنوعة تسمح بازدهار قطاع الصناعة محليا، يضاف إلى ذلك النقائص الكبيرة في الموارد البشرية المؤهلة أثناء تلك الفترة، كما أنه لم يتم استغلال العوائد النفطية الكبيرة خلال السبعينات ومطلع الثمانينات في بناء قاعدة صناعية متنوعة وقوية.

وقد ساهمت عملية الانطلاق في تحرير الاقتصاد الوطني مع مطلع التسعينات في جعل المؤسسات الصناعية العمومية أمام وضعيات تنافسية لم تكن مستعدة لها مما تتطلب تعديل وتكييف القوانين ،وترتكز الإستراتيجية الصناعية في الجزائر على المحاور التالية :

-استهداف قطاعات معينة وترقيتها و تطويرها

-الانتشار القطاعي للصناعة ويكون عن طريق استغلال الموارد الطبيعية المحلية وتكثيف النسيج الصناعي وترقية الصناعات الجديدة

-انتشار وتوسع حيز الصناعة وذلك بإنشاء أقطاب صناعية ومناطق صناعية متخصصة

-سياسات الترقية الصناعية عن طريق تشجيع الابتكار والإبداع في المجال الصناعي وتطوير الموارد البشرية و تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المبحث الثاني: الاصلاحات الاقتصادية في التسعينات

رغم الإصلاحات التي قامت بها السلطة الجزائرية خلال عقد الثمانيات، والمتمثلة في محاولة الرفع في معدلات الإنتاج والاستثمار وتحسين وضعية ميزان المدفوعات، إلاّ أنها باءت بالفشل خصوصا مع أثار أزمة انخفاض سعر البترول سنة 1986، الذي زاد من حدة الأزمة الاقتصادية الجزائرية، والتي يعبر عنها ميزان المدفوعات لتلك الفترة، ومستوى الإنتاج والارتفاع الكبير لمعدلات خدمة الديون الخارجية.

استمرت هذه الأزمة حتى أصبحت الجزائر غير قادرة على استرجاع أو الحفاظ على توازناتها الاقتصادية، بسبب العجز الكبير والمستمر في ميزان المدفوعات وضعف احتياطاتها من العملة الصعبة أمام امتناع الطرف الأجنبي عن الإقراض، ففكرت الجزائر في سياسة ثانية للإصلاح مدعمة من طرف الصندوق النقد الدولي .

دخلت الجزائر في سنة1987 في محادثات سرية مع المؤسسة المالية الدولية – صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير– من أجل الحصول على تمويلات تسمح لها بتغطية جزء من احتياجات التمويل الخارجية[7]، فشكلت أول فوج للتفاوض مع البنك العالمي حول برنامج التصحيح والذي يتمثل في

[7]- *Ben Achenhou,M.(1992).Reforme Economique Dette Et Démocratie, Edition Echrifa, Alger, p.119.*

الإصلاح بالتدرج، بالإضافة إلى التفاوض مع الصندوق النقد الدولي، وقد نتج عن هذه المفاوضات اتفاقيات عديدة، والتي سنحاول أن نتطرق إليها بشكل وجيز مع إعطاء أهم ما جاء فيها .

المطلب الأول :اتفاق الاستعداد الائتماني ماي 1989

انطلقت المفاوضات مع الصندوق النقد الدولي في فيفري 1989 بمساهمة البنك الدولي، في سرية تامة مع الحكومة الجزائرية أنداك ، وانتهت في أفريل من نفس السنة، وتم الاتفاق مقابل شروط معينة لتدعيم الدعم، وتمثلت هذه الشروط فيما يلي:[8]

- إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا وتقيدا.
- تقليص العجز الميزاني.
- تعديل سعر الصرف مع إزالة التنظيم الإداري للأسعار.

بعد توقيع الجزائر لهذا الاتفاق استفادت من الصندوق النقد الدولي بمبلغ 580 مليون دولار مضافا إليه 300 مليون دولار لدعم الإصلاحات الاقتصادية من طرف البنك العالمي.

تنفيذا للاتفاق، عمدت الجزائر إلى إصدار القانون 89-12 المتعلق بالأسعار وذلك شهرين بعد التوقيع على الاتفاق، ينص هذا القانون على تحرير الأسعار،كما صدر قانون 90-10 متعلق بالقرض والنقد لإحداث القطيعة مع التسيير السياسي السابق، ومن أهم أهداف هذا القانون:[9]

- إيقاف التدخل الإداري في التسيير المالي للمؤسسات أي إدخال أو العمل بقوانين السوق.
- إعادة الاعتبار لدور البنك المركزي، وكذا لقيمة الدينار الجزائري.
- العمل على توفير المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي.
- التطهير المالي لمؤسسات القطاع العام، والهدف من ذلك هو توفير الميكانيزمات الداخلية للمؤسسات للانتقال نحو اقتصاد السوق .

رغم هذه التغيرات والإصلاحات التي قامت بها السلطة ، إلاّ أنه سجل في سنة 1990 استمرار في تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة، حيث وصل الى 725 مليون دولار، وهو عبارة عن أدنى مستوى منذ سنة 1973 كما سجل انخفاض في قيمة الدينار الجزائري خلال ثلاثة أشهر، أي بين نهاية سنة

[8]– *Benissad,M.(1999).L'ajustement Structurel en Algérie, Le Chemin Parcouru, El Watan, p.05.*

[9] *-Benissad, M.(1994).Restructuration Et Réformes Economique,Edition Alger ,pp.125-128.*

1990 الى غاية مارس 1991 بمقدار 70 %من بينها 52 % لم تعلن عنها السلطات رسميا أنذاك، ويمكن توضيح هذا التدهور من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 4.2 .سعر الصرف الدولار الامريكي بالدينار الجزائري خلال فترة 1986-1991

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	جوان1991	سبتمبر1991
السعر	4.70	4.84	5.91	7.45	10.00	18.5	22.5

Source : Benissad، M. (1994).Op.cit، p.214.

المطلب الثاني :اتفاق الاستعداد الائتماني جوان 1991

واصلت الجزائر المفاوضات مع الصندوق النقد الدولي، من أجل دفع عجلة الإصلاحات، فتوصلت الحكومة في يوم 3 جوان 1991 إلى عقد اتفاق ثاني تثبيت واستعداد ائتماني مدته 10 اشهر،من جوان 1991 الى مارس 1992 حيث تم تحرير رسالة في 21 افريل 1991 [10] مع العلم أن هذا الاتفاق جاء نتيجة استمرار تأزم الوضع الاقتصادي، حيث بلغت نسبة خدمة الدين مستوى منذرا بالخطر 73.9%، وعرف الناتج الوطني الخام نموا سلبيا قدره -0.1 % مقابل - 2.9% لقطاع الصناعة بين سنتي 1990و 1991.

حصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض قدره 404 مليون دولار، مع خدمة دين تقدر ب16مليار دولار لسنتي 1990-1992[11]، ويتم استهلاكه في أربع دفعات قيمة كل دفعة 100 مليون دولار، أي على النحو التالي : الدفعة الأولى في جوان 1991 و الثانية في سبتمبر 1991 اما الثالثة في ديسمبر 1991 و الاخيرة في مارس 1992 كما تم الاتفاق مع البنك العالمي واستفادت الجزائر من قرض تصحيح قدره 350 مليون دولار ،يخصص للتطهير المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، مع العلم أن الاتفاقات السابقة تهدف إلى ما يلي:

- التقليص من حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
- تحرير التجارة الخارجية [12] وتخفيض سعر الصرف.

---

[10]- *Ben Achenhou,M.(*1992*).Op.Cit.p.119.*

[11]- *Ben Bitour, A.(1988).L'algerie Au Troisiéme Millénaire Défis Et Potentialités,* edition *Mannoor, Alger, p.78.*

[12] -بن علي، بلعزوز.(2004). *محاضرات في النظريات والسياسات النقدية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ص.196.

- رفع معدل الفائدة على القروض البنكية
- إصلاح النظام الجبائي و الجمركي
- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع
- بناء شبكة اجتماعية للحد من الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق هذا البرنامج.

قامت الجزائر بتطبيق هذه الاتفاقيات،عن طريق اتخاذ بعض الإجراءات العملية، ففي1 اكتوبر 1991 قامت الحكومة بتقليص دعم موارد المحروقات والكهرباء، وتطهير المؤسسات المالية، وكذا تحرير40 %من الاسعار كما عملت السلطات المالية على تخفيض قيمة الدينار للوصول إلى فارق قيمة قدره 25 %بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

كما خصصت السلطة الجزائرية لدعم الشبكة الاجتماعية المبالغ التالية لدعم المداخيل المحدودة 23 مليار دج (1992) ،وكذا 33.254 مليار دج (1993) ، وفي شهر أكتوبر 1993 ،تم إصدار المرسوم رقم 93-12 والمتعلق بترقية الاستثمارات والذي سجل القطيعة مع القوانين السابقة للاستثمار .

إلاّ أنه تم تجميد القسط الرابع من الدعم، وذلك بسبب البرنامج التي جاءت به حكومة بلعيد عبد السلام و الذي كان مخالفا لاتفاقيات الصندوق النقد الدولي، وبالتالي لم تستطيع الجزائر أنذاك سحب القسط المتبقي بسبب تخليها على الالتزامات الموقعة.

المطلب الثالث: اتفاق التصحيح الهيكلي ماي 1995 – ماي 1998

بعد انقضاء مدة الاتفاق السابق، وجدت الجزائر نفسها تندرج أكثر فأكثر نحو الاقتصاد العالمي، وعليها أن تحضر للمرحلة الآتية، فوجهت رسالة في 30 مارس 1995 إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي، بغرض دعم السياسات التي تنوي تطبيقها ، كما جاء ذلك بسبب تدهور بعض المؤشرات

الاقتصادية، مثل استمرار عجز الميزانية – 5.7%، سنة 1994 ومعدل التضخم يقارب 30%، كما عرف الناتج الداخلي الخام نموا سلبيا قدره -1.1 % ،وهذا مما يدل على ضرورة استئناف برنامج إصلاحي مستعجل، أي يجب على السلطات الجزائرية متابعة الإصلاحات وتعميقها لتجاوز هذه الاختلالات.

نالت الجزائر رضا الصندوق النقد الدولي، حيث صرح مديره العام "كل معايير الإنجاز تم احترامها "، كما أن "التدابير الهيكلية المسطرة تم تطبيقها وفقا للاتفاق " ، وفي هذا الإطار تم إبرام اتفاق في ماي 1995 مع الصندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، وهذا لمدة 3 سنوات من ماي 1995 الى ماي 1998 ،وذلك في نطاق الميكانيزم للقرض .[13]

بمقتضى هذا الاتفاق تم مصادقة مجلس إدارة الصندوق النقد الدولي على طلب الجزائر، والمتعلق بالقرض والذي تحصلت عليه، وقدره 1.169 مليون وحدة سحب خاصة (DTS)، أي ما يعادل 127.9 % من حصة الجزائر في الصندوق، وهذا لدعم تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي.

تبعا لذلك فانها ستطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس ونادي لندن إعادة جدولة مستحقاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي التي يحين موعد سدادها خلال مدة الاتفاق، وعلى هذا الأساس قامت الجزائر في جويلية 1995 بعقد اتفاق إضافي لإعادة جدولة الديون المستحقة السداد بين1 جوان 1995و31 ماي 1998[14] ، بالإضافة إلى الفوائد المستحقة السداد ما بين 1 جوان 1995 و 31 ماي 1996 ومن المقرر سداد هذه المبالغ على25 قسطا من الأقساط نصف السنوية الآخذة في الزيادة تدريجيا ابتداء من 30 نوفمبر 1999 وتستمر حتى سنة 2010 .[15]

في هذا الإطار قد سمحت الإجراءات العامة بإعادة جدولة 16 مليار دولار نتيجة للمفاوضات التي تمت حول إعادة جدولة ديون المؤسسات الخاصة بين نادي لندن والجزائر، ومفاوضات حول الدين العمومي مع نادي باريس.

[13] – تومي، صالح.(2005). محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970– 2002) ،مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة العدد 12 جامعة الجزائر 3 ، ص ص.17 –18 .

[14] – النشاشيبي،كريم.(1998).الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق،صندوق النقد الدولي ،واشنطن،ص.123.

[15] – *Fergani,M.(1996).L'Ajustement Structurel en Algérie, L'Economie n°34, p.06.*

أهداف برنامج التصحيح الهيكلي

لقد تمحور برنامج التصحيح الهيكلي أساسا على إستراتيجية تسعى إلى تحقيق نمو متزايد واستقرار مالي، خلق مناصب شغل، تدعيم الطبقات الاجتماعية المحرومة، توازن في ميزان المدفوعات.....الخ، والتي سنتطرق إلى أهمها في النقاط التالية : [16]

– الانتقال من الاقتصاد الموجه نحو الاقتصاد الحر (اقتصاد السوق)، وذلك على المدى المتوسط من ثلاث إلى أربع سنوات، وهذا الأخير يهدف إلى تحديث هياكل الاقتصاد لتحضير إطار عمل آليات السوق، تعمل هذه الآليات على تحقيق أهداف أخرى،كزيادة المعروض من الموارد والسلع والخدمات ضمن قناة الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي.

– وضع نظام تسيير اقتصادي يضمن:

–نمو اقتصادي بكثافة يد عاملة تصل إلى5 % من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات وهذا لامتصاص نمو المجتمع النشيط المقدر ب 4 % .

–الاستقرار المالي ودعم مستوى معيشة الفئات المحرومة.

–وضعية متزنة في ميزان المدفوعات وتخفيض العجز في الميزان التجاري من 6.9% سنة 1994 -1995 الى 2.2%سنة 1997 -1998 (النسب بالنسبة للناتج المحلي الخام).

–الرفع التدريجي من نسبة مساهمة الادخار الوطني في تمويل الاستثمارات والرفع من فعاليتها، حيث يهدف البرنامج الحكومي الانتقال إلى مستوى5.5 % من سنة 1994 -1995 الى سنة 1997 -1998

– الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وفتح المجال للقطاع الخاص.

– تقليص الضغوط التضخمية، التي كانت تستجيب لمطلبين أساسيين، الأول يعود إلى أن المعدلات المرتفعة للتضخم تؤثر تأثيرا مباشرا على الطبقات المحرومة، كما ترفع درجة الشك في الحوارات الاجتماعية، وكذا المستثمرين كنقطة ثانية.

– إعادة بناء القدرة التنافسية للنظام الإنتاجي باستمرار عملية هيكلة المؤسسات العمومية.[17]

---

[16] -Ben Bitour,A.(1988).op.Cit.p.117.

[17] – Benissad,M.(1999).Op.Cit.p.07.

المبحث الثالث :الاقتصاد الجزائري ما بعد التسعينيات

بعد مجيء السيد عبد العزيز بوتفليقة وتوليه الحكم، انطلق في حل المشاكل التي تتخبط فيها البلاد، بدءا بالأزمة السياسية والأمنية، وكذا إيجاد حلولا للإشكالية الاقتصادية الجزائرية، والتي تكمن في التخلص من الديون وضغوطات المؤسسات المالية الدولية، والحد من التضخم والاختلالات في التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني، وذلك بإرساء مجموعة من الإصلاحات عن طريق المخططات والتي تهدف إلى إنعاش اقتصادي دائم ومستقر لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، لذا سنتطرق إلى أهم ما جاء في هذه المخططات وأثرها على الاقتصاد الوطني، بإعطاء أهم النتائج لهذه البرامج عن طريق المؤشرات الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول :برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي2001 – 2004

تم إرساء برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) للفترة2001 – 2004 والذي كان يهدف إلى تحسين مستوى الاقتصاد الجزائري، عن طريق دفع عجلة التنمية، حيث خصصت ميزانية قدرها 525 مليار دج، موجهة للقطاع الإنتاجي الفلاحي بالدرجة الأولى وباقي القطاعات الإنتاجية الأخرى، وتدعيم الخدمات العمومية وكذا قطاع النقل و المواصلات وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق التنمية المحلية و البشرية، وكذا توفير الفضاء الاقتصادي الملائم وتدعيم القدرات الوطنية للإنتاج، ووزعت الميزانية كالتالي:

الجدول رقم 2 .5. البرنامج الوطني لدعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004

وحسب مختلف القطاعات / الوحدة :بالمليار دج

توزيع الميزانية	القيمة المخصصة	النسبة %
الإصلاحات المتعلقة ب : تحديث القطاع الجبائي ، تهيئة المناطق الصناعية ، دعم المنافسة الصناعية	45.0	8.6
قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.3	12.4
التنمية المحلية	114.0	21.7
تدعيم قطاع الخدمات العمومية وتحسين مستوى المعيشة	210.5	40.1
تنمية الموارد البشرية	90.2	17.2
المجموع	525	100

المصدر: ساطور،رشيد.(2013). محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3 ، ص.135.

من الملاحظ حسب التوزيع السابق أن أكبر قسط من الميزانية وجه إلى الإنفاق العمومي لتدعيم قطاع الخدمات و تحسين مستوى المعيشة والذي بلغ نسبة 40.1% من حجم الميزانية الكلية مما يعادل 210.5 مليار دج، كما وجه القسط الأكبر الثاني بعد ذلك إلى التنمية المحلية بنسبة 21.7 % ، إلا أنه عند الاطلاع على محتوى الميزانية للقسطين و المقارنة بينهما تبين أن حجم الإنفاق الموجه للتجهيزات المخصصة للتنمية المحلية كانت معتبرة وأكبر من الاستثمارات المبرمجة لتدعيم قطاع الخدمات العمومية،كما سجلت أدنى نسبة لهذه الميزانية ب 8.6 % أي ما يعادل 45 مليار دج من الميزانية الكلية.

-استراتيجية وأهداف البرنامج

تحسنت المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر في السنوات الأخيرة لفترة التسعينيات، حيث انخفضت نسبة خدمة الدين إلى 19.8% سنة 2000 مقابل 47.5% سنة1998 ، إلا أنه رغم هذه المؤشرات بقيت الأوضاع الاجتماعية للبلاد في تأزم، وذلك لأن نسبة النمو المحققة خلال تلك الفترة لم تكن كافية لتلبية حاجيات المجتمع أنذاك والمتمثلة في فرص العمل، السكن، تحسين مستوى المعيشة، كما أدى تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية لاستعادة التوازنات الكلية إلى تدهور القدرة الشرائية للأفراد وذلك بسبب ضعف أداء القطاعات الإنتاجية وانتشار واسع للأنشطة غير الرسمية وكذا المضاربة وركود في الاستثمارات.

للخروج من الإشكالات السابقة قررت الحكومة الجزائرية أنذاك تنفيذ برنامج استثماري لدعم الإنعاش الاقتصادي عن طريق استخدام عائدات النفط لضمان استئناف عملية النمو المستدام، وكذا الموارد البشرية لتحقيق الاستقرار والنمو الدائم وضبط الاختلالات الاجتماعية والجهوية، وارتكازها بالدرجة الأولى بتنمية القطاعات الإنتاجية العمومية والخاصة (تشجيع المنتجات المحلية) لتلبية حاجيات المجتمع، حيث يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي [18] :

- مكافحة الفقر وتحسين المستوى المعيشي للفرد
- إنشاء مناصب شغل بهدف القضاء على البطالة

[18]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.(2002) .مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة" 2001 ، الدورة العامة الواحدة والعشرون،ص.142.

- تحقيق معدل نمو بين 5 و 6 %سنويا على مدى أربع سنوات
- التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الفضاء الوطني (إنعاش الاستهلاك، توفير السكن.....)
- المحافظة على التوازنات المالية عن طريق استغلال القروض الخارجية التنازلية وكذا تحسين مردودية الجباية العادية.

المطلب الثاني :برنامج التكميلي لدعم النمو 2004-2009

قررت الحكومة مواصلة برنامجها الخاص بدعم النمو الذي انطلق في مرحلته الأولى ببرنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي لفترة2001 – 2004 و الذي أسفر عن نتائج جد إيجابية (ارتفاع معدل النمو، انخفاض نسبة المديونية، تحقيق فائض في ميزان المدفوعات بقيمة 9.1 مليار دولار، كما بلغت احتياطات الصرف في نهاية سنة 2004 ب 43.1 مليار دج ....) ثم اعتماد برنامج خماسي تكميلي لدعم النمو يقدر ب 60 مليار دولار أمريكي والذي يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- تحسين ظروف معيشة السكان ومنها :توفير السكنات والاهتمام بالجامعة والتربية الوطنية والصحة العمومية والثقافة، وكذا إيصال الغاز والكهرباء والمياه وتنمية المناطق الجنوبية والهضاب العليا وتهيئة الإقليم.
- تطوير المنشآت القاعدية ومنها :قطاع النقل والأشغال العمومية، وقطاع تهيئة الإقليم، وكذا إنشاء السدود.
- دعم التنمية الاقتصادية ومنها:دعم الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة والصيد البحري، ترقية الاستثمار و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وكذا تنمية السياحة.
- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها ومنها :قطاع العدالة و الداخلية والمالية والتجارة، والبريد والتكنولوجية الجديدة للإعلام والاتصال.
- ترقية تكنولوجية الاتصال الجديدة.

حيث وزعت ميزانية البرنامج على النحو التالي:

الجدول رقم 2 . 6 . البرنامج الوطني التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009

حسب مختلف القطاعات / الوحدة :بالمليار دج

توزيع الميزانية حسب القطاعات	القيمة المخصصة	النسبة %
تحسين ظروف معيشة السكان ومنها : توفير السكنات ، التعليم والتربية ، الصحة ، تنمية المناطق الجنوبية	1908.5	45.5
تطوير المنشآت القاعدية ومنها : قطاع النقل والأشغال العمومية ، قطاع تهيئة الإقليم ، إنشاء السدود	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية ومنها : الفلاحة والتنمية الريفية ترقية الاستثمار والمؤسسات المتوسطة والصغيرة	373.2	08
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها ومنها : قطاع العدالة والداخلية ، المالية ، التجارة والبريد ، الإعلام والاتصال	203.9	48
ترقية تكنولوجية الاتصال الجديدة	50.0	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر : ساطور،رشيد.(2013). نفس المرجع السابق ، ص.138.

حسب الجدول السابق يتضح أن أكبر نسبة مخصصة لهذا البرنامج موجه إلى تطوير الخدمة العمومية وتحديثها (قطاع العدالة، الداخلية، المالية، التجارة) ، غير أن المحورين الأولين هما اللذين يشكلان الأولوية بالفعل حيث خصص لهما على التوالي 45.5 و 40.5 بالمائة من الغلاف المالي الإجمالي، وذلك لضرورة الإسراع في تصحيح النقائص الملحوظة في عدد من الميادين.

1- النتائج العامة لفترة 2000 – 2009

بعد تنفيذ برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو وكذا البرامج التكميلية ، التي شرعت فيها منذ سنة 2000 من أجل تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، أدى ذلك إلى تحسن الوضع، وخاصة فيما يخص التوازنات الخارجية والداخلية للاقتصاد الوطني، والجدول التالي يوضح لنا أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد، والتي من خلالها نستخلص النتائج العامة التي حققتها الجزائر بعد تنفيذ هذه البرامج .

الجدول رقم 2 .7 . المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال فترة 1998 – 2008

السنوات	1998	1999	2005	2006	2007	2008
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	5.1	3.2	5.1	2.0	3.0	3.0
معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات%	5.6	2.3	4.7	5.6	6.3	6.1
حصة الفرد من التاتج بالدولار الأمريكي	1555	1621	3125.1	3478.5	3968	4921.2
الديون الخارجية بملايير الدولارات	30.3	28.31	16.4	5.06	4.89	4.2
نسبة التضخم%	5	2.6	1.5	2.5	3.5	4.4
نسبة البطالة%	28	28.5	15.3	12.3	11.8	11.3
احتياطات الصرف بملايير الدولارات	6.8	4.40	56.18	77.78	110.18	143.1
الرصيد الخارجي الجاري بملايير الدولارات	0.1-	0.02	21.18	28.95	30.60	34.45
صندوق ضبط الإيرادات بملايير الدينارات	-	-	1842	2931	3216	4280
نسبة الاستثمار%	25.7	24.39	22.3	23.1	25.4	-
نسبة ادخار الأسر%	5.3	-	-	-	-	35.1

المصدر :المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.(2009). قسم الدراسات الاقتصادية، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة، ص ص.3 -4 .

من خلال الجدول السابق نستخلص أهم النتائج للفترة 2000 – 2009وهي كالتالي :

– أن سياسة الجزائر للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الفترة أدت إلى تحسن العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، حيث بلغ معدل النمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات لسنة 2007 ب 6.3 %مقابل 4.7% سنة 2005 و 5.6% سنة 2006 ، وهذا راجع لدعم الدولة للاقتصاد الوطني عن طريق تنفيذ ما جاء في المخططين للإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وكذا البرامج التكميلية كالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية.

– كما يعود هذا الاستقرار في معدلات النمو على وجه الخصوص إلى ارتفاع واستمرار نمو قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات، وهما القطاعان المستحدثان لمناصب الشغل واللّذان سمحا بدعم انخفاض البطالة،حيث ساهم قطاع البناء والأشغال العمومية بإنشاء 160.000 منصب شغل في سنة 2007 ، وبالتالي يمكن القول بأن ارتفاع معدلات النمو للناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بين سنتي

2007– 2008 راجعة إلى الاستثمارات الضخمة للدولة، حيث بلغ معدل نمو قطاع الفلاحة سنة 2008 ب(-5.6 %)، وانخفاض في القيمة المضافة لقطاع المحروقات ب(-0.9 %) سنة 2007 ، وذلك ناتج من تقليص الصادرات بنسبة (1.2 %) ، أما قطاع الصناعة ب (4.3 %) من نفس السنة، أما بالنسبة للأشغال العمومية والبناء ب (9.8 %)من نفس السنة، مما يدل ذلك على ضعف القطاعات المنتجة للثروة، والجدول التالي يوضح لنا حصة كل قطاع في تكوين المنتوج بين سنتي2007 –2008.

الجدول رقم 2. 8.حصة القيمة المضافة للقطاعات في تكوين المنتوج بين سنتي2007 – 2008 / الوحدة – (%)

السنوات / القطاعات	2007	2008
الفلاحة	5	5.6-
المحروقات	0.9-	0.9-
الصناعة	0.8	4.3
البناء والأشغال العمومية	9.8	9.8
الخدمات	6.8	7.8
الناتج الداخلي الاجمالي	3	3
الناتج الداخلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات	6.3	6.1

المصدر :المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.(2009). نفس المرجع السابق، ص .24 .

من خلال الجدول ، يتبين أنه تحررت الجزائر من قيود المديونية والضغوط الخارجية، بتسديد ديونها الخارجية والتي انخفضت من 28.31 مليار دولار سنة 1999 إلى 4.2 مليار دولار سنة2008 [*]، كما بلغت احتياطات الصرف 143.1مليار دولار سنة 2008 مقابل 4.4 مليار دولار سنة 1999 ، وهذا الأخير الذي جاء نتيجة ارتفاع أسعار البترول والذي وصل سعر البرميل الواحد إلى 99.9 دولار سنة 2008 مقابل 24.3دولار للبرميل الواحد سنة 2001 ، أما بالنسبة لاحتياطات الميزانية فرغم التوسع الكبير لنفقات التسيير والتجهيز سجل فائضا إجماليا في الخزينة قدره 7.6 % من الناتج الداخلي الخام

[*] كما لم تتعدى نسبة المديونية على المدى الطويل للدخل الوطني % 3,6 مقابل % 19,7 سنة 2005 و % 57,9 سنة 1999 ، وكذا انتقال نسبة خدمة المديونية بالنسبة للصادرات من % 39,2 سنة 1999 إلى % 2,26 سنة2007 .

سنة2008،وكل ذلك بفضل إيرادات المحروقات المرتفعة، وبالتالي تحسن المؤشرات الخارجية أدت إلى تقوية واستمرار ميزان المدفوعات الخارجية الذي سجل فائضا إجماليا مهما قدره 36.99 مليار دولار في نهاية سنة 2008، مقابل 29.55 مليار دولار سنة 2007 .

كما نلاحظ من خلال الجدول أن مستوى التضخم انتقل من 2.5 %في سنة 2006 إلى3.5% في سنة 2007 ليصل إلى 4.4 %في سنة 2008 ، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة والملاحظ أن ارتفاع نسبة التضخم لهذه الفترة كان بصفة معتدلة وبطيئة وذلك راجع إلى تدخل الدولة في تنظيم و دعم المواد الغذائية الأساسية أما فيما يخص ادخار الأسر فيبين الجدول، أنه بلغ معدل ادخار الأسر في سنة 2008ب 35.1 %مقابل 5.3% سنة 1998 ، وهذا مما يدل على تحسن مداخيل ونفقات الأسر خلال هذه الفترة وبالتالي تحسن المستوى المعيشي للفرد، حيث تطور مؤشر التنمية البشرية للجزائرIDHمن 0.689 في سنة 1998 الى 0.778 لسنة 2008كما تراجع مؤشر الفقر البشري بأكثر من 1/3خلال نفس الفترة، كذلك بالنسبة لمشكلة البطالة في الجزائر فقد تراجعت نسبتها من 28.5 % في سنة 1999 إلى 11.3 %في سنة2008 وذلك راجع للجهود المبذولة من طرف السلطة للحد والقضاء على البطالة، حيث وفرت الجزائر خلال هذه الفترة عدد مناصب شغل بحوالي 6.258.044منصب في مختلف القطاعات.

أما بالنسبة للاستثمارات، فيتضح من الجدول أن نسبة الاستثمار تزايدت انطلاقا من سنة2005 وهي سنة انطلاق تنفيذ المخطط التكميلي لدعم النمو، حيث بلغت في هذه السنة نسبة22.3%، وتزايدت إلى أن وصلت نسبة 25.4 %سنة 2007 ، والجدول التالي يوضح لنا الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 1999– 2008.

في الأخير نستطيع القول أن كل هذه النتائج جاءت بفعل تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، كما تدل هذه النتائج على صحة وقوة الاقتصاد الوطني لهذه الفترة، وكذا رشادة السياسة الجزائرية في حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تمكنت الجزائر من تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى عن طريق تطبيق هذه البرامج وكذا سياسة الإصلاحات المتعلقة بتحرير الاقتصاد والتجارة الخارجية والمنافسة، وبفضل جهود الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الثالث: الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2010 -2014

انتهت المدة المخصصة لبرنامج دعم النمو 2004 -2009 ، حيث شهدت في السنوات الأخيرة لهذه الفترة نتائج جد مهمة للاقتصاد الجزائري، فرغم الازمة المالية العالمية الحادة لسنة 2008 ظل النمو الاقتصادي الجزائري مستمرا وفي انتعاش دائم ، مع ارتفاع شامل للناتج الداخلي الخام في سنة 2009 بنسبة 2.4%، أي نفس النسبة المسجلة سنة 2008 وكذا بلوغ معدل النمو خارج قطاع المحروقات نسبة 9.3% سنة 2009 ، بعد ما كان يمثل نسبة 6.1 %سنة 2008 ،كما قدرة قيمة الاستثمارات الكلية المنجزة في سنة 2009 بـ 1.832 مليار دج وكذا توفير حوالي مليون ونصف منصب شغل مستحدث في مختلف القطاعات من نفس السنة [*] كل هذه النتائج ترجع الى جهود السلطة الجزائرية وسياستها الرشيدة، وذلك من أجل تحقيق التنمية الشاملة للبلاد ومحاولة الوصول بالجزائر إلى مستوى الدول المتقدمة ومواكبتها.

1- برنامج الخماسي للفترة 2010 -2014

وفقا لنفس النهج المتبع للاصلاحات الاقتصادية من طرف السلطة الجزائرية، تم كذلك إرساء برنامجا آخر يدعى بالبرنامج الخماسي من 2010 الى 2014 ، حيث خصصت ميزانية لهذا البرنامج قدرها 21.214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار، ويشمل هذا البرنامج ما يلي :

- برنامجا جاريا إلى نهاية سنة 2009 بمبلغ 9.680 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار تكميلا لبرنامج دعم النمو 2004 -2009 وذلك راجع لعدة أسباب يمكن حصر أهمها في الفجوتين التاليتين:

الفجوة الأولى:التي تبرر المتبقي من البرنامج الجاري والتي تكمن في التأخر المسجل في بعض المشاريع، وقد كان ذلك نتيجة لأهمية البرنامج في حد ذاته مما أفضى إلى:

ندرة العقار ، تشبع أداة الدراسة والانجاز و تمديدات في آجال الموافقة على الصفقات العمومية.

[*] - كما سجل ارتفاعا في نسبة التضخم من نفس السنة بمقدار 5.7 %بعد ما كان يمثل 3.5 % في سنة 2007 و4.4 % في سنة 2008،وذلك نتيجة ارتفاع الاجور وكذا إنفاق أموال معتبرة لتفعيل حركية الاستثمارات، كذلك بالنسبة للقطاع الزراعي حيث سجلت نسبة النمو في هذا القطاع على التوالي 5 % في سنة 2007 -5.3 % في سنة 2008 و20 % في سنة 2009 و هذا الأخير يعد موسما استثنائيا والذي جاء بفضل إجراءات الدعم والاستثمارات الهامة وكذا الجهود الجبارة التي بدلت من طرف السلطات لتطوير هذا القطاع، كما حقق قطاع البناء والأشغال العمومية في سنة 2009 نموا قدره 8.7 %، حيث يمثل حاليا أكثر من 16 %من القيمة المضافة ، وبالتالي فهو يحتل المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في الثروة الوطنية.

أما **الفجوة الثانية**:التي أثقلت العبء المالي للبرنامج في حجم عمليات إعادة التقييم الناجمة عن: النقص في إنضاج الدراسات وعدم الدقة فيها، ارتفاع أسعار المواد الأساسية وغيرها من المدخلات.

– برنامجا جديدا بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل155 مليار دولار، حيث خصص له مبلغ قدره 150 مليار دولار ،وذلك استجابة لحاجيات المواطن وتنمية البلاد في جميع مجالاتها ، ومنها:

- توسيع وتحديث شبكة الطرقات إلى كل ربوع الوطن، وضمان اندماج هذه الشبكات في حد ذاتها.
- توسيع وبناء المنشآت الأساسية الجديدة للتربية والتعليم العالي، التكوين المهني، قطاع الصحة، السكن، تحسين المستوى المعيشي للفرد، و كذا المواطن الريفي،.....كل ذلك بهدف تحسين مؤشرات التنمية البشرية.
- ترقية أدوات التهيئة الإقليمية وحماية البيئة وكذا تحسين الخدمة العمومية، وتطوير البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال.
- تعزيز التنافسية الاقتصادية الوطنية عن طريق تحسين مناخ الاستثمار وكل ذلك بهدف تطوير القطاعات المنتجة للقيمة المضافة والثروة.

والجدول التالي يوضح لنا توزيع الميزانية المخصصة لهذا البرنامج على مختلف القطاعات

الجدول رقم 9.2 . البرنامج الخماسي للفترة (2010 –2014)حسب مختلف القطاعات /الوحدة بالمليار دج.

توزيع الميزانية حسب الأبواب التالية:	القيمة المخصصة	النسبة %
الباب المتعلق بتحسين التنمية البشرية:التربية الوطنية،التعليم العالي،التكوين المهني،الصحة السكن،الطاقة،الشباب والرياضة.	10.122	49.58
الباب المتعلق تطوير المنشآت الأساسية ومنها:قطاع النقل والاشغال العمومية قطاع تهيئة الاقليم ،انشاء السدود .	6.448	31.58
الباب المتعلق بدعم التنمية الاقتصادية ومنها:الفلاحة والتنمية الريفية ترقية الاستثمار والمؤسسات المتوسطة والصغيرة.	1.566	7.67
الباب التعلق تحسين الخدمة العمومية وتحديثها ومنها :قطاع العدالة والداخلية، المالية، التجارة والبريد، الإعلام والاتصال.	1.666	8.16
الباب المتعلق بمكافحة والحد من البطالة	360	1.76

الباب المتعلق تطوير البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.22
المجموع	20.412	100

المصدر:ساطور،رشيد.(2013). نفس المرجع السابق،ص.147.

2- أهداف البرنامج الخماسي 2010 -2014

الأهداف الأساسية وأفاق هذا البرنامج تتمثل فيما يلي :

- حسب الميزانية السابقة أن الاستثمار في العنصر البشري قد أضحى من أولويات السلطات العمومية، وذلك بتخصيص اعتمادات مالية قدرها 10.122 مليار دج، وهذا يتماشى والنظرية الاقتصادية الحديثة التي توصي بالاعتناء باقتصاد المعرفة، فلذا تسعى الجزائر خلال فترة تنفيذ هذا البرنامج إلى ترقية اقتصاد المعرفة وذلك بالتركيز على تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة، من أجل تحسين مؤشرات التنمية البشرية (تطوير: التعليم في جميع أطواره، الصحة، المستوى المعيشي، التكوين)، وكذا تقوية وتدعيم المؤسسات ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني.

- تطوير المنشآت الأساسية، حيث خصص لهذا القطاع ميزانية قدرها 6.448 مليار دج، وذلك من أجل ترقية أدوات التهيئة الإقليمية وحماية البيئة، وهذا الأخير الذي خصص له حوالي 500 مليار دج من أجل ترقية وانجاز أربع مدن حديثة وكذا بناء مائة منشأة جديدة موجهة لحماية البيئة،كذلك بالنسبة لقطاع النقل والذي خصص له غلاف مالي قدره 2812 مليار دج، من أجل إتمام المشاريع قيد التنفيذ والمتمثلة في مترو الجزائر وإنجاز المشاريع التنموية في17 مدينة وكذا تشغيل مؤسسات النقل الحضري الجديدة.

- كما يهدف هذا البرنامج على الصعيد الاقتصادي إلى تدعيم النمو وتعميق تنوع الاقتصاد الوطني وتنافسيته وتحضير اندماجه الكامل في الاقتصاد العالمي، وذلك من أجل تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، وخاصة منها المنتجة ، التي تتحقق عن طريق توفير المناخ المناسب للاستثمار وتشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية منها والخاصة وكذا تطبيق سياسات جذابة في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال علاقات الشراكة التي تخدم مصلحة الطرفين، وكذا ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

– إن مكافحة البطالة والحد من ارتفاعها تعد من استراتيجيات السلطة الجزائرية، حيث خصصت لهذا الباب مبلغا قدره360مليار دينار وتسعى الجزائر في آفاق 2014 الى استحداث 3 ملايين منصب شغل جديد نصفها تكون بواسطة الاستثمارات في مختلف القطاعات المنتجة والباقي من قبل الادارة ، وقد سجل خلال السداسي الأول من سنة 2010 استحداث حوالي 672 ألف منصب شغل منها 320 الف منصب شغل دائمة في إطار أشغال المنفعة العامة، أما الباقية عن طريق التوظيف في الإدارات ومختلف القطاعات الاقتصادية.

خاتمة

يتضح من دراسة هذا الفصل أن الاقتصاد الجزائري مر خلال الأربع عقود الأخيرة بتطورات هامة وبتغيرات بنيوية أدت إلى تغير هيكل الاستثمار،حيث انتهجت الجزائر بعد الاستقلال النهج الاشتراكي والذي كان يعتمد على الاقتصاد الموجه، أين اعتمدت الجزائر أنذاك على القطاع العام، وراهنت على دفع عملية التنمية الاقتصادية من خلال التركيز على الاستثمارات العمومية، إلاّ أن انخفاض كفايتها الإنتاجية أدى إلى إفلاس العديد من المؤسسات العمومية، وكان ذلك عبئا على الميزانية والتنمية الاقتصادية، خصوصا مع أثار أزمة انخفاض سعر البترول سنة 1986، الذي زاد من حدة الأزمة الاقتصادية الجزائرية. وهذا ما أدى بالسلطات الجزائرية إلى إحداث تغيرات في سياستها الاقتصادية، وذلك بالاهتمام بالقطاع الخاص وإشراكه في عملية التنمية وإعطائه مند نهاية الثمانينات أهمية متزايدة، حيث تبنت الجزائر سياسة الاصلاحات والمتعلقة أساسا بتحرير الاقتصاد والتجارة الخارجية والمنافسة.

وبفعل تنفيذ برامج الاصلاحات الاقتصادية تمكنت الجزائر من تخطي عدة مشاكل اقتصادية، وتبقى فقط حل إشكالية انتقال الجزائر من اقتصاد مبني على قطاع المحروقات إلى اقتصاد يهتم بالقطاعات المنتجة للثروة والقيمة المضافة خارج قطاع المحروقات بهدف الوصول إلى تنمية شاملة ومستدامة، ولن يأتي ذلك إلاّ عن طريق تحسين مناخ الأعمال والاستثمار ومشاركة القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث

دور الشراكة بين القطاع العام – الخاص في تعزيز الاقتصاد الوطني

مقدمة

مما لاشك فيه أن القرارات في القطاع العام تتعارض في الكثير من الأحيان مع الاعتبارات الإنتاجية أدت إلى تذبذب مسار التنمية ،ويواجه العديد من التغيرات أبانت عن نقصان معدل النمو وبهذا أصبح من الضروري ان يتوجه التفكير العام الاقتصاد الجزائري إلى تراجع دور الدولة كمحرك مركزي وقائد للتنمية وتزايد وتطوير وتيرة تدخل القطاع الخاص في النشاط وتشارك القطاعين في تحريك عجلة التنمية في جميع القطاعات، ومواكبة الاقتصاد العالمي ومنها لابد من دمج القطاعين في جميع القطاعات ،وهذا ما حاولنا تقديمه في هذا الفصل تناولنا في المبحث الأول دور القطاع العام في الاقتصاد الوطني، أما المبحث الثاني تحدثنا عن مكانة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، وجاء المبحث الثالث واقع الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر.

المبحث الأول: دور القطاع العام في الاقتصاد الوطني

تلعب الاستثمارات العمومية دورا هاما في السياسات التنموية لمختلف الحكومات، حيث تعتمد السلطات العمومية في الكثير من الحالات على الاستثمار العمومي كمحفز للاقتصاد الوطني، وكموجه للعملية التنموية إلى بعض الأنشطة الاقتصادية ، أو في التركيز على قطاعات معينة.

المطلب الأول: دور القطاع العام في النمو الاقتصادي

تعتبر الاستثمارات في النماذج الكينزية للنمو المؤشر الأساسي في توسيع الطاقة الإنتاجية ،والعامل الرئيسي في رفع معدل النمو في الأجل الطويل [1] ، كما تؤدي الاستثمارات العمومية دوار محوريا في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة المستدامة، حيث تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال الذي يساهم في تحريك العرض الكلي واحداث تغييرات جوهرية في الجهاز الإنتاجي والاندماج القطاعي الداخلي وتصحيح الاختلالات الهيكلة في الاقتصاد [2].

وقد بينت نتائج بعض الدراسات القياسية علاقة الاستثمارات العمومية بمعدل النمو الاقتصادي حسب القطاعات الاقتصادية خلال فترات تنفيذ البرامج التنموية، حيث أظهرت العلاقة الطردية بين مشاريع الإسكان والمنشآت الأساسية من جهة ومعدل النمو الاقتصادي من جهة أخرى، وذلك من خلال زيادة التشغيل وتوليد دخول جديدة للأفراد تسمح بزيادة الطلب الكلي، وأظهرت كذلك العلاقة الطردية بين معدلات نمو القطاع الصناعي وزيادة النفقات العمومية الاستثمارية للقطاع ابتداء من سنة 2001 [3].

كما أظهرت هذه الدراسات تسجيل علاقة عكسية بين المنشآت الاجتماعية والثقافية وكذا مشاريع التربية والتكوين والمخططات البلدية للتنمية من جهة ومعدل النمو الاقتصادي من جهة ثانية، وقد كان ذلك بسبب الحجم الكبير للمخصصات المالية والطبيعة غير المنتجة لهذه القطاعات، كما أن أثر دعم هذه

[1] – بابا، عبدالقادر.(2004). سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،ص.20.

[2] – صالح، صالحي.(2013). تأثير البرامج التنموية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي، المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، جامعة سطيف، ص.1.

[3] – عثماني، أنيسة و بوحصان، لامية. (2013). دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014"، جامعة سطيف1، ص.21 – 23.

القطاعات يكون بشكل غير مباشر وعلى المدى البعيد، خاصة وأنّ الهدف الرئيسي من هذا الدعم هو تنمية الموارد البشرية وإصلاح المؤسسات والإدارات ودعم المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي.

وسوف نتتبع من خلال الجدول التالي تطور كل من معدلات النمو الاقتصادي وقيم الاستثمارات العمومية خلال فترات تنفيذ سلسلة البرامج التنموية 2001–2014:

الجدول رقم 3. 1. تطور معدلات النمو الاقتصادي وقيم الاستثمارات العمومية خلال الفترة 2001–2014

السنوات	الاستثمارات العمومية (مليار دينار جزائري)	معدل النمو الاقتصادي (%)
2001	434.0	3.0
2002	502.3	5.6
2003	567.5	7.2
2004	618.7	4.3
2005	872.5	5.9
2006	1091.4	1.7
2007	1552.2	3.4
2008	1898.0	2.4
2009	1944.6	1.6
2010	1921.4	3.6
2011	2140.2	2.9
2012	2363.0	3.4
2013	2433.6	2.8
2014	2493.9	3.8

المصدر: باشوش، حميد.(2016). نفس المرجع السابق،ص.130.

والشكلان المواليان يوضحان بيانيا الاتجاه العام الذي أخذه تطور كل من الاستثمارات العمومية ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014

الشكل رقم3. 1. تطور الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2001–2014

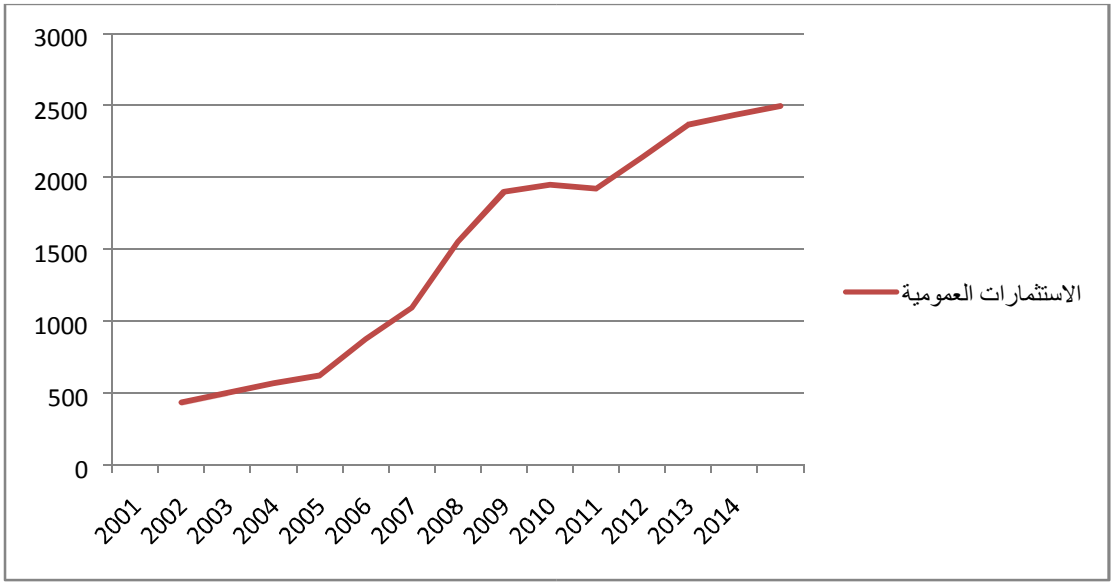

المصدر: باشوش، حميد.(2016). نفس المرجع السابق،ص.131.

الشكل رقم 3. 2. تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001–2014

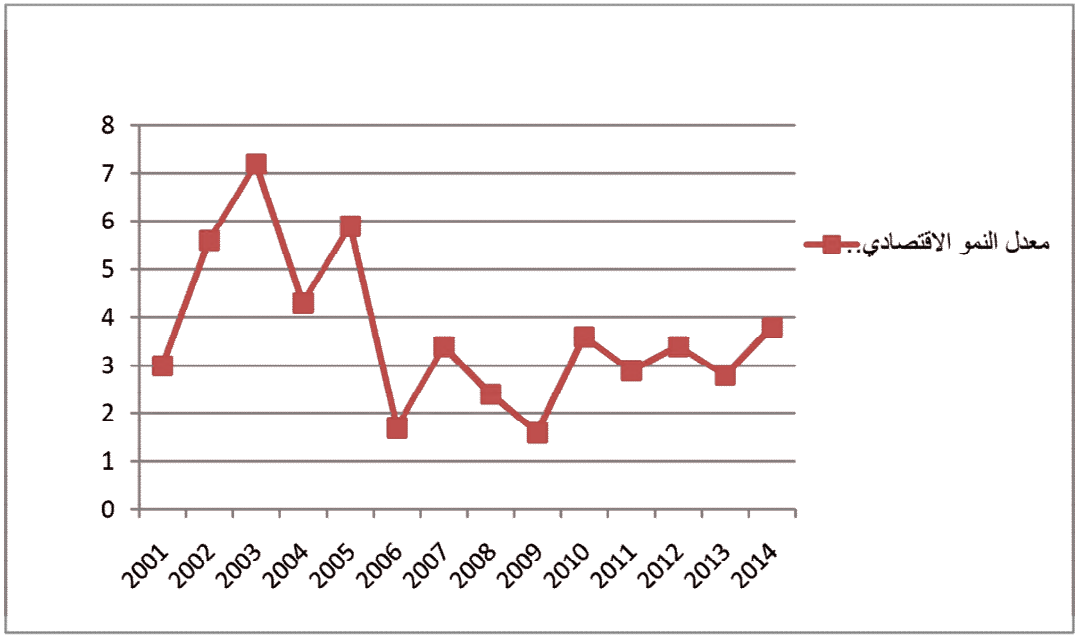

المصدر: باشوش، حميد.(2016). نفس المرجع السابق،ص.131.

نلاحظ من خلال الجدول والشكلين السابقين الارتفاع المستمر والكبير في قيم الاستثمارات العمومية حيث انتقلت من 434 مليار دينار سنة 2001 إلى أكثر من 2490 مليار دينار سنة 2014، وقد كان هذا الارتفاع الكبير والمتواصل طوال فترة تنفيذ البرامج التنموية باستثناء سنة 2010 التي عرفت فيها انخفاضا

طفيفا، ويلاحظ أيضا أنه ابتداء من سنة 2005 عرفت قيم الاستثمارات العمومية ارتفاعا أكبر منه في الفترة 2001–2004، كما عرفت ارتفاعا نسبيا كبيرا أيضا ابتداء من سنة 2011 إلى غاية سنة 2014.

وفي المقابل فإننا نلاحظ أنّ معدلات النمو لم تستقر على اتجاه واحد طوال الفترة 2001– 2014، حيث عرفت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، ارتفعت خلال الفترة 2001–2003 من 3.0 % إلى 7.2%، ثم عرفت هذه المعدلات تذبذبا بين الصعود والنزول ابتداء من سنة 2004، كما سُجلت أدنى المعدلات سنتي 2006 و 2009 بمعدلي نمو 1.7% و 1.6% على التوالي، في الوقت الذي عرفت فيه الاستثمارات العمومية ارتفاعا متواصلا طوال الفترة 2001–2014.

تفسر هذه المعطيات بأن الارتفاع المستمر والمتواصل في حجم الاستثمارات العمومية يرجع إلى الضخ المتواصل للنفقات الاستثمارية من خلال البرامج التنموية التي انطلقت في الفترة 2001–2004 مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بحوالي 07 مليار دولار، ثم مع تواصل الارتفاع الكبير للعوائد النفطية تم تخصيص مبالغ أكبر وصلت إلى حوالي 180 مليار دولار خلال الفترة 2005–2009 وهي فترة تنفيذ البرامج التكميلية لدعم النمو ،وبعد ذلك تم الانطلاق في البرنامج التنموي الخماسي 2010 –2014 بمخصصات وصلت إلى حوالي 286 مليار دولار.

وبخصوص الانخفاض النسبي الذي عرفته قيمة الاستثمارات العمومية سنة 2010 فإنّ مردّ ذلك إلى تبعات أزمة الرهن العقاري وانعكاساتها السلبية على العوائد النفطية سنتي 2009 و 2010، مما جعل السلطات العمومية تأخذ بعض التدابير الحذرة في الإنفاق العمومي، لكن مع تجاوز هذه الفترة عاودت قيمة الاستثمارات العمومية إلى الارتفاع بشكل أكبر.

وفيما يتعلق بمعدلات النمو وبالرغم من أنها كانت عموما معدلات نمو مقبولة للاقتصاد الوطني، غير أنه من الواضح عدم وجود تأثر كبير لهذه المعدلات بحجم الاستثمارات العمومية والغلاف المالي المخصص لكل برنامج تنموي، فبأخذ متوسط هذه المعدلات في فترة كل برنامج تنموي نجد المتوسط في فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 –2004) في حدود 5%، وفي في فترة البرامج التكميلية (2005 –2009) في حدود 3%، ثم بقي المتوسط في حدود 3.3% خلال فترة البرنامج التنموي الخماسي (2010–2014)، بمعنى أنّ الزيادة الكبيرة في الأغلفة المالية المخصصة للبرامج التنموية لم ترافقها زيادة كبيرة في معدلات النمو الكلية.

أما بالنسبة لسنتي 2006 و2009 اللتين عرفتا أخفض معدلات النمو خلال الفترة 2001– 2014، فيلاحظ أنّ سنة 2006 عرفت أعمال صيانة في حقول النفط نتج عنها تباطؤ في معدل نمو قطاع المحروقات، كما أنّ سنة 2009 شهدت التداعيات السلبية لأزمة الرهون العقارية على العائدات النفطية، وهذا ما انعكس على معدل النمو الإجمالي في هاتين السنتين بالنظر إلى هيمنة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي.

وباحتساب متوسط معدلات النمو خلال كل الفترة 2001–2014 فإنها في حدود 3.7 % وهو ما يمثل أكثر من ضعف المتوسط المسجل خلال العشرية 1990 –1999 الذي بلغ 1.5 % [4].

ويمكن تفسير أسباب عدم وجود انعكاسات واضحة لحجم الاستثمارات العمومية على معدل النمو الإجمالي بطبيعة الهيكل الاقتصادي التي جعلت تأثير معدل النمو في قطاع المحروقات يطغى على معدلات النمو في باقي القطاعات الاقتصادية، وهذا بالرغم من ضخامة حجم الاستثمارات العمومية.

ولإبعاد تأثير قطاع المحروقات ،وقصد معرفة دور البرامج التنموية في القطاعات الاقتصادية الأخرى، ندرس معدلات نمو الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات خلال نفس الفترة.

الجدول التالي يوضح الاستثمارات العمومية ومعدلات النمو خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2001–2014:

الجدول رقم 3. 2. تطور معدلات النمو الاقتصادي خارج المحروقات وقيم الاستثمارات العمومية خلال الفترة 2001 –2014

[4]- *Rapport « La situation économique et financière à fin 2001 », Ministère des Finances, p.13.*

السنوات	الاستثمارات العمومية (مليار دينار جزائري)	معدل النمو خارج المحروقات (%)
2001	434.0	6.2
2002	502.3	6.5
2003	567.5	6،6
2004	618.7	5.0
2005	872.5	6.0
2006	1091.4	5.4
2007	1552.2	7.0
2008	1898.0	6.7
2009	1944.6	9.6
2010	1921.4	6.3
2011	2140.2	6.2
2012	2363.0	7.2
2013	2433.6	7.1
2014	2493.9	5.6

المصدر: باشوش، حميد.(2016). نفس المرجع السابق،ص.134.

الشكل رقم 3. 3. معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2001 –2014

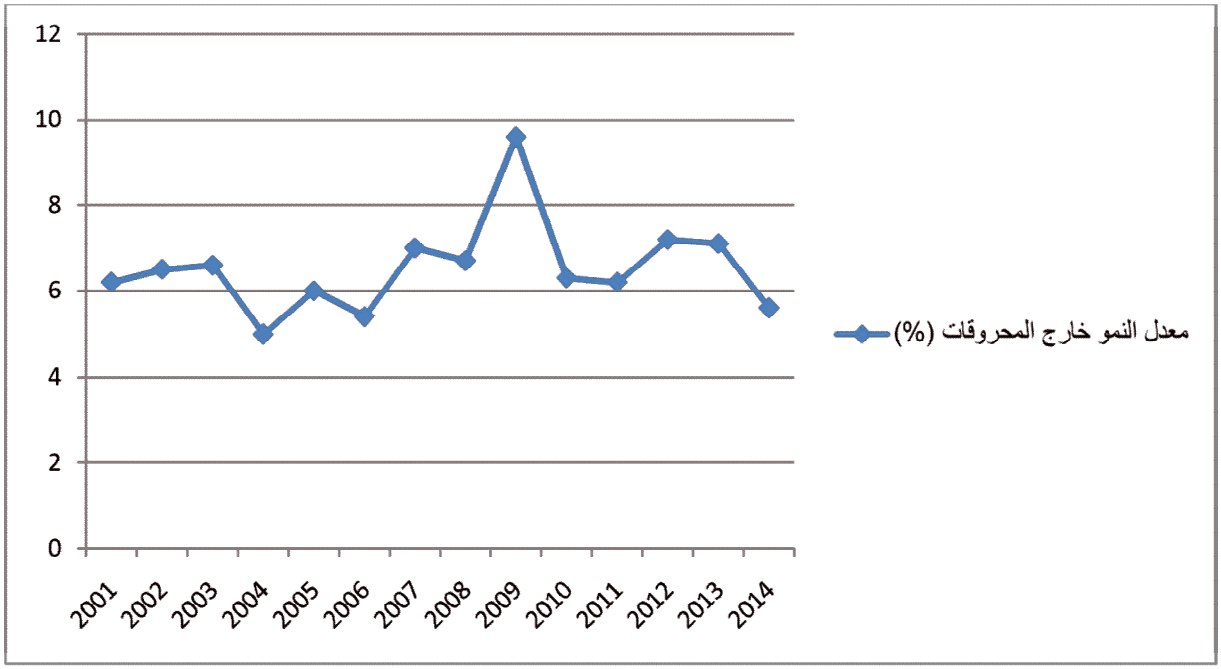

المصدر: باشوش، حميد.(2016). نفس المرجع السابق،ص.135.

يتبين من الجدول والشكل التوضيحي أنّ معدل النمو خارج قطاع المحروقات قد بقي متراوحا بين حدود 5% و7% طوال الفترة 2001–2014 باستثناء سنة 2009 التي عرف فيها ارتفاعا إلى 9.6%، كما يلاحظ أنّ أدنى معدل نمو تم تسجيله سنة 2004 وهو 5.0% .

ويمكن تفسير هذه الملاحظات بكون النمو خارج المحروقات قد رافق الزيادة المستمرة في حجم الاستثمارات العمومية التي تم ضخها من خلال مجموعة البرامج التنموية طوال الفترة 2001 –2014، أمّا بخصوص تسجيل أدنى معدل نمو سنة 2004 فقد مثلت هذه السنة الأخيرة من برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي تم استهلاك 96% من مخصصاته في الفترة 2001–2003، وفيما يتعلق بالارتفاع الكبير لمعدل النمو خارج المحروقات سنة 2009 إلى9.6% فيرجع ذلك إلى أنّ هذه السنة عرفت تداعيات الأزمة المالية على قطاع المحروقات الذي عرف أدنى معدل له خلال نفس الفترة بمعدل سلبي (–8.0%)[5]، وبالتالي دفع هذا التراجع إلى ارتفاع معدل النمو خارج قطاع المحروقات.

كما أنّ ثبات الاتجاه العام لمعدل النمو عند حدود 5% و 7% بالرغم من النزعة التصاعدية التي ميزت مخصصات البرامج التنموية (7 مليار دولار ثم 180 مليار دولار ثم 286 مليار دولار) يمكن تفسيره

[5] *-Données Statistiques "Les Comptes économiques En Volume De 2000 à 2014 N°710",ONS, Juillet 2015 , p.17.*

بأنّ حجم الإنفاق العمومي الكبير في البرامج التنموية بقي مقيدا بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني [6]، وهذا ما يقتضي تحسن فعالية نفقات الاستثمار العمومية من أجل تدارك التباطؤ المحسوس في قدرة امتصاص هذه الاستثمارات.

المطلب الثاني: دور القطاع العام في التشغيل

تمثل مكافحة البطالة وتوفير أكبر عدد ممكن من فرص العمل تحديا كبيرا بالنسبة للاقتصاد الوطني، نظرا للطابع الريعي والاختلالات الهيكلية التي تميزه من جهة، ومن جهة أخرى بسبب طبيعة التركيبة الديمغرافية إذ يشكل الشباب الذين هم في سن العمل نسبة كبيرة من العدد الإجمالي للسكان ، كما ساهمت الأوضاع الاقتصادية والأمنية الصعبة التي عاشتها الجزائر سنوات التسعينات في تفاقم مشكل البطالة، حيث رافق سياسات الإصلاح الهيكلي وقانون خوصصة المؤسسات العمومية تسريح آلاف العمال، كما أدّى تخريب الكثير من المنشآت والمؤسسات وموجات النزوح الريفي الكبيرة إلى اختلالات كبيرة في أداء القطاعات الاقتصادية وارتفاع البطالة إلى معدلات كبيرة.

والجدول التالي يوضح معدلات البطالة خلال الفترة 1990 –1999:

الجدول رقم 3. 3.معدلات البطالة خلال الفترة 1990 –1999

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدلات البطالة	19.8	20.3	21.3	23.2	24.4	28	28.3	29.2	28.02	29.24

المصدر: باشوش، حميد.(2016). نفس المرجع السابق،ص.137.

نلاحظ من خلال الجدول الارتفاع الكبير في معدلات البطالة طوال الفترة 1990–1999 حيث وصل متوسط هذه المعدلات إلى أكثر من 25%، وهو متوسط مرتفع جدّا، كما يلاحظ الارتفاع المستمر في معدل البطالة من سنة لأخرى باستثناء انخفاض بسيط سنة 1998، ويعود هذا الارتفاع المتواصل إلى خوصصة المؤسسات العمومية، إضافة إلى ترك الآلاف لمناصب عملهم وأنشطتهم الاقتصادية بسبب الظروف الأمنية.ومثلت الاستثمارات العمومية منذ الثمانينات الحل الذي تلجأ إليه الجزائر دائما لامتصاص البطالة، وخلق مناصب عمل، فكلما كان هناك استثمارات عمومية كبيرة كلما انعكس ذلك إيجابا على التشغيل.

[6] – صالح، صالحي. (2013).نفس المرجع السابق ، ص.18 .

وقد توصلت بعض الدراسات القياسية إلى إثبات وجود علاقة عكسية بين الاستثمارات العمومية ومعدّلات البطالة في الجزائر[7]، والشكل الموالي يوضح هذه العلاقة:

الشكل رقم 3. 4. البطالة والاستثمار العمومي في الجزائر

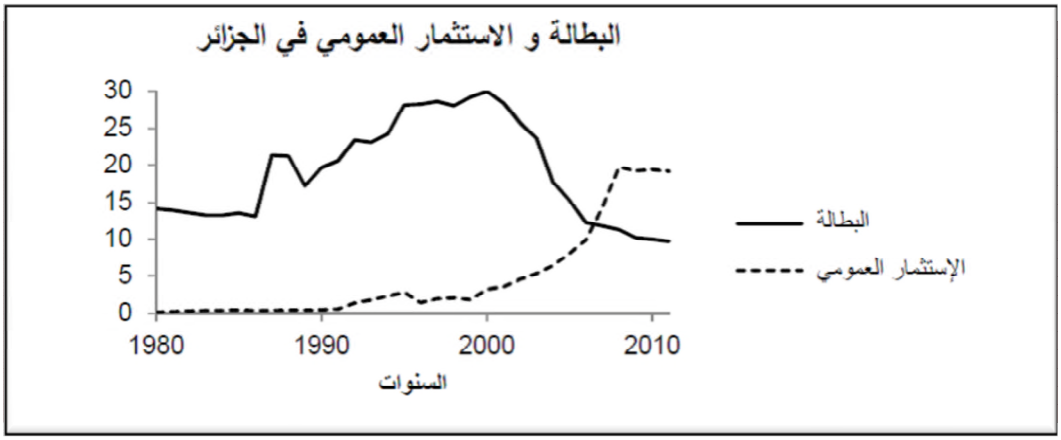

المصدر: عويسي، وردة.(2014).البطالة واتجاهات النمو الاقتصادي والاستثمار العمومي وأسعار النفط- حالة الجزائر، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون ،جامعة عنابة، العدد 39، ص. 18.

نلاحظ من خلال الشكل أنّه بصفة عامة يمكن القول أنّ معدلات البطالة تتناسب عكسيا مع الاستثمارات العمومية، بينما تم تسجيل ارتفاع كبير لمعدلات البطالة في الفترة 1986-1988 بسبب تداعيات الأزمة الإقتصادية، وواصلت هذه المعدلات وتيرة الارتفاع في التسعينات رغم ملاحظة الزيادة النسبية في الاستثمار العمومي وهذا نتيجة ترشيد الإنفاق العام الذي صاحب تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، وكذا بسبب تسريح العمال نتيجة قانون خوصصة المؤسسات العمومية، ثم تظهر العلاقة العكسية بشكل أوضح بين الاستثمارات العمومية ومعدل البطالة خلال الفترة 2001-2010 كنتيجة لتنفيذ البرامج التنموية والحجم الكبير للاستثمارات العمومية التي تضمنتها.

واعتبارا من سنة 2001 قامت الدولة بإطلاق سلسلة الاستثمارات العمومية، وكان التشغيل أحد الأهداف الرئيسية لهذه الاستثمارات ، وهو ما أدى إلى توفير عدد معتبر من مناصب الشغل بفضل مجموعة المشاريع الاستثمارية التي شملت كل القطاعات خاصة قطاعات البناء ولأشغال العمومية وقطاع الفلاحة في مختلف الولايات والبلديات ، وهذا ما سمح باستيعاب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل في هذه المشاريع وذلك ما يفسر الاتجاه التنازلي لمعدلات البطالة.

ويوضح الجدول التالي معدلات البطالة خلال الفترة 2001 -2014:

[7] – عويسي، وردة. (2014). نفس المرجع السابق، ص. 22 .

الجدول رقم 3. 4. تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001–2014

السنوات	معدل البطالة (%)
2001	28.40
2002	25.70
2003	23.70
2004	17.70
2005	15.30
2006	12.30
2007	11.80
2008	11.30
2009	10.20
2010	10.00
2011	10.0
2012	11.0
2013	9.8
2014	10.6

المصدر: باشوش، حميد.(2016). نفس المرجع السابق،ص.139.

يتبين من خلال الجدول أنّ معدلات البطالة قد عرفت في اتجاهها العام انخفاضا متواصلا طوال فترة تنفيذ البرامج التنموية 2001 –2014، حيث انخفض معدل البطالة من أكثر من 28 % سنة 2001 وهي السنة الأولى من برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى حوالي 10.6% سنة 2014 التي تمثل السنة الأخيرة من البرنامج التنموي الخماسي 2010–2014.كما يلاحظ أنّ وتيرة الانخفاض عرفت تسارعا كبيرا خلال الفترة 2001 –2009 بانتقال معدل البطالة من 28.4% إلى حوالي 10%، ثم بقي في حدود 10% طوال الفترة 2010–2014.

يمكن تفسير هذه النتائج وأسباب الانخفاض الكبير في معدل البطالة خلال هذه الفترة، بالدور الذي لعبته الاستثمارات العمومية التي تم مباشرتها في تحريك الطلب الكلي، فأدى ذلك إلى تنشيط مختلف

القطاعات الاقتصادية وبالأخص الأشغال والبناء العمومية وقطاع الفلاحة والتنمية الريفية ،حيث سمحت مشاريع الطرقات والسكك الحديدية ومشاريع السدود والسكن وسياسات الدعم الفلاحي وتشجيع الأنشطة المنتجة باستيعاب أعداد معتبرة من اليد العاملة.

وعلى هذا الأساس فإن للنفقات العامة دوار كبيرا في الحد من معدلات البطالة بشرط أن يكون هنالك في المقابل مرونة وكفاءة في الجهاز الإنتاجي تسمح بالاستجابة السريعة والفورية للزيادة في الطلب الكلي، إذ أن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وكفاءته قد تؤدي إلى زيادة في الطلب على الواردات لتلبية تلك الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن ارتفاع حجم النفقات العامة، مما يحد من الأثر الإيجابي للتوسع في النفقات العامة على حجم العمالة.

المطلب الثالث:دور القطاع العام في الصناعة والخدمات

يعتبر تطوير لقطاع الصناعي في الجزائر و النهوض بأدائه الى المستوى المطلوب هدفا رئيسيا تسطره كل الحكومات المتعاقبة ، وبعد استراتيجية الصناعات المصنعة التي تم انتاجها في السبعينات قامت السلطات العمومية بمجموعة من الاصلاحات الهيكلية والتنظيمية شملت المؤسسات العمومية بشكل خاص و الاقتصاد الوطني بشكل عام من اجل الانتقال الى الاقتصاد المفتوح والاندماج مع ما تفرضه التحديات الاقليمية و العالمية، وذلك من خلال جعل الاقتصاد الوطني اقتصادا تنافسيا قادر على خلق الثروة وتحقيق التنمية الاقتصادية في كل القطاعات.

يتكون القطاع الصناعي في الجزائر من القطاع الصناعي العمومي الذي ينشط في ثلاث فروع رئيسية هي الصناعات الغذائية، الصناعات الالكترونية، و الصناعات الكهربائية و الميكانيكية في حين أن القطاع الخاص يرتكز على الصناعة الغذائية و صناعة النسيج و الألبسة الجاهزة [8].

وفي اطار سلسلة البرامج التنموية خلال الفترة2001-2014 ،مثل النهوض بالمؤسسات الصناعية ودعمها محورا هاما في كل برنامج، واضافة الى التحفيزات الجبائية و الدعم المباشر للأنشطة المنتجة، أسهمت استثمارات البنية التحتية والمنشآت الأساسية في دعم القطاع الصناعي ،من خلال مشاريع الطرق و السكك الحديدية وتهيئة المناطق الصناعية، ومشاريع الموانئ وتحديث المطارات و غيرها من المشاريع التي

[8] – عروب،رتيبة و بوسبعين،تسعديت.(2012). أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتجيات الصناعية و دفع عجلة التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني " الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر"، جامعة مستغانم، ص ص.4-5.

تسهل اقامة المشاريع الصناعية وتنقص من التكاليف، كما تساهم في تطوير القطاع من خلال ربطه بالمناطق الحضرية و الموانئ و المطارات.

كما تم اعداد استراتيجية صناعية متكاملة قائمة على الاهتمام بكل فرع من فروع الصناعة ووضع الاليات الكفيلة بتطويره، ومتابعة دعم المؤسسات الصناعية الوطنية للرفع من قدراتها التنافسية قصد زيادة حصصها في السوق المحلي وتمكينها من دخول الأسواق الدولية، وهذا في اطار الجهود المبذولة لتنويع هيكل الاقتصاد الوطني و التخفيف من التبعية شبه المطلقة لقطاع المحروقات.

ولمعرفة مدى تأثير البرامج التنموية على القطاع الصناعي نتتبع معدلات النمو التي سجلها القطاع ونسب مساهمته في الناتج المحلي في الفترة 2001 -2014 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 3. 5. معدلات نمو قطاع الصناعة ومدى مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي

السنوات	معدل نمو قطاع الصناعة (%)	مساهمة القطاع في ن .م .ا خارج المحروقات (%)
2001	5.1	12.7
2002	4.7	12.7
2003	2.4	11.9
2004	2.8	11.5
2005	3.4	11.3
2006	3.5	10.9
2007	3.6	10.1
2008	6.2	9.6
2009	8.5	9.3
2010	3.4	8.8
2011	3.9	7.8
2012	5.1	7.6
2013	4.1	7.3
2014	3.9	7.4

المصدر: باشوش،حميد.(2016). نفس المرجع السابق،ص ص.156 -157.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات نمو القطاع الصناعي معدلات متذبذبة ، بلغ متوسطها في الفترة 2001 – 2004 قيمة 3.75 %، ثم بلغ المتوسط في الفترتين 2005 -2009 و 2010-2014 القيمتين 5.04 %و 4.08 % على الترتيب، بينما بلغ متوسط كل الفترة 4.29 %.كما نلاحظ أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي قد انخفضت من متوسط 11.11 %خلال الفترة 2001 -2009 الى متوسط 7.78 %خلال الفترة 2010-2014 .

تبين هذه المعطيات أن معدلات نمو القطاع الصناعي هي معدلات ضعيفة تدل على الأداء الضعيف لهذا القطاع ، كما أن مساهمته في الناتج المحلي بينت أنه رغم الارتفاع الكبير في المخصصات المالية للبرامج التنموية لم يظهر تأثير ذلك على القطاع الصناعي، وهذا ما يتطلب اعادة دراسة السياسة المنتهجة في القطاع من أجل تحفيز القطاع الخاص أكثر ودعم المؤسسات الصناعية الناشئة ومرافقتها.

أما فيما يخص قطاع الخدمات ،فأنه يعتبر قطاعا مهما في الاقتصاد الوطني، ويمثل ثاني قطاع اقتصادي بعد قطاع المحروقات، يعكس هذا القطاع الحركية التي يعرفها الاقتصاد نظرا لارتباطه وتشابكه مع أداء باقي القطاعات الاقتصادية.

ولمعرفة تأثير البرامج التنموية الثلاثة خلال الفترة 2001 -2014 على قطاع الخدمات نتتبع معدل نمو القطاع ونسب مساهمته في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات،يوضح الشكل الآتي تطور معدلات نمو قطاع الخدمات خلال الفترة2001-2014

الشكل رقم 3. 5. معدلات نمو قطاع الخدمات خلال الفترة2001-2014

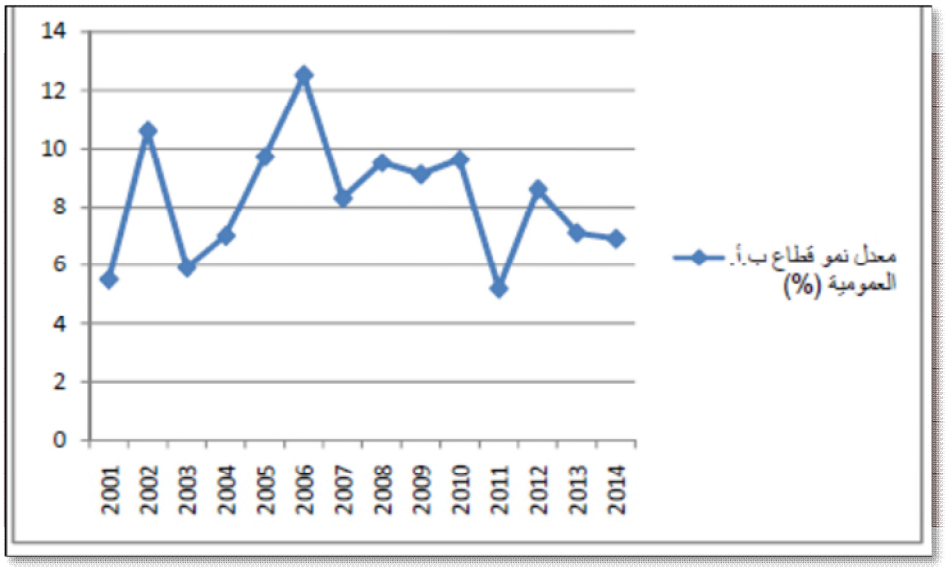

المصدر : باشوش،حميد.(2016).نفس المرجع السابق،ص.150.

نلاحظ من خلال معطيات الشكل السابق أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي هي نسبة كبيرة في كل سنوات فترة تنفيذ البرامج التنموية 2001 –2014 حيث تهيمن على باقي القطاعات بمتوسط بلغ 53 .58% ، ويمكن تفسير ذلك بسببين، السبب الأول هو الارتفاع الكبير في قيمة إنتاج هذا القطاع تبعا لسلسلة الاستثمارات العمومية المتتالية التي رفعت من الطلب الكلي وبالتالي تحركت معها أغلب القطاعات، هذه الحركية في القطاعات الأخرى ساهمت في ارتفاع المبادلات التجارية الداخلية والخارجية والأنشطة المرتبطة بها، والسبب الثاني يعود إلى أنّ القطاعات الإنتاجية كالفلاحة والصناعة لم تصل إلى درجة النشاط والنمو التي تسمح بتغيير طبيعة الهيكل الإنتاجي لصالح هذه القطاعات ورفع نسبة مساهمتها في الناتج خارج المحروقات، مما يبقي الهيمنة لقطاع الخدمات.

المبحث الثاني: مكانة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني

يمثل القطاع الخاص اليوم في الجزائر محور عملية التنمية الاقتصادية نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا و إمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات، لذا سنحاول من خلال هذا العنصر معرفة الوزن الحقيقي للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني من خلال العناصر التالية:

المطلب الأول: مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة

عرفت القيمة المضافة للقطاع الخاص في الجزائر منذ بدء الاصلاحات الاقتصادية والتحول نحو اقتصاد السوق نموا متواصلا، حيث قبل ذلك و ابتداء من سنة 1985 أصبحت ثلث القيمة المضافة الإجمالية من نصيب القطاع الخاص، من 19% ثم تواصلت في الارتفاع لتتجاوز40 % من مجمل القيمة المضافة انطلاقا من سنة 1990، و شهدت الفترة الممتدة ما بين1988- 1996 نموا تجاوز 20 %، ثم تواصل الارتفاع لتسجل سنة 1998 أعلى نسبة للقطاع الخاص من إجمالي القيمة المضافة بنسبة 53.27% ، حيث اعتبرت المرة الأولى التي تتجاوز فيها مساهمة المؤسسات الخاصة تلك التي تحققها عادة المؤسسات العمومية.

الجدول رقم 3. 6.مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في الفترة (1985–2011)

البيان	1985	1990	1993	1995	1996	1997
العدد(مليار دج)	75.47	184.3	438.6	711.6	935.80	1012.5
النسبة(%)	32.88	42.94	47.7	45.36	45.7	45.7

1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
1181.2	1332.9	1430.2	1643	1798	2040	2369.6
53.27	51.28	41.7	47.6	49.32	47.5	46.46

2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
2749.5	3144.3	3442.5	3867.8	4430	4992.6	5447.9
42.72	42.8	42.8	41.4	54.7	51.5	48.2

المصدر: ديدوح، شكرية.(2012). افاق تنظيم سوق العمل للاقتصاديات في حالة تحول، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ص.184.

من الجدول السابق نجد أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة عرفت تذبذبا واضحا، حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها متفوقة على القطاع العمومي خلال سنوات 1998 ،1999 ،2009، 2010 وهذا بسبب تأثير الأزمات المالية العالمية (1997، 2008) التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط وبالتالي على انتاجية قطاع المحروقات، في حين باقي السنوات عرفت مساهمة بمتوسط 44.35 %

أما مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة من حيث القطاعات الاقتصادية فيبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 3. 7. تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في مختلف النشاطات الاقتصادية

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الفلاحة (%)	99	99	99	99	99	99	99	99	99	99	99
المحروقات(%)	04	07	08	08	09	08	06	06	08	08	09
الصناعة خارج المحروقات(%)	34	35	36	38	41	43	44	44	46	47	47
البناء والاشغال العمومية(%)	76	77	76	77	80	80	87	87	87	86	86
النقل والمواصلات	76	77	71	72	72	78	81	81	81	82	82
التجارة(%)	94	93	93	93	94	94	93	93	94	94	94
الخدمات(%)	90	90	89	89	89	90	88	88	89	88	88

المصدر: ديدوح، شكرية.(2012). نفس المرجع السابق، ص.184.

من الجدول نجد أن القطاع الخاص يستحوذ على القطاع الفلاحي بشكل شبه مطلق فهو يساهم في القيمة المضافة في هذا القطاع بنسبة 99 %، وهذا نتيجة انسحاب مؤسسات الدولة من هذا القطاع بشكل نهائي، تاركة المجال للقطاع الخاص.

أما بالنسبة لقطاع المحروقات فقد ظلت مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة فيه ضعيفة جدا فهي، لم تتجاوز في أحسن الأحوال9 % ويعود سبب ذلك إلى هيمنة الدولة في هذا القطاع ، فهي تعتبره قطاعا استراتيجيا ولا ينبغي للقطاع الخاص الاستثمار فيه بشكل واسع.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة خارج المحروقات، ففي بداية القرن الجديد كانت نسبة مساهمة ، القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في هذا القطاع دون المستوى بمتوسط 34 % ،لكنها عرفت نموا متواصلا بلغت نسبة 46% ما بين 2000 و 2011 لتصل سنة 2011 نسبة 47 % من اجمالي تكوين القيمة المضافة

في هذا القطاع، وهذا نتيجة زيادة استثمارات المؤسسات الخاصة في الصناعات الغذائية وبعض الصناعات الخفيفة.

أما بالنسبة لبقية القطاعات (البناء والاشغال العمومية، النقل، التجارة، الخدمات) فإن نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة ظلت كبيرة نسبيا ،حيث بلغت في المتوسط 84 %. ولهذا فإن عملية تحليل توزيع القيمة المضافة على مختلف النشاطات الاقتصادية ومعرفة وزن كل نشاط داخل القطاع القانوني سواء العام أو الخاص، يمكن من التعرف على النشاطات التي تعود بأكثر فائدة لكل قطاع قانوني، وهذا ما يعكسه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 3. 6. بنية القيمة المضافة للقطاع الخاص لسنة 2011

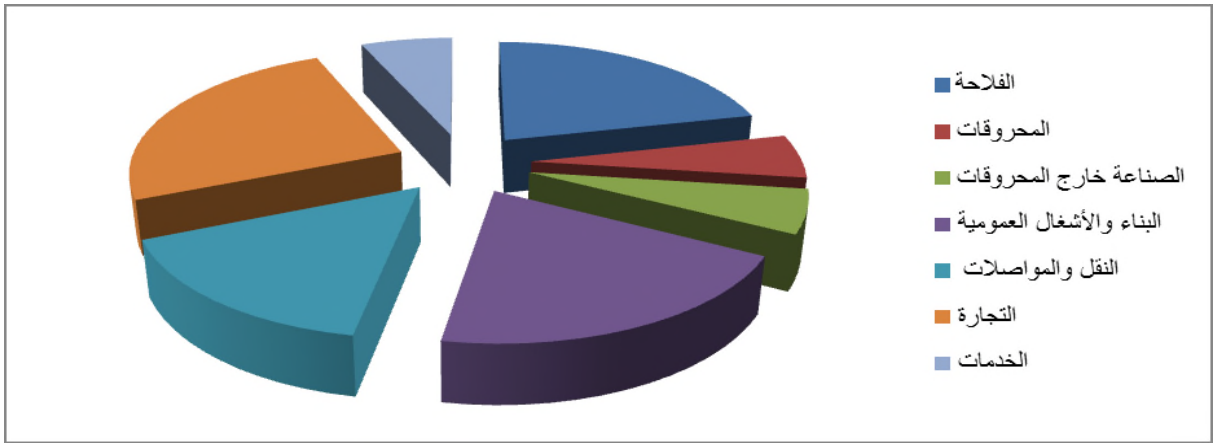

المصدر:عبد الحفيظي،عيسى.(2015). مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي،دراسة تحليلية و قياسية لحالة الجزائر،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية،جامعة ابو بكر بلقايد،تلمسان،ص.110.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الخاص في التشغيل والاستثمار

أدت نتائج المسح الذي قام به الديوان الوطني للإحصاء في نهاية سنة 2013، أن اجمالي السكان النشطين قد تم تقديرهم ب 11.964.000 شخص، أي بنسبة 31.48 % من إجمالي السكان ، وفيما يخص نسبة العمالة والتي تعرف بأنها " نسبة السكان المشتغلين على اجمالي سكان النشطين " قد بلغت 10 788.000شخص ،أي أن نسبة البطالة بلغت 9.82%، كما أظهر النتائج أن ثلثي اليد العاملة هم أجراء 69 %، مع تراجع نسبي لصالح المستخدمين وأصحاب المهن الحرة ، ويمثل الأجراء الدائمون 35.9%، و الأجراء الغير دائمون 33 %،كما تدلي التركيبة النسبية لليد العاملة حسب القطاع القانوني أن القطاع الخاص يشغل 58.8 % من المشتغلين ، ومن حيث قطاع النشاط الاقتصادي فقد تواصل هيمنة قطاع

الخدمات بالمفهوم الواسع الذي يشغل أكثر من نصف اليد العاملة 59.8% يليه قطاع البناء والاشغال العمومية 16.6 % والصناعة13 % وأخيرا القطاع الفلاحي بنسبة 10.6%.[9]

أما بالنسبة للاستثمار فهو يعتبر من بين أهم المؤشرات الأساسية لقياس مدى تطور القطاع الخاص،لذا يمكن الوصول إلى تحديد مساهمة المؤسسات الخاصة في الاستثمار في الجزائر عن طريق فحص النتائج المسجلة من طرف الهيئات المتخصصة بدارسة الاستثمارات، حيث سنعرض في الجدول التالي حجم الاستثمارات ابتداء من سنوات الاصلاحات الاقتصادية أي ابتداء من سنة 1993 وحتى نهاية 2013 ، حيث تمتد الفترة الأولى من سنة 1993 إلى سنة 2001 أين سجلت التصريحات لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات APSI ، ثم الفترة الثاني من سنة 2002 الى 2013 ،والتي سجلت فيها تصريحات الاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI . والتي أنشأت عوضا عن الوكالة السابقة APSI.

الجدول رقم 3. 8. التطور السنوي للاستثمار في الجزائر(1993 – 2001) المصرحة لدى وكالة APSI

السنة	عدد المشاريع		قيمة المشاريع (مليار دج)		مناصب الشغل
	العدد	النسبة%	القيمة	النسبة%	
1994-1993	694	1.44	114	3.14	59606
1995	834	1.73	219	6.04	73818
1996	2075	4.30	178	4.91	127849
1997	4989	10.34	438	12.09	266761
1998	9144	18.96	912	25.17	388702
1999	12372	25.65	685	18.90	351986
2000	13105	27.17	798	22.02	336169
2001	5018	10.40	279	7.70	113983
المجموع	48231	100	3623	100	1718874

Source : Rapport du Ministère de la PME : « Actes des assises nationales de la PME »، Janvier، 2004، Alger.P.146.

[9] –شيبي ،عبد الرحيم و شكوري ،محمد.(2009). معدل الاستثمار الخاص بالجزائر دراسة تطبيقية، المؤتمر الدولي حول " القطاع الخاص في التنمية :تقييم واستشراف " المعهد العربي للتخطيط بالكويت،ص.23.

من الجدول نجد أن الاستثمارات شهدت ارتفاعا متزايدا خاصة بعد سنة 1996، وهذا نتيجة الاصلاحات الاقتصادية والتحسن النسبي في الوضع الأمني، حيث بلغ عدد المشاريع الاستثمارية خلال 9 سنوات حوالي 48231 مشروع، بتكلفة إجمالية بلغت 3623 مليار دج أي بمتوسط 400 مليار دج في السنة، وقد بلغ عدد مناصب الشغل التي خلقتها هذه المشاريع 1.7 مليون منصب شغل، ومع صدور الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار في أوت 2001 تم استحداث وكالة ANDI والتي سجلت المشاريع التالية:

الجدول رقم3. 9. التطور السنوي لمشاريع الاستثمار المسجلة لدى ANDIخلال الفترة (2002-2013)

السنة	العدد	النسبة %	المبلغ	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
2002	485	0.91	98276	1.22	29372	3.44
2003	1622	3.05	395870	4.9	34476	4.04
2004	874	1.64	240889	2.98	24719	2.90
2005	843	1.58	199128	2.47	43597	5.11
2006	2145	4.03	472505	5.85	47748	5.59
2007	4323	8.12	654665	8.11	87983	10.31
2008	6687	12.57	1325064	16.41	92005	10.78
2009	7594	14.27	462679	5.73	68774	8.06
2010	6386	12	395292	4.9	64091	7.51
2011	6434	12.09	1335448	16.54	128491	15.06
2012	6919	13	776530	9.62	83210	9.75
2013	8895	16.72	1716136	21.26	148943	17.45
المجموع	53207	100	8072482	100	853409	100

Source:http://www.andi.dz/images/statistique/EVOLUTIONDES PROJETS D'INVESTISSEMENT ar.jpg

يبين الجدول السابق مجمل الاستثمارات التي أحصتها وكالة ANDI مع مراعاة المشاريع الاستثمارية الملغاة، حيث بلغ عدد الاستثمارات الاجمالية في الجزائر ابتداء من سنة 2002 الى نهاية سنة 2013 بحوالي 53207 مشروع، بتكلفة إجمالية تجاوزت 8 ترليون دينار أي أزيد من 112 مليار دولار، أما من حيث نوع الاستمارات من حيث القطاع القانوني فيبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 3. 10. الاستثمارات على حسب القطاع القانوني

البيان	عدد المشاريع		قيمة المشاريع(مليون دج)	
	العدد	النسبة %	القيمة	النسبة %
القطاع الخاص	52381	98.45	4663864	57.77
القطاع العمومي	757	1.42	2465603	30.54
المختلط	69	0.13	943015	11.68
المجموع	53207	100	8072482	100

المصدر : عبد الحفيظي،عيسى.(2015).نفس المصدر السابق،ص.113.

من الجدول السابق نجد أن استثمارات القطاع الخاص والمختلط (الخاص+ العمومي)شكلت النسبة الكبرى من حيث الاستثمارات الكلية، حيث بلغت قيمتها حوالي 5606879 مليون دج ،أي حوالي 77.8 مليار دولار، بنسبة إجمالية بلغت 69.45% وبلغ عدد مناصب الشغل التي خلقتها هذه المشاريع خلال هذه الفترة حوالي 728035 منصب شغل بالنسبة للقطاع الخاص بنسبة 85.31 % ، أما القطاع المختلط فإن مناصب الشغل قد وصلت فيه إلى 25289 بنسبة 2.96 %.

ومنه نجد أن استثمارات القطاع الخاص قد زادت بشكل كبير خلال هذه الفترة، وهذا راجع إلى البحبوحة المالية التي تعيشها الجزائر نتيجة الايرادات النفطية الكبيرة و تراجع المديونية الخارجية إلى أن انعدمت ،كل هذا أدى إلى زيادة نسبية في حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص وبالتالي زيادة استثمارات هذا الأخير. وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 3. 11. تطور مجمل قيمة القروض الممنوحة خلال (1993-2013) الوحدة: مليار دج

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
القطاع العام	120	189	419	558	525	674	873	644	793	715	791
القطاع الخاص	77	69	102	128	108	169	214	284	337	550	587
المجموع	197	258	521	686	633	843	1087	948	1130	1265	1378

2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
857	895	820	984	1201.9	9،1.485	1460.6	1742.4	2040.2	2599.2
647	881	1066	1200	1413.3	1600.6	1806.7	1983.5	2247	2690.8
1504	1776	1886	2184	2615.2	3086.5	3268.1	3726.5	4287.6	5290

المصدر: عبد الحفيظي،عيسى.(2015). نفس المرجع السابق،ص.115.

المطلب الثالث: دور القطاع الخاص في الصادرات

عملت الجزائر منذ بداية الاصلاحات الاقتصادية إلى تحرير تجارتها الخارجية، أملا منها الاندماج في الاقتصاد العالمي و ترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات. حيث يقصد بالتجارة الخارجية بأنها " العملية من التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي.[10] لذا سنحاول في هذا العنصر معرفة مساهمة القطاع الخاص في حجم الصادارت الجزائرية من خلال تحليل الشكل التالي:

[10] – بن عبد العزيز،سفيان.(2013).دعم وتطوير القطاع الخاص كالية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان 21-22 ،لبنان ،ص.170.

الشكل رقم3. 7.تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة(2001-2013)

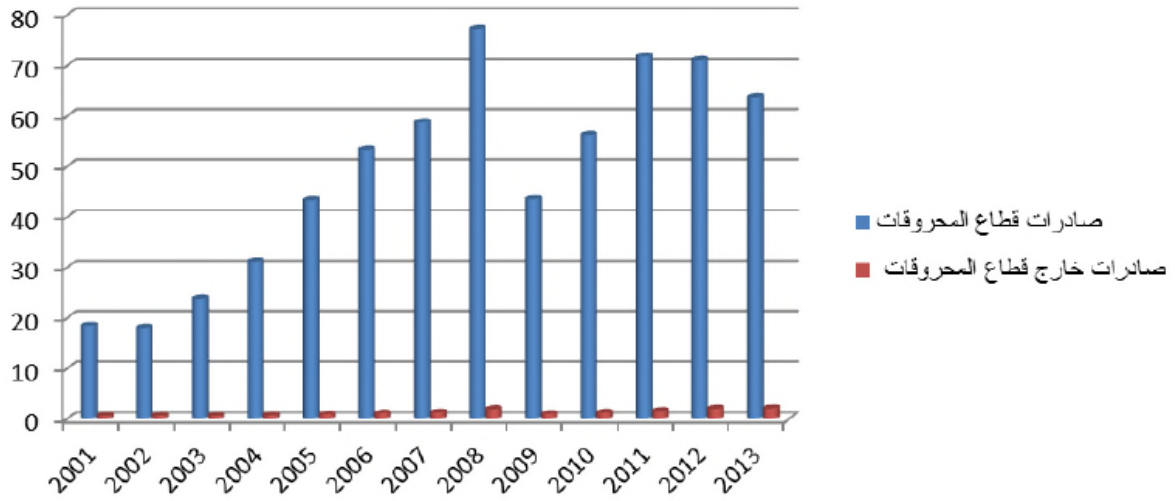

المصدر: عبد الحفيظي، عيسى.(2015).نفس المرجع السابق،ص.117.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن الصادرات الجزائرية سجلت ارتفاعا من سنة 2002،غير أن هذا الارتفاع يغلب عليه تصدير المحروقات ، إذ لا تزال الجزائر تعتمد على مورد وحيد غير متجدد للدخل وهو قطاع المحروقات الذي يستحوذ على غالبية الصادرات الجزائرية. وبالنسبة إلى سنة 2009.فقد سجل انخفاض كبير في حجم الصادرات الإجمالي قارب40 % و ذلك بسبب إرهاصات الأزمة المالية العالمية التي تسببت في كساد اقتصادي عالمي أدت الى التأثير على أسعار النفط، أما ابتداء من سنة 2010 فقد سجل ارتفاع في الصادارت بسبب تعافي الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار النفط، في حين نجد أن هناك ارتفاع طفيف في قيمة الصادارت خارج قطاع المحروقات، ومع ذلك فهي في حدود نسبة 3% والذي يساهم فيها القطاع الخاص بنسبة معينة، قيمة حيث لم تتجاوز صادارت القطاع الخاص في سنة 2012 قيمة 1.03 مليار دولار (0.38 مليار دولار بالنسبة للمنتجات الفلاحية و 0.65 مليار دولار للمصنوعات) أي بنسبة 1.2 % من حجم الصادارت الاجمالي.[11]

ومنه فالنتيجة الأساسية المستوحاة من هذه الأرقام هي أن القطاع الخاص الجزائري وجوده كعدمه، فهو غير مندمج على الاطلاق في الاقتصاد العالمي، فمنتجاته لا تصل إلى الاسواق العالمية وذلك بسبب ضعفها

[11] –بن جليلي، رياض واخرون.(2013). التجارة الخارجية العربية مؤشرات الأداء و التطوير، مجلة المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات السنة 31 ،العدد الفصلي الثاني، الكويت ،ص.12.

كما ونوعا، و أيضا عدم مقدرتها على منافسة السلع الأجنبية بالإضافة إلى الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص في تسوق منتجاته نحو الخارج.

المبحث الثالث: واقع الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر

تعتبر الجزائر من الاقتصاديات النامية التي تبنت في السبعينات والثمانينات النموذج التنموي القائم على الاقتصاد الموجه لتحفيز النمو الاقتصادي ،حيث حقق هذا التوجه بعض النتائج الجيدة في المراحل الاولى لبرامجها التنموية برغم من وجود حماية للصناعات الوطنية وتقييد للتجارة الدولية .

المطلب الأول: تجارب من الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

أمام محدودية المالية العمومية وعجزها عن القيام باستثمارات في المجال البنية الأساسية وبعض للمرافق العمومية مثل المطارات والموانئ وتسيير شبكات التزويد بالماء الصالح لشرب، التجأت السلطات العمومية الجزائرية إلى آلية الشراكة من أجل جذب استثمارات أجنبية ضخمة هدفها النهوض بالتنمية ومحاولة حل مشاكل البطالة والفقر والاستفادة من الخبرة الأجنبية في تسيير وتنفيذ هذه المشاريع الضخمة.

1-تجربة الشراكة في قطاع النقل

يعتبر النقل واحد من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة والازدهار لأي بلد.وعليه فان تواجد نظم نقل فعالة وشبكات حديثة ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي والإنتاج على نطاق واسع وحماية البيئة.

وتهدف هذه الاستراتيجية القطاعية الى زيادة عروض وسائل النقل من اجل:

- تلبية احتياجات تنقل الأشخاص والبضائع.
- تحسين نوعية الخدمة لتقليل الزمن والمسافة.
- الاستجابة للاحتياجات اللوجستية للمتعاملين الاقتصادين.
- ضمان التنمية المستدامة مع إعطاء الأولوية للتنوع والربط بين مختلف وسائل النقل.

وعلى أساس هذا المنظور حددت الدولة الجزائرية برامج مختلفة لقطاع النقل للفترات (1999–2004–2005–2009،2010–2014). وفي هذا السياق خصصت ميزانية قدرها 40مليار دولار لقطاع النقل في البرنامج للفترة الممتدة من 2010–2014 [12] من اجل:

–تحديث وتوسيع السكك الحديدية :30مليار دولار.

–تحسين النقل الحضري لاسيما تحقيق انجاز مشروع الترامواي عبر 14 مدينة.

–تحديث قطاع النقل.

ففي مجال تحديث وتوسيع السكك الحديدية ،أعلنت الهيئة المستقلة للنقل الباريسي (RATP Régie Autonome des Transports) في 2012، انها حصلت على عقد تشغيل وصيانة جميع مشاريع الترام في الجزائر، من خلال مشروع مشترك يديره فرع بالشركة (Dev RATP)، حيث تم اطلاق شركة تسيير خطوط الترامواي (سيترام) بحيث يساهم الشريك الفرنسي بنسبة 49 %اما ال51 بالمائة المتبقية فتوزع بين مؤسسة النقل الحضري والشبه حضري لمدينة الجزائر بنسبة 36% و مؤسسة مترو الجزائر بنسبة 15%[1]، كما كلفت مؤسسة ADP(شركة مطارات باريس بتسيير مطار الجزائر الدولي وهذا منذ سنة 2006،اما استغلال ميناء جنجن وميناء العاصمة فقد آل الى مؤسسة موانئ دبي العالمية ،وقد بلغت قيمة الاستثمار التي عرضها الجانب الاماراتي لتحديث الميناء وتجهيزه بنحو 700مليون دولار.

ولقد أوضح مدير عام شركة موانئ دبي العالمية الجزائر، ان جهود الشركة الجديدة ستركز على رفع طاقة ميناء الحاويات السنوية الى 760الف حاوية خلال الخمس سنوات القادمة، مقارنة مع 600 ألف حاوية سنة 2008، وبلوغ مستوي معالجة مليون حاوية سنويا على المدى البعيد حسب اتفاق الشراكة المبرم بين الحكومة الجزائرية ممثلة في المؤسسة "ميناء الجزائر وشركة موانئ دبي العالمية والذي يمتد الى 30سنة.

ان الذي دفع الجزائرية الى هذه الشراكة هو الحد من خسائر ميناء الجزائر العاصمة، والتي كانت تقدر ب 250 مليون دولار سنويا نتيجة نظام التسيير الذي كان يعرفه الميناء الذي يمثل 70% من عمليات التجارية الخارجية للجزائر.

[12]– توفوتي، رضوان.(2014). الشراكة بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص ودورها في تفعيل التنمية المحلية– حالة الجزائر– مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر03، ص .136.

وقد تسبب عدم كفاءة الخدمات على المستوي الميناء في ارتفاع كبير في أسعار خدمات الشحن البحري نحو الجزائر، حيث بلغ سعر نقل حاوية من ميناء مرسيليا (فرنسا) الى ميناء الجزائر 750 دولار للحاوية سنة 2009 مقابل 325 دولار لنقل حاوية من ميناء مرسيليا الى نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية)، ومعلوم المسافة البحرية بين مرسيليا الفرنسية ونيويورك تقدر ب7000كلم.

" وكشفت الأرقام المحصل عليها بالنسبة لسنة 2011، أن عدد الحاويات، التي تمت معالجتها من طرف ميناء الجزائر ،بلغ حتى نهاية شهر سبتتمبر 2011 ،234645 حاوية ،مقابل 201877 حاوية تمت معالجتها خلال نفس الفترة سنة 2010، ما يمثل ارتفاعا بنسبة 21%، وهذا الذي يبرز دور الشراكة في تعزيز فعالية القطاع العمومي نفسه.

اما بالنسبة لميناء دبي العالمي فقد سجل عدد الحاويات المعالجة تحسنا طفيفا، حيث انتقل من 266703 حاوية حتى نهاية سبتمبر 2010، مقابل 276774 حاوية نفس الفترة لهذه السنة ما يمثل زيادة بنسبة 4بالمئة فقط" [13].

من جهة أخرى أشارات ذات الأرقام الى تحسين معدل مكوث الحاويات في ميناء الجزائر، حيث تراجع من 29يوما الى 20يوما، في الوقت الذي تقلص فيه عدد أيام مكوث البواخر في عرض البحر الى اقل من يومين.

2–تجربة الشراكة في قطاع المياه

يشكل الماء في العالم اليوم رهانا استراتيجيا، ويتعدى الامر في الجزائر بحيث وضعت الدولة امام تحد صعب، حاولت السلطات العمومية في اطار رفعه للبحث عن الحلول التي من شانها التقليص من المشاكل التسييرية من خلال تجربة صيغ التسيير المفوض حيث ان التجربة الجزائرية كان الهدف منها تقليص فترات انقطاع المياه وتحديث أنماط التسيير وعصرنتها وتكوين مستخدمي الخدمة العمومية وتوفير الموارد المائية لفترات أطول، وحتي تتحقق هذه الأهداف وفق الشروط والمقاييس المطلوبة،كان لابد من تجاوز بعض العراقيل منها التبذير وتوزيع العشوائي . ولمواجهة هذه العراقيل لجأت الجزائر الى انشاء الشركة الجزائرية للمياه، والتي هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري في اطار سياسية شاملة وتسيير مندمج هذه

[13]- توفوتي، رضوان.(2014). نفس المرجع السابق، ص . 138 .

الشركة التي أنشئت وفق للمرسوم التنفيذي رقم 01-101 المؤرخ في 27 محرم 1422 الموافق 21ابريل سنة 2001 وعملا بتوصيات البنك العالمي.

وقد كلفت المؤسسة في اطار السياسة الوطنية للتنمية، بضمان تنفيذ السياسة الوطنية لمياه الشرب على كامل التراب الوطني من خلال التكفل بنشاطات تسيير عمليات إنتاج مياه الشرب والمياه الصناعية ونقلها ومعالجتها وتخزينيها وجرها وتوزيعها والتزويد بها وكذا تحديد الهياكل القاعدية التابعة لها وتنميتها .

وفي نفس السياق أطلقت الحكومة برنامج طموحا لتحديث شبكات المياه مستغنية في ذلك بشركة (سويز الفرنسية) [2] Suez-Environnement وقد بدأ مشروع الشراكة في أكتوبر 2002 وتم ترسيميه من خلال مذكرة تفاهم موقعة في فبراير 2003 بين الجزائرية للمياه(ADE) والوكالة الوطنية للصرف الصحي (ONA) بالإضافة الى شركة سويز للبيئةSuez Environnement.

كانت توقعات الحكومة الجزائرية عند توقيع مذكرة التفاهم تذهب الى:

-القضاء على المشاكل المتكررة للشبكة عن طريق انشاء خدمات عالية الجودة في العاصمة بما في ذلك تحقيق توزيع مستمر 24 ساعة للمياه الصالحة للشرب.

-الاستثمار بشكل فعال والتقليص المستمر للحاجة الى أموال دعم الاستغلال.

-استفادة المصالح العمومية الجزائرية من خبرة شريك متميز وفعال.

-الاستفادة من تجربة الشراكة هذه، من اجل تعميمها على الولايات الأخرى. ولقد قامت شركة سويز بتشخيص عملي لشبكة توزيع المياه ثم قامت باقتراح الحلول بقضاء على الصعوبات المرتبطة بالتوزيع، هذا التشخيص سمح بوضع خطة عمل لرفع مستوى الأنظمة وتحقيق التوزيع المستمر بالمياه الصالحة للشرب وذلك على امتداد 5سنوات.

ولقد وافق مجلس الوزراء على المقاربة التي قدمت له، بالإضافة الى تقديرات الميزانية المرتبطة بالمشروع سنة 2004.تم التوقيع على العقد في نوفمبر 2005 وتم التجسيد في 2006 وذلك الى غاية 2011.يقوم عقد التسيير الموقع على خطة عمل ترتكز على ثلاث محاور رئيسية وهي:

-تحديث خدمات التزويد بالمياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي.

-تحديث مصلحة العملاء مع تسيير افضل للموارد البشرية.

وقد تم من خلال مدة العقد الوصول الى تحقيق أهداف المرحلة الأولى من الشراكة من حيث التزويد المستمر بالمياه الصالحة للشرب، فقد بلغت النسبة في العاصمة 100وقد كانت في سنة 2006 تقدرب 08.

وصلت نسبة معالجة مياه الصرف الصحي إلى 53% (مقابل 06 %سنة 2006 كما تم فتح 64 شاطئ) (مقابل 39سنة 2006) وقد تم إنفاق 350 مليون أورو على اشغال تحسين البنية التحتية، وهو ما نتج عنه توقيع (Seaal) (فترة 2011-2016).

وتأكيد لدور الدولة الرقابي مع لجوء السلطات إلى تجربة التسيير بالشراكة مع القطاع الخاص للخدمات العمومية ،وبناء على استكمال النصوص التنظيمية التي قررها القانون المتعلق بالمياه قررت الوزارة المكلفة بهذا القطاع الحيوي استحداث سلطة الضبط للخدمات العمومية للمياه التي تتمثل مهامها الأساسية في مراقبة مدى نجاعة أداء الشركات للنصوص والأحكام الواردة في دفاتر الشروط ، والحسم في النزاعات التي قد تحدث بين هذه الشركات وبين زبائنها ، خاصة بعد دخول شركات خاصة اجنبية ،مثل مؤسسة (اقبار) الإسبانية في مجال تسيير المياه والتطهير من خلال شركة المياه والتطهير لوهران، و "سويز" الفرنسية في مجال تسيير المياه والتطهير من خلال شركة المياه والتطهير للجزائر. حيث أن هذه الهيئة الجديدة "سلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه "،تضمنها نص المادة 65 من المرسوم التنفيذي رقم 05-12 المؤرخ في 4 اوت 2005 المتعلق بالمياه .

ويعتبر استحداث هذه السلطة ، محاولة من الحكومة لوضع المؤسسات المكلفة بتسيير قطاع المياه ، امام مجهر المراقبة ،لتحسين أدائها ،بعد النقائص التي تم تسجيلها فيما يتعلق بمسؤولية الدولة في ضمان الخدمة العمومية بهذا القطاع الحيوي الذي عانى ولازال من تسيب و إهمال كبيرين .

المطلب الثاني: تقييم الامتياز كطريقة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر

يعتبر اللجوء إلى الامتياز كوسيلة لتسيير المرفق العام، محاولة للتقليل من أعباء الدولة المالية (الضغط على الميزانية)، حيث يتحمل صاحب الامتياز انشاء واستغلال المرفق العام، خاصة بالنظر لما تتحمله الدولة من مصاريف جراء التسيير المباشر للمرافق، خاصة منها الاقتصادية والاجتماعية.

رغم التسهيلات والإعانات المقدمة للقطاع الخاص، لأجل تحقيق المصلحة العامة على الخصوص، فمشاركة القطاع الخاص، خاصة في تدبير المرافق العامة المحلية، رغم إيجابيها فهي أبانت عن توتر العلاقة بين القطاع الخاص والمواطنين، لأن التنمية تمس المواطن بالدرجة الأولى فالمواطن يحس بالتذمر جراء تخلي الجماعات المحلية عن مجالات تدخلها الحيوية وإسنادها للقطاع الخاص الذي لا يرى فيه إلا قطاعا يسعى لتحقيق الربح السريع بدل التركيز على تقديم الخدمات العامة بأقل تكلفة ممكنة.

كما أن للامتياز دور في إدخال تقنيات المعلوماتية والتكنولوجيا للقطاع العام وتزويده بالوسائل اللازمة لسيره، من تقنيات تدعم التسيير الفعال ذي المردودية العالية، وفي نفس الوقت تحسين نوعية الخدمة العمومية كما، وكيفا، وجعلها تتناسب مع المتطلبات الكبيرة والمتزايدة للمواطنين، في ظل عالم يعرف كل يوم تطورا جديدا ونموا للوعي المدني. فالملاحظ هو ضعف الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة في الجماعات المحلية، وهو ما يقف عائقا أمام بناء إدارة محلية عصرية دائمة الإصغاء لمحيطها ومتفاعلة معه ومع التطورات التي تعمل داخله، وقادرة على توفير المعلومات الكاملة حول خصائص ترابها والامتيازات التي توفرها، وهو ما يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في تجاوزه في إطار الشراكة التي يعقدها مع القطاع.

يمكن أن يكون الامتياز موردا لميزانية الدولة عوض العكس، كمنح امتيازات بمقابل إتاوات يدفعها صاحب الامتياز للدولة. إن عدم استطاعة الدولة السيطرة على كل المرافق العامة المتزايدة دوما، جعلها تضطر لمنح امتيازات للقطاع الخاص مثل ما عملته مع الطرق السريعة والموانئ... إلخ، وخاصة في إطار العجز التسيير. للقطاع العمومي، والضرورة التي فرضتها المؤسسات الدولية، لتقديم المساعدات، وهذا بتحرير نشاطات القطاع العام والتخلي عنها ولو جزئيا، عن طريق "خوصصة التسيير" من خلال تفويض المرافق العامة.

إن نجاح الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص عموما ونجاح عقود الامتياز خصوصا هو أمر مرهون بتغيير الذهنيات، وفتح المجالات ووضع طرق وأطر للشراكة من أجل ضمان الشفافية. إن اختيار صاحب الامتياز من قبل السلطة الإدارية المانحة للامتياز يخضع لسلطتها التقديرية، أي أن الإدارة لها حرية اختيار المتعاقد معها، فهذا الاختيار لا تحكمه مبادئ المناقصات وهو ما يشكل نقصا في الشفافية يجب تجاوزه.

كما أننا نجد أن مدة الامتياز قد حددت ب10 سنوات قابلة للتجديد، يقدم طلب التجديد قبل

سنتين من انقضاء أجل الامتياز، لكن الملاحظ من خلال التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال، أن هذه المدة (10 سنوات) هي مدة قصرة لتحقيق الأرباح وفرض الشراكة نفسها في هذا المجال.

في سنة 2011 عقد معهد التنبؤ الاقتصادي لدول البحر الأبيض المتوسط (Ipermed) ندوة جمعت صناع القرار من دول شمال وجنوب المتوسط كان الهدف منها تبادل الآراء والمقترحات حول شروط نجاح الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وسبل تطويرها في دول تنتمي إلى جنوب وشرق المتوسط. [14]

ومما خلصت إليه الندوة أن ميزة استخدام الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص(PPP) ليست فقط ميزة مالية ولكن هي تسمح بتنويع مصادر التمويل خارج الموازنة العامة للدولة، وضمان نجاعة المشاريع.

أما بخصوص الدور الذي يجب أن تضطلع به الجماعات المحلية، وهو أساسي ولا يمكن تجاهله (ففي فرنسا مثلا 76 % من برامج الشراكة مع القطاع الخاص تسير من طرف الجماعات المحلية)، فقد أشار التقرير إلى أنه في الغالب التجمعات الكبرى أو المؤسسات الضخمة، هي التي نفوز بمناقصات الشراكة، وهنا يأتي دور هذه الجماعات المحلية لتطوير تجربة وطنية حول مشاريع شراكة صغيرة أو متوسطة، تساهم فيها مؤسسات محلية، يمكن أن تجسد بشكل أسرع، ويمكن للمواطنين أن يروا بشكل أوضح فوائد هذا النوع من الشراكة التي توفر مناصب شغل، وترشد النفقات العمومية، خاصة مع مساهمة بنوك محلية التي يمكن لها أن تدعم المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة وتسمح بالتالي بتقوية النسيج الصناعي المحلي.

المطلب الثالث: الدور التنظيمي للدولة في تشجيع وترقية الاستثمار الخاص.

لقد تدعم التوجه المباشر نحو ترقية القطاع الخاص وفسح المجال أمامه للمساهمة في تحقيق التنمية الوطنية المنشودة، بعدما عجز القطاع العمومي عن تحقيقه بمفرده، بصدور وإقرار جملة من القوانين والتشريعات والإجراءات التنظيمية التي أعادت الاعتبار للقطاع الخاص، وفيما يلي عرض لتطورات الإطار القانوني والتنظيمي لترقية وتنشيط أداء القطاع الخاص في الجزائر.

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز و المزايا للمستثمر. ومن هذه القوانين نجد قانون الاستثمارات الصادر في سنة 1963(قانون رقم 277/63 الصادر بتاريخ 1963/07/26)، و قانون

[14]- توفوتي، رضوان.(2014). نفس المرجع السابق، ص .145.

الاستثمارات الصادر في 1966 (أمر رقم 66/ 284 المؤرخ في 1966/06/15)، أين تبنت الجزائر موقفا حذرا من الاستثمار الأجنبي، حيث أسندت مبادرة تحقيق المشاريع الاستثمارية في القطاعات الحيوية للقطاع العمومي. ثم قانون سنة 1982(قانون رقم 11/82) ثم قانون سنة 1988(قانون رقم 25/88 المؤرخ في 12 جويلية 1988)، ثم قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 1990/04/14، الذي خول لبنك الجزائر مسؤولية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض إضافة إلى محاربة التضخم والترخيص للاستثمارات الأجنبية و إلغاء الأحكام المتعلقة بنسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة وكذا إلغاء التمييز بين القطاعين العام و الخاص، مع حرية الاستثمار و حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر و ضمانات ضد إجراء المصادرة.[15]

قانون 12/93، المؤرخ في 05-10- 1993 وهذا القانون متعلق بترقية الاستثمار مجسدا لسياسة الدولة الجديدة، ويعتبر القانون 12/93و الأمر الرئاسي 01- 03 أهم التشريعات الجزائرية في مجال الاستثمار وهذا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

فحسب المادة الأولى من المرسوم التشريعي 12/93 فأن الاستثمار في الجزائر يشمل القطاع الوطني وكذلك الاستثمارات الأجنبية التي تدخل في نطاق الأنشطة الاقتصادية الخاصة بخلق السلع وإنتاج الخدمات غير المخصصة مباشرة للدولة أو فروعها أو لأي شخص معنوي معين بموجب نص تشريعي. كما أجاز للمستثمرين الأجانب، وفي إطار تسوية النزاعات المحتملة عن طريق التوفيق، اللجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية، وذلك لإزالة مختلف المعوقات التي من شأنها إعاقة استقطاب الاستثمارات الأجنبية وجلبها. لقد منح قانون الاستثمار جملة من التحفيزات في إطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار ،فالمؤسسات المستثمرة في الجزائر، سواء كانت محلية أم أجنبية، يمكنها الاستفادة أثناء فترتي الإعداد والاستغلال من تسهيلات عديدة. حيث أشتمل على ما يلي:

أ – **ميدان التطبيق (المجال)**: المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 12/93 تستبعد الاليات المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها ، أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي .

[15] – منصوري، الزين.(2006). آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، ص.86.

فهي تطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة و الاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات .

ب – **التصريح:** أن يكون الاستثمار موضوع تصريح خاص بالاستثمارات لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على أن يخص التصريح على الخصوص ما يلي :

– التصريح بهوية المستثمر

– التصريح بطبيعة النشاط الممارس

– التصريح بكل الاستثمار و تجهيزاته

– التصريح برأس مال المستثمر

– التصريح بعدد مناصب الشغل المزمع إحداثها

– التصريح بخصائص الأرض المطلوبة

– التصريح بالتكنولوجيا المستخدمة

– التصريح بمكان إقامة المشروع ...الخ و هي الشروط الواردة في المادة 04 من القانون .

ج – **الضمانات القانونية** (و هي مصرح في الباب الخامس من القانون – المادة 38) وتتلخص في:

– المساواة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب و الجزائريين بحيث يتمتعون ببعض الحقوق والالتزامات فيما يتصل بالاستثمار، مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقية المبرمة بين الدولة الجزائرية و الدول التي يكون هؤلاء الأشخاص من رعاياها.

– لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار المرسوم التشريعي، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة (المادة 39)

– لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع تسخير عن طريق الإدارة، ما عدا الحالات التي نص عليها التشريع المعمول به. ويترتب على التسخير تعويض عادل و منصف (المادة 40)

– كما تنص المادة 41 من المرسوم على أنه يعرض أي نزاع بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية، أما بفعل المستثمر و أما نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، على المحاكم المختصة إلا إذا كانت هناك اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف أبر متها الدولة الجزائرية، تتعلق بالصلح أو التحكيم أو اتفاق خاص ينص على شرط التحكيم أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص.

قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001: لقد تدعم الإطار القانوني لترقية الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار. لقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة لمستثمرين المحليين والأجانب. إن مفهوم الاستثمار، وفق القانون الجديد قد تحدد:[16]

- إلغاء التمييز بين الاستثمارات العمومية والاستثمارات الخاصة
- توسيع مفهوم الاستثمارات ليشمل الاستثمارات المنجزة عن طريق الامتياز أو براءة الاختراع ...
- إلغاء منح المزايا بصفة آلية .

وبذلك يكون هذا القانون قد فتح المجال واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره وترقيته كل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوئها وظهورها، كإقامة وإنشاء مشروعات جديدة ومستحدثة من قبل القطاع العام أو الخاص الوطني أو الأجنبي، والمساهمة في عمليات الخوصصة الكلية أو الجزئية أو نشاطات إعادة الهيكلة، والمشاركة في المشروعات الاستثمارية القائمة أو المرتقب إقامتها وتأسيسها عن طريق المساهمات المالية والعينية. ومن أجل تجسيد عملية التوجه نحو التدعيم وتطوير الاستثمار أنشأ القانون الجديد هيئتين أساسيتين للاستثمار:[17]

أ- المجلس الوطني للاستثمار: ويشرف عليه رئيس الحكومة، وهو عبارة عن جهاز رسمي للاستثمار مكلف أساسا ب:

- اقتراح الاستراتيجيات المناسبة لتطوير استثمار وتحديد أولوياتها
- اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة

[16]- رزيقة، غراب. (2013).أثار البرامج الاستثمارية على نمو وتطور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أيام 11- 12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص . 07 .

[17]- بن أشنهو، عبد اللطيف. (2004).عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق 1999-2009، الجزائر ، ص ص .98 -102.

– الفصل في الاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (وهي الهيئة الثانية التي استحدثها القانون) والمتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة والاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني

– الفصل في المزايا التي تمنح للمستثمرين وشروط الحصول عليها

– اقتراح الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه

– العمل على تشجيع استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار، والحث على تطويرها.

ب– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): وهي بديل عن الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة ودعم الاستثمار (APSSI) المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993، لقد أصبحت هذه الوكالة البديلة، بموجب القانون الجديد، مؤسسة عمومية تمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومكلفة ب:

– ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها

– استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم

– تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي

– منح المزايا المرتبطة بالاستثمار

– تسيير صندوق دعم الإستثمار، وهو عبارة عن حساب تخصيص خاص، أقره القانون الجديد، بحيث يوجه لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات، خاصة منها النفقات المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

– التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد ا المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

خاتمة

لقد بدا واضحا من خلال هذا الفصل ،تأثير الاستثمارات العمومية من خلال البرامج التنموية على أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال معدلات النمو و البطالة أظهرت مدى الاستقطاب الذي يمارسه قطاع المحروقات حيث لا يظهر تأثير البرامج التنموية على معدل النمو الاقتصادي الكلي بفعل هيمنة قطاع المحروقات ،وعند تحييد قطاع المحروقات أظهرت النتائج مساهمة هذه البرامج في رفع معدل النمو الاقتصادي الاجمالي خارج قطاع المحروقات ومعدل نمو قطاع الخدمات، ووجدنا أن القطاع الخاص الجزائري يمتلك امكانيات كبيرة في توفير السلع والخدمات و التي عجزت مؤسسات الدولة عن توفيرها، وأيضا في توفير مناصب الشغل الذي يتزايد عرضه سنة بعد سنة.

وقد تبين كيف أنه رغم التحولات التي عرفتها الجزائر، فرض ضرورة اللجوء الى طرق جديدة مكملة تتلائم مع النهج الجديد، أو الشراكة مع القطاع الخاص بشكل عام، أما على المستوى الوطني فقد ظهر كيف أن الجزائر قد فتحت مجالات عدة كانت محتكرة للدولة، فتحتها للشراكة مع القطاع الأجنبي (كقطاع النقل و المياه ....)،وقد أعطت نتائج مشجعة، تستدعي التقييم و الدراسة المعمقة، لتفعيلها بشكل أفضل وتعميمها على قطاعات أخرى، كما أن الامتياز بقي معالجا في نصوص متناثرة، وحسب كل قطاع ،وفي أغلب الاحيان غياب اجراءات دقيقة وصارمة لكيفية منح الامتياز، كل ذلك ساهم في بقاء الشراكة مع القطاع الخاص في مراحلها الأولى.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

يعد مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص أحد المفردات المهمة في الاقتصاديات الحديثة، وذلك لما له من آثار إيجابية على الاقتصاديات في سد الفجوة التمويلية والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية. حيث ان الشراكة بين القطاعين العام والخاص بديلا إستراتيجيا لتوفير خدمات البنية التحتية وذلك لما يكون فيه من تكاتف للجهود بين القطاعين العام والخاص من أجل الرفع من جودة الخدمات الموجهة للمجتمع وتحقيق رفاهيتها، كما أنها تكتسي دورا مهما في إنعاش الاقتصاد الوطني وذلك من خلال توفير مناصب الشغل وتعمل على تحويل التكنولوجيا والدخول في المنافسة الدولية،لذا يتوجب على الدول توفير البيئة الاقتصادية والسياسية الملائمة ،وانتضارب أهداف بين القطاعين العام والخاص من التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فالقطاع العام يهدف إلى تعظيم المنفعة العامة لأفراد المجتمع، أما القطاع الخاص فيهدف إلى تحقيق أكبر عائد تجاري ممكن، وبالتالي يجب تكييف الشراكة بين القطاعين لتحقيق أهداف كلا من القطاعين .

-إن عمليات الإصلاح الهيكلية التي باشرتها الجزائر ، قد سمحت إلى حد ما بإعادة التوازنات الكلية و تحرير الاقتصاد و انعكست بالإيجاب على الناتج الداخلي الإجمالي و على تطوير القطاع الخاص وعلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ...الخ ،بالإضافة إلى مكاسب أخرى متعددة، وهو ما يستدعي مواصلة الإصلاحات واستكمالها، يؤكد تطبيق برامج تنموية في الاقتصاد الجزائري خلال القرن الواحد والعشرين رغبة السلطات الجزائرية في النهوض بالاقتصاد الوطني بجميع قطاعاته، وذلك بما يساهم في جلب الاستثمارات الخاصة المحلية منها والأجنبية، وذلك بغية توسيع قاعد الاستثمارات في الاقتصاد الجزائري وتنويعها من الناحية القانونية ومن ناحية الأنشطة، وهذا بالأساس لتدارك التأخر المسجل على مستوى جميع القطاعات .

-كما توصلنا في دراستنا إلى أن هناك تأثير سلبي ضعيف للاستثمارات الشراكة بين القطاعين في البنية التحتية خلال فترة الدراسة وذلك بإدراج العوامل الاقتصادية فقط، كما يمكن أن نرجع الأمر إلى المزاحمة بين الاستثمارات العامة والخاصة في مجال البنية التحتية.

تتأكد فرضية الإزاحة في الاقتصاد الجزائري في مجال البنية التحتية، وذلك من خلال ما تم التوصل إليه، حيث تشير إلى أن هناك إزاحة بين الاستثمارات العامة والخاصة في قطاعي المياه والطاقة وهذا ما يؤدي إلى عدم إمكانية قيام مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال، أما قطاعي النقل

والاتصالات فهناك علاقة إحلالية بين استثمارات القطاعين العام والخاص وهذا ما يؤدي إلى إمكانية قيام مشروعات شراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد الجزائري،كما أن النتائج التطبيقية تشير إلى أن الاستثمار وفق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد الجزائري يحتاج إلى دعم سياسي وهذا ما تبين من خلال القدرة التفسيرية للنموذج المفسر لمحددات الاستثمار الخاص في مجال البنية التحتية، لهذا توجب على السلطات الجزائرية إبداء النية لتطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية.

نتائج الدراسة

-تعمل الشراكة ما بين القطاع العام و الخاص على توليد تأثيرات خارجية ايجابية يستفيد منها كل القطاعين، و بدورهما يساعدان على رفع الأداء الاقتصادي للبلدان.

-يساهم قطاع المحروقات بنسب كبيرة في مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي (الانتاج، العمالة و ميزانية الدولة)، في الجزائر.

-مازال القطاع العام يساهم بنسبة 58.8% لكن القطاع الخاص رفع من نسبة مساهمته في الاقتصاد الوطني مع مرور الوقت الى أكثر من 41.2 % .

التوصيات

-ضرورة توفير مناخ ملائم ومحفز يساعد على القيام بالنشاط الاستثماري وذلك من خلال جملة من اجراءات تعكس افضل الفهم والتصور الصحيح لألية تطور القطاع الخاص.

_ يجب العمل على اعداد سياسات فعالة لدعم النمو خارج قطاع المحروقات خاصة في قطاع الصناعة، واشراك القطاع الخاص في عمليات التمويل.

- تحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة المتزايدة في النشاط الاقتصادي.

- تشجيع القطاع الخاص واعطاءه دور أكبر من خلال إتاحة فرص أوفر لتنمية وتعزيز المساهمة الكفؤة وذلك عن طريق اصدار قوانين تساهم في تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمارات التي تؤدي إلى النهوض بالاقتصاد الجزائري.

-الاستفادة من تجارب الدول في مجال الشراكة واعتمادها في الجزائر تعد ضرورية لغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مع مراعاة أن نجاح التجارب في مختلف الدول قد تحقق ضمن شروط وظروف مغايرة لواقع الاقتصاد الجزائري، هذا يعني أن عقود الشراكة المقترحة ينبغي أن تكون ملائمة لطبيعة الاقتصاد الجزائري و خصوصيته بكل ظروفه.

و في الأخير،تم بفضل الله وعونه إنهاء هذا العمل.

قائمة المراجع

1-المراجع باللغة العربية

1.1 الكتب

1. سليمان، الطماوي .(1979).مبادئ القانون الإداري، دار الفكر العربي، الطبعة العاشرة، مصر.

2. الدوري ،محمد أحمد.(1983). محاضرات في الإقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

3. السريتيو ،علي محمد ونجا، عبد الوهاب .(2008). النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.

4. العتوم ،عامر يوسف.(2011). التوازن الكلي في الإقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن.

5. العيسوي ،إبراهيم.(2001). التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، مصر.

6. القريشي، محمد و تركي ،صالح .(2010).علم اقتصاد التنمية ،اثراء للنشر و التوزيع ،الاردن.

7. النجار، يحي غني و شلاش ،امل .(1991) . " التنمية الاقتصادية " دار الكتب للطابعة والنشر ، جامعة الموصل.

8. النجفي ،سالم.(1987) . "التنمية الاقتصادية الزراعية " ،ط 2، جامعة الموصل.

9. بن أشنهو، عبد اللطيف. (2004).عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق 1999-2009، الجزائر .

10. بن علي، بلعزوز.(2004). محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

11. تومي ، صالح.(2004). مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

12. حلاوة ،جمال وعلي ،صالح .(2009).مدخل الى علم التنمية ،دار الشروق للنشر و التوزيع ، الاردن .

13. عبد الرحمان ، إسماعيل و حربي ،عريقات .(2004). مفاهيم ونظم اقتصادية ، دار وائل للنشر ، الأردن .

14. هانكي ، ستيف .(1990). تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية في الشرق والغرب ، ترجمة محمد مصطفى غنيم ، دار الشرق ، القاهرة.

2.1 الأطروحات و الرسائل الجامعية

15. بابا، عبدالقادر.(2004). سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

16. بلوناس ،عبد الله .(2005).الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف التنمية الاقتصادية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه،غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و نقود ،غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

17. توفوتي، رضوان.(2014). الشراكة بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص ودورها في تفعيل التنمية المحلية- حالة الجزائر- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر03.

18. رفيق ،نزار .(2008).الاستثمار الأجنبي المباشر ،و النمو الاقتصادي ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة ،جامعة لخضر باتنة، الجزائر .

19. رمضان توفيق،عبد الله.(2012).الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية الاساسية واثرها على النمو الاقتصادي- دراسة مقارنة-،رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد،جامعة حلوان،مصر.

20. رواسكي ، خالد .(2013).اثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على النمو الاقتصادي في إقليم شمال إفريقيا و الشرق الأوسط :دراسة قياسية الفترة 2001-2011،مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصاد الكمي ،جامعة الجزائر ،الجزائر.

21. صلاح،محمد.(2015). دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الإستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية -حالة بعض اقتصاديات الدول العربية-،أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،الجزائر.

22. عبد المنعم احمد ، شكري . (1999) . " التنمية المستدامة " مابين المفهوم والتطبيق دارسة تحليلية مقارنة للفترات (80-90-1995) رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، مصر.

23. منصوري، الزين.(2006). آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر.

3.1 المجلات و الدوريات

24. تومي، صالح.(2005). محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970- 2002) ،مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة العدد 12 جامعة الجزائر 3.

25. الخواجة،ليلى.(1995).المحددات الاقتصادية الكلية للاستثمار الخاص: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري ،مصر المعاصرة،عدد 439 – 440 .

26. الدليمي ،عوض فاضل إسماعيل.(2001). عجز الموازنة الحكومية وظاهرة التزاحم المالي، مجلة جامعة النهرين،العدد 7، بغداد،العراق.

27. العركوب ،هاشم محمد.(2009) .إشكالية السياسات المالية العربية بين تطو ير الإنفاق العام واحتواء الدين العام للمدة 1990 2004/ الحالة دراسية لبعض البلدان العربية (تونس، المغرب، الأردن، مصر)-، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 13 ، العراق.

28. الكوارى ،على خليفة. (1983). " نحو فهم افضل لتنمية باعتبارها عملية حضاري المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية العدد 49.

29. بن جليلي، رياض واخرون.(2013). التجارة الخارجية العربية مؤشرات الأداء و التطوير، مجلة المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات السنة 31 ،العدد الفصلي الثاني، الكويت.

30. بن عبد العزيز،سفيان.(2013).دعم وتطوير القطاع الخاص كالية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان 21-22 ،لبنان.

1-4- الملتقيات و المؤتمرات

31. القييوي ، ليث.(2010). البرنامج التدريبي / نظام الشاركة بين القطاعين العام والخاص كنموذج لتمويل مشاريع البنية التحتية ، المعيد الاسلامي للبحوث والتدريب ، بيروت / لبنان.

32. الرشيد، عادل محمود.(2006).ادارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص-المفاهيم-المناهج-التطبيقات،المنظمة العربية للتنمية الادارية،مصر.

33. الريس، عفيف علاء الدين.(1999). مدخل الى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وزارة الصناعة والمعادن،مجموعة الاصلاح الاقتصادي.

34. النشاشيبي،كريم.(1998).الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق،صندوق النقد الدولي، واشنطن.

35. إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية-دائرة المالية.(2010).الشراكة بين القطاعين العام(الحكومة) والخاص،حكومة دبي،الامارات العربية المتحدة.

36. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(2009). تقرير التنمية الإنسانية 2009، الأمم المتحدة : نيويورك

37. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(2014). تقرير التنمية البشرية ، الأمم المتحدة : نيويورك.

38. تقرير البنك الدولي .(2009) .التطوارت الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، واشنطن.

39. ذكوري،محمد متولي.(2008).دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية،وزارة المالية-ادارة البحوث والتمويل-،مصر.

40. رزيقة، غراب. (2013).أثار البرامج الاستثمارية على نمو وتطور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أيام 11- 12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، الجزائر.

41. شيبي ،عبد الرحيم و شكوري ،محمد.(2009). معدل الاستثمار الخاص بالجزائر دراسة تطبيقية، المؤتمر الدولي حول " القطاع الخاص في التنمية :تقييم واستشراف " المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

42. صالح، صالحي.(2013). تأثير البرامج التنموية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي، المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، جامعة سطيف.

43. صبحي،هدى. (1989). القطاع العام والقطاع الخاص(من يدخر ومن يستثمر) في دور الاستثمار الخاص :في تحقيق اهداف خطط التنمية .بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين .

44. صندوق النقد العربي .(2010).التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ، الإمارات العربية المتحدة.

45. صندوق النقد العربي .(2014).التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي، أبوظبي.

46. عادل محمود،رشيد.(2006).المنظمة العربية للتنمية الادارية،ادارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص،بحوث ودراسات،الكويت.

47. عثمان،وفاء.(2008).الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص،المنظمة العربية للتنمية الادارية،مصر.

48. عثماني، أنيسة و بوحصان، لامية. (2013). دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014"، جامعة سطيف1.

49. عروب،رتيبة و بوسبعين،تسعديت.(2012). أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتجيات الصناعية و دفع عجلة التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني " الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر"، جامعة مستغانم.

50. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.(2002) .مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة" 2001 ، الدورة العامة الواحدة والعشرون.

2- المراجع باللغة الأجنبية

51. Leanne .U .(1998). do budget deficits raise interest rates ? a survey of the empirical Literature, new school for social research, working paper n° 3,.

FMI.(2004).Public,Private Partnerships,The Fiscal Affairs Development.. .52

53. Hofmeister , A and Borchert ,H.(2004). Public- Private Partnerships in Switzerland : Crossing the Bridge with Aid of New Governance Approach , Interational Review of Administrative .

54. ·David, N. (1999). Economics, Irwin/Mc craw Hill. USA, 4th Edition..

55. Guillaume, G et Michel, G .(2002).Privatization and Inrestment, Growding.-out Effect Vs Financial Diversificatia, Fondazione Eni Enrico Mattei, Paris.

56. -El-Mellouki,B. (1989). La politique française de coopération avec les états des Maghreb, édition Publisud, Paris.

57. Rapport National sur le Développement Humain. (2008).A L G E R I E 2007. réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement P N U D, C.N.ES.

58. Ben Achenhou,M.(1992).Reforme Economique Dette Et Démocratie, Edition Echrifa, Alger.

59. Benissad,M.(1999).L'ajustement Structurel en Algérie, Le Chemin Parcouru, El Watan.
60. Benissad, M.(1994).Restructuration Et Réformes Economique,Edition Alger.
61. Ben Bitour, A.(1988).L'algerie Au Troisiéme Millénaire Défis Et Potentialités, edition *Mannoor, .*
62. Fergani,M.(1996).L'Ajustement Structurel en Algérie, L'Economie n°34, p.06.
63. Rapport « La situation économique et financière à fin 2001 », Ministère des Finances.
64. Données Statistiques "Les Comptes économiques En Volume De 2000 à 2014 N°710",ONS, Juillet 2015